الإثنين 28 أيلول 2020
العدد 4159 السنة الخامسة عشرة
Lundi 28 Septembre 2020 n°4159 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

36٪ من تعويضات العمّال طارت

● **كمال حمدان**
تصحيح الأجور... فوراً

● **كريم ضاهر**
تشريح التدقيق الجنائي

● **الأمجد سلامة**
وهم الاستثمارات المبددة

الرئيس الفرنسي، بعد مصطفى أديب، يعتذر عن عدم التأليف

ماكرون يلتحق بواشنطن والرياض [2]

رحل رياض نجيب الريس (1937 - 2020) الصحافي والمثقف وصاحب التجربة الفريدة في النشر العربي (مروان بو حيدر)

رياض الريّس
آخر الخوارج

[14 ـ 15]

قضية

مستشفى الهرمل الحكومي
عجز إمكانيات أم «إمبراطورية» خاصة؟

6

تقرير

أدونيس يشعل سجالاً في كلية الآداب

7

الحدث

أرمينيا - أذربيجان
نذر حرب في القوقاز

10

المشهد السياسي

الرئيس الفرنسي، بعد مصطفى أديب، يعتذر عن عدم التأليف

ماكرون يلتحف بواشنطن والرياض

اعتذر مصطفى اديب السبت. وبعد يوم واحد، لحق به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. ليس السبب إصرار الثنائي على تسمية وزير المالية، بل إصرار أميركا على أن يكون حزب الله خارج الحكومة. تلك عقبة قد يطول الوقت قبل حلّها. ماكرون أسف لعدم قدرته على إنجاح مبادرته، معدداً وقتها. كلمته اللبنانية أمس، التي بلغت ذروة الوقاحة منذ تنصيب نفسه مرشداً للجمهورية، جعلته أقرب من ذي قبل إلى تبنّي الخطاب الأميركي - السعودي حيال لبنان ومشكلاته. ويمكن اختصارها بعبارة: «أنا ما خصني» بفشل مبادرتي

(هيثم الموسوي)

انتهت تجربة تكليف مصطفى أديب. كتاب اعتذاره عن عدم تأليف الحكومة، كان معه منذ اليوم الأول لتكليفه. هو الذي بدا مقيّداً بسلسلة من الالتزامات الداخلية والخارجية التي لم يتمكن من تخطيها. لكن مع ذلك، لم يبدُ هذا الاعتذار الذي تحوّل إلى واقع يوم السبت أكثر من ترجمة لموقف الملك السعودي، ثم موقف نائب وزير الخارجية الأميركي ديفيد هيل، وقبلهما وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو. في كل الحالات كانت الرسالة الأميركية - السعودية واحدة: حزب الله مسؤول عن الانهيار في لبنان، ويجب أن يكون خارج الحكومة. كلام بدا كافياً ليحمل أديب ملفاً أسود بيده يتضمن كتاب اعتذاره. لكن ليس أديب وحده من انحنى للموقف الأميركي. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عاد إلى السرب الأميركي. تخلى، في مؤتمره أمس، عن دور الوسيط، الذي لعبه منذ السادس من آب. كان همه هَمَين: إبعاد مسؤولية فشل المبادرة عنه، وتحميل حزب الله هذه المسؤولية. وهو بالرغم من تأكيده أن المبادرة لم

> **حريريّون يحتفلون بخبر «روسيا اليوم» عن اتفاق ماكرون - بن سلمان على عودة الحريري**
>
> **مصادر 8 آذار: ماكرون أخلّ بالتزامه بتأليف حكومة تفاهم وطني**

تمت، إلا أنه لم يقدم خلال مؤتمره الذي قارب ساعة من الوقت أي مقاربة تسمح بتفعيلها. بل على العكس، هو، بكلامه، أعلن نهاية المبادرة بشكلها الحريص على وحدة اللبنانيين، وزاد من صعوبة نجاحها في تصويبه المكثف على حزب الله. قال إن «الحزب لا يمكنه أن يكون جيشاً محارباً لإسرائيل وميليشيا الى جانب سوريا وحزباً محترماً في لبنان، وهو أظهر العكس، وعليه أن يفهم أنه يخسر لبنان بأسره». ولم يتوقف هنا، بل اعتبر أنه «حان الوقت لحزب الله أن يوضح اللعبة. لا يمكنه أن يُرهب الآخرين بقوة السلاح ويقول إنه طرف سياسي». لكن مع ذلك، أقرّ ماكرون بأثر العقوبات الأميركية، مشيراً إلى أنها لا تبدو خياراً مناسباً. كما أعلن أن لا دليل على أن إيران لعبت دوراً في منع تأليف الحكومة اللبنانية. ولفت الى عدم الخشية من وقوع حرب أهلية في لبنان.

مرّ ماكرون عرضاً على مسؤولية رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في إفشال تأليف الحكومة، عبر إشارته إلى أنه أخطأ بإضافة المعيار الطائفي في توزيع الحقائب الوزارية. كما أوضح أن الورقة الإصلاحية لم تتضمن أي شرط طائفي في تأليف الحكومة، مشيراً إلى أن «حركة أمل وحزب الله قررا أن لا شيء يجب أن يتغيّر، وقالا بوضوح إنهما يريدان تسمية الوزراء الشيعة». أضاف: «حزب الله مسؤول لأنه لم يحترم وعده لي... أخجل ممّا يقوم به القادة اللبنانيون».

واعتبر ماكرون أنه من الآن حتى 6 أسابيع، إذا لم يحصل أي تقدّم في لبنان، فسنكون مضطرين إلى سلوك خيار آخر لإعادة تشكيل طبقة سياسية جديدة، والشهر المقبل سيكون أساس العمل. وأكد أنه لا أحد يثق بالنظام المالي الحالي، ولن يعرف لبنان أيّ عصر ذهبي في ظل هذا النهج.

مصادر في 8 آذار اعتبرت أن ماكرون لم يكن منصفاً في تحميله المسؤوليات. وذكرت أن حزب الله وحركة أمل لم يخلّا معه بأي التزام، بل على العكس، وافقا على حكومة مهمّات مستقلة، يؤلفها مصطفى أديب وتوافق عليها الأحزاب، كما وافقا على 90 في المئة من الورقة الإصلاحية. وقد تفهّم ماكرون اعتراضهما على الانتخابات المبكّرة. بهذا المعنى، تشير المصادر إلى أن الرئيس الفرنسي هو الذي أخلّ بالتزامه بتأليف حكومة تفاهم وطني. وهو الذي بدا متناقضاً في كلامه عن حكومة تتمثل فيها الطوائف، لكن من دون أن يكون للطوائف أي دور في التسمية. من يسمّي الوزراء إذاً؟ يسأل المصدر. ويقول: هل يريدنا أن نلتزم معه بتسليم البلد لرؤساء الحكومات السابقين؟ وهل يريدنا أن نلتزم بتسمية سعد الحريري لـ 14 وزيراً؟ وهل يريدنا أن نلتزم بإلغاء نتائج الانتخابات النيابية؟ ليخلص المصدر إلى أنه يبدو أن الالتزام الوحيد المطلوب هو ما قاله بومبيو عن وجوب تأليف حكومة من دون حزب الله.

وفي السياق نفسه، بدأت الإدارة الأميركية الترويج لعقوبات جديدة ستُفرض في غضون أيام على سياسيين لبنانيين، بذريعة مسؤوليتهم عن تفجير المرفأ يوم 4 آب الماضي.

ماذا بعد الاعتذار؟ بعد كلام ماكرون، فإن التشاؤم في المسار الحكومي سيكون سيد الموقف. سعد الحريري أعلن مراراً أنه ليس في دائرة المرشحين لتولي رئاسة الحكومة. وهو صار واضحاً أنه لن يعود إلا بغطاء سعودي. ويوم أمس، بدأ بعض المقرّبين منه يحتفل بالخبر الذي نشرته قناة «روسيا اليوم» عن اتصال بين ماكرون وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، اتفقا فيه على الحل في لبنان عبر سعد الحريري. أتى ذلك بعد معلومات عن اقتراح رفضته السعودية، يقضي بتأليف حكومة ثلثها من السياسيين وثلثاها من الاختصاصيين. في المحصلة، بعد تجربة مصطفى أديب، صارت مسألة قبول التسمية مغامرة كبيرة. في الظروف الحالية، لا أحد يمكنه أن ينجح في التأليف. ببساطة، لأن الشروط والشروط المضادة لن تتغير، ولأن ثمة فريقاً في الداخل والخارج يريد حكومة من دون حزب الله، فيما الآخير يزداد تمسكاً بتسمية الوزراء الشيعة بالتكافل مع حركة أمل.

الانتخابات الأميركية ستجرى قبل انتهاء فترة الأسابيع الستة التي أعطاها ماكرون للأطراف اللبنانيين للاتفاق. هل هذا مقصود؟ ليس واضحاً، لكن زمنياً على الأقل، فإن الحديث عن عدم تأليف حكومة في لبنان قبل إجراء الانتخابات الأميركية يزداد واقعية. لكن المفارقة أن الانتخابات نفسها لن تكون كافية لتأليف الحكومة. بعد الانتخابات قد تدخل أميركا في صراعات كبيرة، ربما لا تنتهي قبل موعد انتقال الفائز إلى البيت الأبيض في شهر كانون الثاني. وفي حال خسارة ترامب وتبدّل الإدارة، فإن أحداً فيها لن يلتفت إلى لبنان قبل الربيع المقبل.

بحسب المعطيات الأولية، وفيما لم يسجل أي خرق جدي في المراوحة الحكومية، فإن العام الحالي سيمر من دون تأليف حكومة. هذا يقود إلى مضاعفة التحديات التي تواجه الناس، والتي بدأت تباشيرها لحظة إعلان أديب اعتذاره. الدولار قفز 500 ليرة دفعة واحدة، ويُتوقع أن لا يتوقف ارتفاعه، خاصة مع بدء عملية تخفيف الدعم. ربما، في نظر بعض السياسيين، لا بديل من تعويم حكومة حسان دياب.

(الأخبار)

تقرير

تل أبيب
التفاوض البحري قريباً في الناقورة... بوساطة أميركيّة

يحيى دبوق

أكدت تل أبيب أمس، عبر إعلامها، اقتراب موعد بدء المفاوضات بين «إسرائيل» ولبنان بوساطة أميركية، للتوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية بين الجانبين، مشيرة إلى أن لبنان بات جاهزاً وأكثر «نضجاً» لتليين مواقفه بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعانيها.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن من المتوقع أن تبدأ الجولة الأولى من المفاوضات بعد أسبوع أو أسبوعين، ما لم تطرأ مفاجآت في اللحظة الأخيرة، و«المكان المقرر لجولة التفاوض هو مقر قوة اليونيفيل في الناقورة في أقصى الجنوب اللبناني، على أن يشارك وسطاء أميركيون وبحضور ممثل عن الأمم المتحدة».

ورغم أن المسؤولين اللبنانيين المعنيين بمفاوضات ترسيم الحدود يؤكدون (راجع «الأخبار»، 25 أيلول 2020) أن انطلاق المفاوضات قريباً عائد إلى موافقة العدو على الشروط اللبنانية (المفاوضات غير مباشرة، تلازم الترسيم بين البحر والبر...)، من الواضح من التقارير العبرية أن «إسرائيل» تصوّر الاتفاق على «الإطار التفاوضي» تنازلاً لبنانياً تحقيق مكاسب عبر التفاوض بسبب المتغيّرات في الساحة اللبنانية التي أدت إلى «نضج» لدى الجانب اللبناني «للتوصل إلى تسويات». ووفقاً لمصادر الصحيفة نفسها «هذه المرة، على عكس المرات السابقة، أصبح اللبنانيون أكثر نضجاً مما سبق، ويدرك لبنان أنه بحاجة إلى (عائدات) الغاز، إذ لم يعد بإمكانه الإنفاق على موارد الطاقة».

وإن لم يرد في تقرير الصحيفة الحديث عن «مفاوضات مباشرة» كانت قد شغلت الإعلام العبري في الفترة الأخيرة، وعُدّت نوعاً من التطبيع الذي يتساوق مع اتفاقات التطبيع العربية مع العدو، إلا أن الصحيفة تؤكد أن المفاوضات وإن لم تكن مباشرة، لكنها «تشير إلى نوع من التقارب بين الجانبين». ومن هنا، تنقل الصحيفة أنهم «في إسرائيل يخشون أن يستخدم حزب الله حق النقض على بدء التفاوض، وإن كان يتعذّر في الأساس الاتفاق

> **واشنطن «تأمل أن يؤدّي الاتفاق على ترسيم الحدود إلى فتح مسارات تفاوض أخرى»**

على مباشرة الجولة الأولى من دون موافقة حزب الله».

مصدر إسرائيلي رفيع المستوى أشار للصحيفة إلى أن «لا مصلحة لنا في رؤية لبنان ينهار (...) وسنكون سعداء إذا تمتع اللبنانيون بمواردهم من الغاز. فهذا سيساعدهم على الوقوف على قدميهم» من جديد.

وكانت صحيفة «هآرتس» في تقرير سابق، قد توسعت في شرح ما ورد على لسان المصدر الرفيع، والهدف من ترحيبه إمكان التوصل إلى اتفاق يتيح للبنان استخراج موارده الغازية، إذ كشفت أن الولايات المتحدة «تأمل أن يتسبب التوصل إلى اتفاق على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان بفتح مسارات تفاوض أخرى بين الدولتين (سياسية وأمنية واقتصادية...)، إلى جانب الحملة الأميركية الإسرائيلية المشتركة الهادفة إلى إضعاف قوة حزب الله سياسياً».

شينكر في بيروت قريباً
غياب الحكومة لا يمنع انطلاق مفاوضات الترسيم

ميسم رزق

بينما أصبح إتفاق الإطار على مفاوضات ترسيم الحدود الجنوبية، البرّية والبحرية، ناجزاً، بانتظار زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد شينكر، بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ يومين نقل معلومات عن مسؤولين في كيان العدو وتقارير تتحدث عن إنطلاق المحادثات (غير المباشرة) بين الجانبين منتصف تشرين الأول. وبذلك، يكون لبنان قد دخل عملياً معركة استرجاع حقوقه البحرية والبرية كاملة وتثبيتها برعاية دولية. غير أن التطورات في الساحة الداخلية، تحديداً ما يتعلق بفشل مساعي تشكيل حكومة جديدة واعتذار الرئيس المكلف مصطفى أديب عن عدم القيام بهذه المهمة، دفع البعض الى السؤال عن إمكانية أن يؤثر هذه الأمر على عملية التفاوض. خاصة أن الإتفاق على الإطار التفاوضي، وفوز الإعلان عنه، سيُسلّم رئيس مجلس النواب نسخة منه الى الحكومة والى رئيس الجمهورية، على أن يصير الملف بكامله في عهدتهما للمتابعة، إذ ستتولّى قيادة الجيش رفع التقارير إليهما. فهل سيؤدي تأخير تشكيل حكومة جديدة الى تأخير انطلاق عملية التفاوض، أم سيضغط هذا الملف من أجل التسريع في عملية التشكيل؟

بداية، علمت «الأخبار» أن شينكر أبلغ المعنيين بأنه سيزور لبنان الشهر المقبل، وهذا ما يفسّر تحديد الإعلام الإسرائيلي لموعد انطلاق المفاوضات. وهذا يعني بحسب مصادر معنية بالملف – وبالربط بين اتصال شينكر وتسريب الإعلام الإسرائيلي – أن الموفد الأميركي أتى للإتفاق على موعد لإعلان اتفاق الإطار والمباشرة بالمباحثات في مقر الأمم المتحدة في الناقورة. لا يُشكّل غياب حكومة جديدة بحسب المصادر، عائقاً في وجه عملية التفاوض. فما سيحصل هو «امتداد للجنة تفاهم نيسان 1996 وللاجتماعات الثلاثية المتعلقة بالخروق البرية، والتي تجتمع دورياً في الناقورة (الجيش اللبناني واليونيفيل وجيش العدو)، وهذه اللجنة استمر عملها طيلة السنوات الماضية ولم تتأثر حتى حين كانت البلاد تعاني من فراغ أو في ظل حكومات تصريف الأعمال».

وبالنسبة إلى المصادر، فإن الأمور في لبنان تسير وفقاً لتفسيرات واجتهادات البعض أو وفق ما يفرضه منطق الأحداث، وبالتالي فإن القرارات تُتخذ وفق «التيسير». لكن، هناك أمثلة كثيرة على أن «حكومات تصريف الأعمال يُمكنها أن تجتمع

> **هناك أمثلة كثيرة على أن حكومات تصريف الأعمال يُمكنها أن تجتمع لاتخاذ قرارات مهمة**

لاتخاذ قرارات مهمة»، ومن الشواهد على ذلك، حكومة أمين الحافظ التي صدرت مراسيمها في 25 نيسان 1973، وأعلنت حالة الطوارئ في شهر أيار، قبل نيلها الثقة في مجلس النواب.

(مروان طحطح)

وبناء عليه، وفي حال كانَ هناك طارئ في ملف الترسيم، فبإمكان مجلس الوزراء الإجتماع واتخاذ موقف.

بينما يقول رأي دستوري آخر، ان حكومات تصريف الأعمال عادة ما تمرر الأمور الملحة التي لا ترتب أعباءً على الخزينة، غيرَ أن «دورها مرتبط بالمرحلة التي ستصل اليها المفاوضات». فهناك أمور «تقنية تتعلق بخرائط ونقاط، قد لا تحتاج الى قرار وزاري»، وبالتالي فإن «هذه المحادثات في المرحلة الأولى يُمكن حصرها بقيادة الجيش التي ترفع التقارير الى مجلس الوزراء والى رئاسة الجمهورية». وهذا الرأي يشرح بأن الصلاحيات بشأن الترسيم تتوزع بين السلطات الثلاث في البلاد، بحسب المادة 52 من الدستور والتي تقول بأن يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة الا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا يمكنّ إبرامها الا بعد موافقة مجلس النواب. وبحسب هذه المادة، فإن كل مرحلة من مراحل التفاوض هي التي تفرض في عهدة من سيكون الملف. وعليه، فإن غياب الحكومة، أو وجود حكومة تصريف أعمال حالياً لن يؤثر على موعد انطلاق المحادثات «التي من المرجح أن تبدأ في تشرين الأول المقبل في حال التزمت واشنطن وتل أبيب»، كما أن «هذا المسار يُمكن أن يستمر لسنوات من دون الوصول الى اتفاق أو للوصول الى حلّ، والى حينها تكون الحكومة قد شُكلت».

رسائل إلى المحرر

رد من منشآت النفط

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار»، يوم 24 أيلول 2020، تحت عنوان «تأجيل أزمة البنزين؟»، جاءنا من «المديرية العامة للنفط - إدارة المنشآت»، الرد الآتي:

إن أزمة البنزين التي تأثر بها السوق اللبناني في معظم المناطق ولأسباب عديدة أبرزها محدودية فتح الاعتمادات المسندية المرتبطة مباشرة بتوفر الاحتياطي من العملات الصعبة لدى المصرف المركزي؛ ولدى وصول باخرة بنزين الى منشآت النفط في الزهراني التي لا تشكل سوى نسبة 12% من حجم السوق في الحد الاقصى؛ تمت دراسة الرقم الواقعي للمبيعات المبني على دراسة حقيقية للسوق باعتبار المديرية العامة للنفط ناظم للقطاع وبعول عليها جداً في تصحيح الخلل وإعادة التوازن المفقود لجهة تامين السوق بالمحروقات؛ وعليه تم التخطيط لبيع مليوني ليتر يوم الأربعاء 2020/9/23 بالاستناد الى معايير موضوعية ابرزها تغطية العجز وعدم المساهمة مطلقاً في دعم اي عملية تهريب وإعطاء الاولوية للشركات التي تمتلك انتشاراً واسعاً لمحطات محروقات للحد الفوري من الازمة؛ وقد تم بالفعل تسليم الكمية التي اعتمدت الى 62 شركة توزيع معتمدة لدى إدارة المنشآت من حيث الحصص الممنوحة لهم؛

وتدعو المديرية العامة للنفط - منشآت النفط وانطلاقاً من مبدأ الشفافية، إلى الإطلاع على الموقع الإلكتروني للمنشآت حيث تم نشر جميع المعلومات ذات الصلة؛ وتسأل إدارة المنشآت ماذا لو لم تقم بالتدخل في السوق يوم الاربعاء للمساهمة في وقف التهافت على محطات البنزين لتعيد التأكيد على دورها الضامن لمصلحة المستهلك والمواطن؛

وفي ما يتعلق بالكفالات المصرفية فهو تدبير إداري محض اعتمد منذ أن بدأت المنشآت بمنح الحصص لشركات التوزيع ومنذ عشر سنوات خلت. وبالتالي فإن الكفالات المالية شرط من شروط التراخيص بالمعيار القانوني وضامن للملاءة المالية لكل من شركات التوزيع والمنشآت وأموال الدولة في آن معاً؛ إن ادارة المنشآت تؤكد على ضرورة مواكبة القوى الامنية ووزارة الاقتصاد لحركة المبيعات في السوق للتأكيد على مرجعية منع التخزين والتهريب والتلاعب بالأسعار الرسمية الواردة في جدول تركيب الاسعار الاسبوعي؛ علماً أن المديرية العامة للنفط – منشآت النفط قد قامت بتعليق عدد من حصص الشركات لمخالفتها في البيع بأسعار أعلى من جدول تركيب الأسعار.

المديرية العامة للنفط - إدارة المنشآت

تقرير

هكذا فكّكت خلية كفتون «داعش» تعتمد أساليب جديدة

رضوان مرتضى

أُبيدت «خلية كفتون»، قُتِل أمير المجموعة محمد الحجّار مع ثمانية أفراد. وقُتِل يوسف خلف وعمر ابريص فيما أوقف أحمد الشامي. وهؤلاء الأربعة هم من نفّذوا جريمة كفتون على متن سيارة استعاروها من خالد التلّاوي (قُتل أيضاً) في 21 آب وقتلوا ثلاثة من أبناء البلدة. جميعهم أُجهز عليهم باستثناء الشامي الذي أوقفته استخبارات

بريص: من مجموعة حبلص الى «داعش»

محمد خالد ملص

ليل السبت الأحد، وبالتزامن مع انتهاء العملية العسكرية التي نفذتها القوة الضاربة في فرع المعلومات في وادي خالد، وأدت الى مقتل تسعة مطلوبين (لبنانيين وسوريين وفلسطينيين)، تعرّض مركز للجيش اللبناني، مقابل لمعسكر عرمان في المنية، لهجوم مسلّح. الإرهابي عمر بريص باغت عناصر الجيش وسارع الى إطلاق النار باتجاه حراس المركز العسكري، ما أدى الى استشهاد عسكريَّين (من عكار)، هما محمد النشار وأحمد صقر.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن بريص، وبعد قتله العسكريين، حاول الدخول الى المركز العسكري حيث كان يحمل ثلاث قنابل يدوية وحزاماً ناسفاً، في محاولة منه لتفجيرها داخل عناصر الجيش، إلا أن أحد الجنود الموجودين عند إحدى نقاط الحرس سارع الى إطلاق النار نحوه وأرداه قتيلاً.

من هو عمر بريص؟

عمر بريص (40 عاماً) من أبناء بلدة بحيّن - المنية، وهو من مجموعة ما يعرف بأحداث بحنين التابعة للشيخ الموقوف خالد حبلص. كان قد أوقف عام 2014، وقد أصدرت المحكمة العسكرية بحقه عقوبة حبس سبع سنوات، وأعيد إطلاق سراحه في شهر شباط الماضي، بعد أن أمضى فترة عقوبته (63 شهراً) بجرم الانتماء الى تنظيمات إرهابية.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن قوة من الجيش كانت قد دهمت منذ قرابة شهر عدداً من المنازل في منطقة بحنّين، وصادرت كميات كبيرة من المضبوطات، بلغت حمولة شاحتين. وكان منزل بريص من ضمن المنازل التي دُهمت. وبعد عملية الدهم، توارى بريص عن الأنظار، إلى أن عاد فجر أمس لينفذ الهجوم الإرهابي ضد مركز للجيش في عرمان.

وكشفت مصادر أمنية أن الجيش كان قد حصل على معلومات تفيد بأن بريص، وآخرين، كانوا يجرون تدريبات عسكرية دورية في إحدى المناطق الجبلية. وأكّدت المصادر أن بريص والذين كانوا يتدرّبون معه بايعوا تنظيم «داعش».

وقد نفذت قوة من الجيش أمس الأحد سلسلة من المداهمات في منطقة بحنين، جرى خلالها توقيف خمسة من أقرباء بريص.

وكانت عائلة "بريص" في المنية وبحنين قد أصدرت بياناً استنكرت فيه «الاعتداء الإرهابي الذي تعرّض له جيشنا الباسل في منطقة عرمان المنية، ونعلن بأننا براء من هذا العمل الإجرامي ومن المدعو عمر بريص».

(هيثم الموسوي)

طبيب ومهندس بين أفراد خلية كفتون

بـ 18 شخصاً من جنسيات لبنانية وسورية وفلسطينية، ويوجد بحقّ 13 منهم أسبقيات بجرائم انتماء الى تنظيمات إرهابية وسبق أن أوقفوا بهذه التهمة. واعترف هؤلاء بتحضير عبوات وأحزمة ناسفة إضافة الى شراء أسلحة خفيفة ومتوسطة وذخائر وقنابل يدوية بهدف التحضير لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف بعض المناطق الجيش قبل يومين. ووحده من يملك الحقيقة حيال ما كانت تنوي المجموعة تنفيذه في بلدة كفتون تلك الليلة، سواء بتأكيد المعطيات المتوافرة عن التخطيط لتنفيذ عمليات سرقة لتمويل أعمال إرهابية، أو تقديمه معطيات جديدة. وإلى أن تتكشّف الرواية الحقيقية، فإنّ تفاصيل هذه العملية تضع لبنان أمام سيناريو مغاير لجهة النحوّل في أسلوب عمل تنظيم داعش، إذ أنّ التدقيق في عدد أفراد الخلية يُظهر أنّها كبيرة مقارنة بالخلايا السابقة. فلدى استخبارات الجيش 16 موقوفاً وقتيلان (بريص والتلّاوي)، بينما لدى فرع المعلومات تسعة قتلى وخمسة موقوفين (ثلاثة منهم أساسيون بينهم اثنان كانا يعاونان المجموعة لوجستياً). أي ما مجموعه 32 شخصاً. هذا في الشكل. أما في الأسلوب فقد كان لافتاً أنّ جميع أفراد الخلية رفضوا الاستسلام وقاتلوا حتى الموت. وما حصل ليل أول من أمس يجدر التوقّف عنده. إذ إنّ قوة كبيرة من فرع المعلومات حاصرت منزلاً نائياً تتحصّن فيه المجموعة المتشددة. طُلب إلى أفرادها الاستسلام، إلا أنّهم رفضوا ليبدأ إطلاق النار. قاوم أفراد المجموعة بشراسة، وأطلقوا صاروخ لاو وقذائف أر بي جي باتجاه القوّة المهاجمة، وكانوا جميعاً يرتدون أحزمة ناسفة. وقد قامت القوة المهاجمة بتدمير قسم من المنزل على رؤوس المتحصّنين فيه، بعدما قتصت عدداً منهم. وإثر رفع الركام تبيّن أن عدد أفراد المجموعة الذين قُتلوا كانوا تسعة.

وبالعودة إلى مسار العملية، فقد انقسم العمل إلى قسمين. الأول تولاه فرع المعلومات إثر ارتكاب جريمة كفتون في 21 آب الماضي. يومها لم تكد تمرّ أيام قليلة حتى تمكن الفرع من توقيف ثلاثة أشخاص، هم الفلسطيني إيهاب شاهين من مخيم البداوي ولبنانيان هما طبيب (أ. اسماعيل) ومهندس ميكانيك (ع.ب). الثلاثة كانوا طرف الخيط الذي قاد محققي المعلومات إلى باقي أفراد الخليّة. وقد حُدّد مجموعها اللبنانية، اضافة الى الجيش السوري والأجهزة الامنية والمخبرين العاملين لصالحهم. واعترف شاهين بأن أمير المجموعة نفّذ عمليات سلب لتغطية مصاريف الخلية وأنه عَلِمَ بأن توجههم الى كفتون كان لهذه الغاية. وقد ساعدهم في ازالة لوحات السيارة قبل التوجه الى البلدة. كما تبيّن أن الموقوف نقل اعضاء المجموعة الى منطقة وادي خالد بعد الجريمة بناء لطلب من اميره محمد الحجّار. فيما اعترف الموقوف ع. ب. بأنه بايع تنظيم داعش وساعد في تصنيع الاحزمة الناسفة. وفي 2020/8/28 ، نفّذ فرع المعلومات مداهمات في محلة حنيدر - وادي خالد، شملت ثلاثة منازل ومنشرة عائدة لأربعة من اعضاء الخلية من دون العثور عليهم، في حين صودرت كمية من الاسلحة الحربية والذخائر والغام ارضية ومواد تستعمل في صناعة المتفجرات. وبحسب بيان قوى الأمن، بوشر بإجراء التحريات المكثفة من النواحي الاستعلامية والميدانية، وتبين بنتيجتها ان القسم الاكبر من اعضاء المجموعة، من بينهم اربعة من محلة وادي خالد، موجودة برفقة اميرها في امكنة مجهولة في المحلة المذكورة في حين ان قسماً منها يتواجد في امكنة سرية تقع في المناطق التي يقيمون فيها. اول من أمس، أوقف شخصان من منطقة وادي خالد صباحاً كانا تحت المراقبة لوجود معلومات بتامينهما الدعم اللوجيستي لاعضاء المجموعة في المنزل الذي يتحصنون داخله. وبالتحقيق معهما تم التأكد من وجود اسلحة خفيفة ومتوسطة بحوزة افراد المجموعة إضافة الى كمية كبيرة من القنابل اليدوية وصواريخ لاو (LAW) واحزمة وعبوات ناسفة.

وإثر ذلك، نفّذت القوة الضاربة في فرع المعلومات المداهمة.

تزامن ذلك مع تحقيق بداته استخبارات الجيش تمكن من الوصول إلى من كان يُعتقد أنّه امير المجموعة وهو خالد التلّاوي، قبل أن يتبيّن أنّ الأخير كان قد بايع الحجّار. وبحسب المصادر الأمنية، فإنّ مجموعة التلّاوي كانت مستقلة عن المجموعة الرئيسية، على اعتبار أنه كان صلة الوصل. غير أنّ التحقيق مع الموقوف الشامي بيّن أنّه كان يعرف الحجّار. وعلمت «الأخبار» أنّ مصدراً بشرياً أوصل استخبارات الجيش إلى التلّاوي إثر ظهور السيارة التي نُفّذت فيها جريمة كفتون على وسائل الإعلام. أما بريص، فقد هاجم على متن دراجته النارية مركز عرمان بالتزامن مع حصار المجموعة التي ينتسب إليها. وقتل عسكريين ولدى محاولته الدخول أُردي قتيلاً.

تقرير

مليارات واشنطن العشرة... وقعت في بحر غدّار!

علي مراد

(هيثم الموسوي)

لا تزال أصداء ما أدلى به وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل من معلومات عن حجم التمويل الأميركي للبنان تتوالى، إذ لم يسبق لمسؤول أميركي أن تحدّث بهذه الصراحة عن حجم التمويل الذي ضخّته واشنطن في لبنان، سواء لناحية حجمه أم لجهة الأطراف الذين حصلوا على هذا التمويل. كلام هيل عن مبلغ 10 مليارات دولار كتمويل في لبنان، جاء خلال إجابته عن سؤال السيناتورة الديمقراطية جين شاهين، ضمن جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي (شارك فيها، إلى جانب هيل، المبعوث الأميركي الخاص لكل من فنزويلا وإيران، إليوت أبرامز) حول ما تقدّمه إدارة ترامب للبنان بعد انفجار مرفأ بيروت، بالنظر إلى عرض بملايين الدولارات قالت شاهين إن الصين قدّمته للبنان لإعادة بناء مرفأ بيروت.

إجابة هيل عن سؤال شاهين أتت في سياق محاولة إظهار أن إدارة ترامب فعلت ما عليها عندما قال إنّ «واشنطن كانت ثاني أكبر متبرّع» بعد كارثة المرفأ بمبلغ 19 مليون دولار كمساعدات إنسانية. وفي سياق آخر كان المسؤول الأميركي يحاول التقليل من أهمية التوجّه الصيني وخطورته على المصالح الأميركية في شرق المتوسط، عندما اعتبر أنّه لن يكون بمقدور الصينيين ضخّ 10 مليارات دولار «كما فعلنا». إلا أنّ اللحظة التي تحدّث فيها هيل عن رقم الـ 10 مليارات دولار سبقتها وتلتها أسئلة أكثر من سيناتور عن حملة الضغوط القصوى ومواجهة إيران في المنطقة وجهود إضعاف نفوذ حزب الله في لبنان تحديداً. السيناتور الجمهوري ميت رومني سأل أبرامز عن الدعم الأميركي للجيش اللبناني ضمن ما سمّاه استراتيجية إضعاف حزب الله، فأحال الإجابة على هيل - الذي عمل سابقاً سفيراً في لبنان - الذي كرّر السردية ذاتها حول مصلحة الولايات المتحدة في دعم وتسليح الجيش اللبناني «للحد من نفوذ حزب الله في لبنان ومنعه من استغلال الظروف الحالية لزيادة نفوذه».

لكنّ الرقم المليارَي الذي تحدّث عنه هيل في جلسة الاستماع، إذا ما طُبّق على الأرقام التي تنشرها وزارة الخارجية الأميركية على موقعَي كل من «المساعدة الخارجية – Foreign Assistance» و«الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – USAID»، يُظهر تناقضاً واضحاً لجهة قصور الأرقام عن رقم هيل الذي أعلنه. تظهر قاعدة بيانات موقع «المساعدة الخارجية» أن مجموع ما دفعته واشنطن في لبنان بين عامي 2011 و2020 لا يتجاوز 4 مليارات دولار، وهذا المبلغ يشمل التمويل المخصص للجيش والقوى الأمنية وكل برامج الاختراق السياسي والثقافي تحت عناوين التنمية والتعليم والصحة والبيئة، والأهم اليوم «دعم المجتمع المدني». لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID برامج مخصصة للساحة اللبنانية تقدّم عبرها التمويل لوزارات ومؤسسات رسمية، إلى جانب المؤسسات الخاصة والجمعيات او الـNGO. يصعب تتبّع كل عمليات التمويل التي حصلت عليها جمعيات لبنانية من الوكالة الأميركية، لكن يكفي أن نذكر أنّ USAID صرفت في لبنان حوالي 25 مليون دولار فقط عام 2005، ليرتفع هذا الرقم إلى 204 ملايين دولار عام 2011، ويقفز إلى 508 ملايين دولار عام 2015، وليسجّل أرقاماً قياسية عام 2018 بحوالى 731 مليون دولار و733 مليون دولار عام 2019.

USAID انفقت في لبنان نحو 25 مليون دولار فقط عام 2005، ليرتفع هذا الرقم إلى 733 مليون دولار عام 2019

من غير الواضح كم خصّص الأميركيون من مبلغ الـ 10 مليارات دولار في لبنان للجمعيات والمنظّمات غير الحكومية اللبنانية، أملاً بتحقيق «التغيير» الذي صوّره هيل في شهادته أمام مجلس الشيوخ الأميركي على أنّه ثمن تحرير مبلغ الـ 22 مليار دولار (قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر سيدر). وتبقى هناك حقيقة واضحة ماثلة للمراقبين والعارفين بأساليب عمل الأميركيين في البلدان المارَزمة، وهي أنّ واشنطن تتقن جيداً الاستثمار في الأزمات، وتعرف كيفية استغلال الكوارث وتحويلها لخدمة مصالحها. على سبيل المثال، في زيمبابوي الدولة الأفريقية التي أفلست وبدأ انهيار قطاعها المالي منذ عام 2011، ضخّت وكالة الـ USAID مبلغ 850 مليون دولار لجمعيات ومنظّمات غير حكومية قبيل انتخابات عام 2013 البرلمانية، أملاً في إحداث «التغيير» الذي يطيح الرئيس برويرت موغابي. انتصر موغابي في الانتخابات وظهرت فضيحة الـ USAID في الصحافة الزيمبابوية لاحقاً عام 2015، واضطرت الوكالة إلى الاعتراف بما فعلته عام 2018، عازية فشل ما قدّمته في تحقيق أي نتائج إلى «فساد» المجتمع المدني وبعض مسؤولي الوكالة. هل في لبنان اليوم من يكرّر تجربة «الفساد» الزيمبابوي؟

تقرير

وادي خالد: تهريب الأفراد (والمسلحين) ينشط

نجلة حمود

اتخذت الأوضاع الأمنية المتوترة في الشمال، وتحديداً في منطقة وادي خالد، منحى خطيراً أول من أمس، مع العملية الأمنية التي قام بها فرع المعلومات في أحد منازل خراج منطقة الفرض عند الحدود اللبنانية - السورية، والتي شهدت مواجهات ضارية استمرت لساعات، قبل أن تتمكن القوى الأمنية من القضاء على عدد من عناصر المجموعة الإرهابية وتوقيف بعضهم.

من يزر منطقة وادي خالد ويتجول في شوارعها، يدرك تماماً حال التململ غير المسبوقة التي تجتاح الأهالي، من مختلف التوجهات السياسية. فالحماسة السياسية وظروف العام 2011 لم تعد موجودة بعد مضيّ تسع سنوات على اندلاع الأحداث الأمنية في سوريا. أولئك الذين راهنوا بداية على سقوط النظام في سوريا في غضون أشهر وجني ثمار «الثورة»، أدركوا أنهم كانوا مجرد وقود لحرب عبثية طويلة استنزفت منطقتهم وجعلتهم ينشدون الاستقرار الأمني وتأمين الحماية في ظل الأوضاع الاقتصادية الخانقة.

على امتداد القرى والبلدات الحدودية، يبدو سكان البلدات المتقدمة على الحدود في الهيشة والمقيبلة وبني صخر وخط البترول والعماير، ووادي خالد.. قد ضاقوا ذرعاً بتبادل إطلاق النار ليلاً، وهو ما يعزوه أهالي المنطقة الى التجار والسماسرة أو المهرّبين الذين يعمدون الى تهريب الأشخاص عبر المعابر الترابية غير الشرعية، «كل متر هناك معبر ويستحيل ضبطها. الحدود مغلقة بشكل تام أمام الآليات والسيارات، وبالتالي فإن حركة نقل البضائع غير موجودة، أما حركة نقل الأشخاص وتسلل المسلحين وغيرها فهي متاحة على طول الشريط الحدودي الممتد على مسافة 25 كلم».

يعود أبناء وادي خالد بذاكرتهم الى العام 1975 يوم نشطوا تجارتهم الحرة وأقاموا أكثر من 800 محل تجاري على امتداد الطريق في البقيعة، حيث نشطت حركة التجارة بين لبنان وسوريا بشكل كبير. وعرفت منطقة وادي خالد في تلك المرحلة فترة ذهبية تركت آثارها على حياة العشائر، والتي لا تزال بادية بطبيعة المنازل التي شيدوها حتى يومنا هذا. لم يعد من تلك المرحلة سوى الذكريات؛ الحدود مغلقة وحركة التبادل التجاري معدومة، ووجد أبناء وادي خالد أنفسهم محاصرين عبر قطع الإمدادات من الداخل السوري وتشديد الرقابة من قبل القوى الأمنية عند حاجز شدرا، «التي لا تدقق سوى في البضائع، فتعمد إلى تفتيش أصحاب المؤسسات التجارية، والمزارعين، وتجار الماشية، لتبقى الحدود مشرعة أمام حركة تهريب الأشخاص»، بحسب أحد مخاتير المنطقة.

«منطقتنا لا تضم إرهابيين وليست بيئة حاضنة لهم، ونحن تحت سلطة الدولة وشكلنا درعاً وسنداً للقوى الأمنية خلال العملية التي نفذتها»، يقول المختار مروان الوريدي، لافتاً الى «أن ما حدث في وادي خالد، حدث في البداوي والمنية وبحنين»، مؤكداً «أننا نعيش أياماً صعبة لم نعرف مثلها على الإطلاق، وبات شباب الوادي نازحين في بلدهم، يتحيّن البعض منهم بيع غالون المازوت والبنزين لتأمين ثمن ربطة خبز».

«استفاد الإرهابيون من طبيعة المنطقة الوعرة وعمدوا قبل أيام الى استئجار المنزل عبر أحد السوريين، ولكن هذا لا يعني أن هناك بيئة حاضنة لهم على الإطلاق»، يؤكد رئيس اتحاد بلديات وادي خالد علي موسى، لافتاً الى «أننا سنشكل خلية لضبط الوضع ومساندة القوى الأمنية».

تلك التطورات أحدثت إحباطاً بالنسبة إلى أهالي وادي خالد وفاعليات المنطقة، الذين سارعوا إلى عقد اجتماعات متتالية للمطالبة بضبط الحدود. وعلمت «الأخبار» أن فاعليات المنطقة ارتأوا الانتظار إلى حين صدور بيان رسمي عن القوى الأمنية ليُبنى على الشيء مقتضاه، خصوصاً أنهم لا يعلمون من هم أفراد المجموعة الإرهابية، وإن كانت تضم عدداً من شبان وادي خالد أو لا.

وتباحث المجتمعون في إمكانية تأمين «حراسة ليلية»، كل بلدية ضمن نطاقها، بهدف حماية الحدود من أي خرق أمني، كما سيتم إعداد بيانات بكل من يدخل ويخرج الى القرى والبلدات. وفور توضيح ملابسات الحادثة وتحديد أفرادها، سيكون لعشائر وادي خالد بيان رسمي يحدد الموقف ممّا يجري، بعد أعوام على النزوح السوري، وسط تساؤلات مستمرة عن سبب عدم إعادة النازحين الى بلادهم، علماً بأن عددهم في وادي خالد يفوق عدد أبناء المنطقة. ماذا تنتظر الدولة اللبنانية لتتحمل مسؤوليتها تجاه ما يزيد على 40 ألف نسمة حرمت بعضهم من الجنسية اللبنانية وتركتهم لمصيرهم؟

قضية

كان قضاء الهرمل آخر الأقضية التي تسلّل إليها فيروس كورونا. ورغم أن مُستشفى المدينة الحكومي كان من أوائل المُستشفيات التي جُهّزت لاستقبال المصابين بالوباء، إلا أن أبوابه لا تزال شبه موصدة أمام مرضى «كوفيد 19»، أو على الأقل باتت مفتوحة بشكل خجول. وفيما تقول الإدارة إنّ سبب ذلك نقص التجهيزات، تُساق اتّهامات لإدارة المُستشفى بـ«عدم رغبتها» في فتحه أمام مصابي الوباء لأسباب تتعلّق بـ«مصالح خاصة»

مستشفى الهرمل الحكومي «مغلق» أمام مصابي كورونا

عجز في الإمكانيات أم «إمبراطورية» خاصة؟

هديل فرفور

لطالما شكّلت مدينة حمص السورية لأهالي مدينة الهرمل وقضائها السوق والمتنزه، والأهم الطبيب والمستشفى. المدينة الواقعة في أقصى البقاع الشمالي بقيت كذلك حتى اندلاع الأزمة السورية عام 2011. كثير من الهرمليين يتداولون في ما بينهم، حتى اليوم، كيف ضاعت ملفاتهم الطبية في مستشفيات المدينة السورية الجارة وعياداتها. افتتاح مستشفى الهرمل الحكومي، عام 2006، بعد تسع سنوات على وضع الحجر

> غالبية المصابين من أبناء المدينة يُنقلون إلى مُستشفى بعلبك الحكومي

الأساس له في أيار 1997، لم يغيّر من حياة أهالي الهرمل وقضائها. بقيت حمص وجهة هؤلاء. إذ لم يُحدث المستشفى - الحلم فارقاً لجهة تقليص الإهمال الصحي الذي تعاني منه المنطقة. وحتى اليوم، آخر ما يخطر في بال هؤلاء، عند وقوع أيّ حادث أو تعرّض أحدهم لوعكة، أن يقصدوا المستشفى الحكومي. في العادة يمرّون به في طريقهم إلى أحد مستشفيات بعلبك أو زحلة أو بيروت، بحسب حراجة الحالة وقدرتها على التحمّل.

(الأخبار)

يؤكّد عدد من المعنيين ممن واكبوا تشييد المبنى (بتمويل كويتي) أن المخطط الأساس كان يقضي بإنشاء صرح صحي بمعايير عالية، «إلا أن الإهمال الذي لحق به، شأنه شأن غيره من المستشفيات الحكومية، ساهم على مدى 14 عاماً في الحؤول دون تأديته الدور المؤمّل منه»، وفق مصادر طبية مطّلعة على واقع المُستشفى، تؤكد أن هذا «الصرح» يعاني من «غياب التجهيزات الطبية اللازمة ما يحول دون إجراء العمليات المتوسطة والصعبة. المُستشفى لديه الحد الأدنى من المقومات اللازمة للاستشفاء». وهذا ما يطرح تساؤلات حول الدور الذي يُفترض أن يلعبه المُستشفى في «زمن كورونا» وترتّح القطاع الصحي، وحيث تشخص الأنظار نحو جهوزية المُستشفيات الحكومية وفعالية إداراتها.

وفق أرقام «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث»، بلغ إجمالي الإصابات بالفيروس في الهرمل نحو ستين حالة منذ 21 شباط الماضي. من بين هؤلاء ثلاث حالات فقط أُدخلت إلى المُستشفى الحكومي، لكنها لم «تُقم» فيه طويلاً، إذ سرعان ما خُوّل هؤلاء إلى مستشفى بعلبك الحكومي. ومع التسليم بأن المُستشفى يملك الحد الأدنى مما يتطلبه التعامل مع الإصابات بالفيروس (فحوصات pcr ومخفض حرارة وعدد محدود من أسرّة العناية الفائقة)، فإن السؤال هو: لماذا لا يقوم المُستشفى بالحد الأدنى الذي تتيحه له الإمكانات المتوافرة؟

في اتصال مع «الأخبار»، أوضح مدير المُستشفى الدكتور سيمون ناصر الدين أنّ «الهرمل الحكومي» يضمّ 24 سريراً مخصصاً لحالات كورونا، من بينها أربعة للعناية الفائقة. لكنه أشار إلى أن مُستشفى بعلبك الحكومي، خلافاً لمستشفى الهرمل، تتوافر فيه التجهيزات اللازمة لإجراء فحوصات الـpcr، «لذلك نرسل العيّنات إلى هناك لإجراء الفحوصات ويفضّل بعض المكوث هناك». وهذا ما يتناقض ومعطيات وزارة الصحة التي تؤكد أن لدى المُستشفى القدرة على إجراء فحوصات الـpcr (ولو أن التجهيزات في بعلبك الحكومي قد تكون أكبر). وفي السياق نفسه، تقول مصادر طبية في المنطقة إن «الهرمل الحكومي» كان «بين أوائل المُستشفيات التي جُهّزت لمواجهة فيروس كورونا، لكن إدارته رفضت فتح أبوابها لغاية في نفس مديرها»! والمفارقة التي تعزّز هذا الأمر تكمن في عدم وجود أيّ مصابين يشغلون أياً من تلك الأسرة حالياً. المصادر نفسها تغمز من قناة أداء إدارة المستشفى المستمرة منذ 14 عاماً، وتحويلها إياه إلى «إمبراطورية وبيزنس خاص». وتزعم وجود ملفات هدر مالي كبير في المُستشفى «ووزارة الصحة على علم بها»، بدءاً من التوظيفات الوهمية والمحسوبيات، مروراً بملف الأدوية «حيث تؤكد المعطيات تبادل الأدوية المخصصة للمُستشفى مع صيدليات معيّنة»، وصولاً إلى التلاعب في توثيق الملفات الطبية للمرضى وشبهات تتعلق بعمليات شراء مازوت التدفئة والمستلزمات والمعدات الطبية وغيرها من أبواب الهدر «المعهودة»، تحت حماية سياسية.

يردّ ناصر الدين، من جهته، على كل ذلك بالتأكيد أن إدارته «الناجحة للمُستشفى على مر السنوات الماضية هي ما سمح بأن يكون المُستشفى الوحيد غير المدين بين المستشفيات الحكومية والذي يُسدد مستحقاته بمفعول رجعي ويدفع رواتب موظفيه بانتظام، فضلاً عن امتلاكه احتياطاً مالياً يجعله صامداً أمام الأزمات». أما الاتهامات، «فغالباً ما تكون شخصية». فيما يسأل المختلفون مع ناصر الدين: «كيف يمكن لمُستشفى حكومي لا يملك مقومات طبية متوسطة في الحدّ الأدنى أن يحقّق أرباحاً؟». بينما تطرح تساؤلات حول محاضر جلسات مجلس الإدارة المؤلف من أربعة أعضاء، إذ أنها «أشبه بمذكرات وتقارير يومية تخلو من أي قرارات مالية مهمة. فالمدير يستفرد بكل القرارات المالية، بدءاً من تلك المتعلقة بالكافيتريا، وصولاً إلى تلك المتعلقة بالسقف المالي للمستشفى.

وبمعزل عن الاتهامات، ثمة نقاش مرتبط بالخلل الأساس في إدارة المُستشفى، وفق بعض العاملين في المُستشفى، وذلك بدمج منصبَي رئيس مجلس الإدارة والمدير، إذ «كيف يمكن أن يكون المُشرّع هو نفسه المعني بتنفيذ المقررات؟».

كورونا

أكثر من 65% نسبة إشغال أسرّة العناية الفائقة

على مدى أسبوعين، تجاوزت النسبة المئوية للفحوصات الإيجابية الـ 5% في لبنان، وهو المعدل الذي يجب عدم تخطّيه لمدة 14 يوماً على التوالي قبل فتح مختلف القطاعات في البلاد. قبل يومين، تجاوزت هذه النسبة عتبة الـ 12% مع تسجيل 1280 إصابة، كما تجاوزتها أمس مع إعلان وزارة الصحة تسجيل 1012 إصابة وسبع وفيات، فيما لا يبدو خيار العودة إلى الإقفال التام وارداً في البلاد التي تعاني أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

على أبواب الخريف، «مسقط رأس» الإنفلونزا الموسميّة، دخل لبنان مرحلة الإصابات اليوميّة بالآلاف، بعدما تسلّل الفيروس إلى كل القضية من دون استثناء، وانتشر في مختلف المناطق، في غياب أيّ إجراءات استثنائية للحدّ من التراخي في تطبيق التدابير الوقائية والرهان على سلوك المُقيمين.

وفي وقت تُشير فيه المعطيات إلى عدم تقدّم في الإمكانات الصحية واللوجستية قريباً على المستوى الوطني بسبب غياب الخطط الاستراتيجية التي كان ينبغي أن تنجز منذ أكثر من ستة أشهر، يبدو أن العمل اللامركزي سيتعزز في الأيام المُقبلة مع انشغال كل بلدية ومنطقة بمصابيها. إذ تتولى حالياً السلطات المحلية، بالتعاون مع المجتمعات الأهلية الضيقة، مهام مراقبة عزل المصابين وتخصيص مراكز حجر لهم، فضلاً عن التنسيق لإجراء فحوصات pcr للمخالطين وغيرها من التدابير التي باتت تُشكّل ضغطاً على فريق وزارة الصحة. وما نشاط خلايا الأزمة داخل المناطق إلا دليل على تكريس العمل «بالفرَق» بعدما استشعر المُقيمون في لبنان الخطر الناجم عن الواقع الوبائي المُقلق.

في هذا الوقت، يزداد الضغط على مؤسسات القطاع الصحي. ووفق الأرقام الرسمية المعلنة، فإنّ نسبة إشغال أسرّة العناية الفائقة تجاوزت الـ 65%، ونسبة إشغال أسرّة المُستشفيات الإجمالية بلغت 63%.

وكانت وزارة الصحة قد أعلنت أمس في هذا الصدد ارتفاع عدد المُقيمين في المُستشفيات إلى 547، منهم 173 في حال حرجة، فيما وصل إجمالي الإصابات في صفوف العاملين في القطاع الصحي إلى 962 مع تسجيل 13 إصابة جديدة. أما حالات الشفاء، فقد سجلت خلال الساعات الـ 24 الماضية شفاء 655 شخصاً، ما جعل عدد الحالات النشيطة حالياً يبلغ 19818. وبالعودة إلى نسبة الفحوصات الإيجابية، أمس، فقد بلغت 8,3%، في مؤشر مقلق لتفاقم الوضع.

(الأخبار)

نسبة الفحوصات الإيجابية تتجاوز 12٪ فيما لا يفترض أن تتعدى 5٪ لـ 14 يوماً (هيثم الموسوي)

تقرير

نصّ لأدونيس في «الآداب - 1» يُشعل سجالاً حول التطبيع

فاتن الحاج

استفزّ بعض طلاب الماستر 1 في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة اللبنانية أن تتناول مسابقة «مقاربات نصية في الفكر العربي الحديث»، نصاً للشاعر أدونيس «يفتح فيه باباً للتطبيع مع العدو الإسرائيلي»، من خلال الدعوة إلى مسالمة الفن والأدب اللذين يُنتجهما الأدباء والفنانون اليهود خارج إسرائيل وداخلها. ويدافع الكاتب عن أطروحته بحجج مستقاة من الإسلام نفسه، «فالإسلام حارب في بداياته اليهود من دون أن يقاطع الفكر اليهودي أو الثقافة اليهودية، وحارب الروم والفرس من دون أن يقاطع الثقافة البيزنطية أو اليونانية أو الفارسية». كما أنّ «الإبداع لا يمكن أن يتماهى أو يتوحّد مع المؤسسة وهو، في أمة، حليف الإبداع في الأمم الأخرى، في ما وراء الصراعات السياسية والعداءات والحروب».

الجدل حول النص خرج إلى العلن بعد صدور النتائج أخيراً، والتي أظهرت نسبة رسوب مرتفعة (12 من أصل 31، بنسبة 39%)، وليس في يوم الامتحان قبل نحو 10 أيام، والسبب، بحسب مصادر طالبية، أنّه لم يكن هناك إجماع من الطلاب على مقاطعة المسابقة، ما جعل دعاة المقاطعة المتضرّرين الوحيدين. لذا استقرّ الرأي على معالجة المسابقة وإبداء الموقف النقدي من خلالها، طالما أن طبيعة المادة تحتمل ذلك، وجرى إيلاء النقد أولوية على استخراج الظواهر الأدبية.

المصادر سألت عن سبب اختيار هذا النص في هذا التوقيت والظروف الحساسة التي يمر بها لبنان، حيث يرتفع منسوب الكلام على الحياد والتطبيع الذي تهرول إليه الأنظمة العربية، علماً بأنّ مروحة الخيارات أمام أستاذ المادة كبيرة، «فقد قارنها إضافة إلى نصوص أدونيس، نصوصاً أخرى لطه حسين وزكي محمود وأمين معلوف وغيرهم».

الطلاب المعترضون وقّعوا عريضة للمطالبة بإعادة تصحيح المسابقة من أستاذ ثان، وأن يكون هذا الأستاذ هو من يصحّح الدورة الثانية أيضاً.

لكن المسألة بالنسبة إلى أستاذ المادة، جوزف ليس، «ما كانت تستحق كل هذه الضجة التي أتت من الراسبين فحسب»، باعتبار أنّ «الممتحنين هم طلاب ماستر وناضجون ويعون تماماً أن المادة تقارب نصوصاً في الفكر العربي الحديث، أي أنها يجب أن تنطرق إلى موضوعات الساعة والمشكلات الراهنة، وليس الأدب والفكر بمنفصلين عن هذه المشكلات. وما كان مطلوباً من الطلاب هو أن يفهموا النص ويقدموا رأيهم النقدي، ولهم الحرية أن يقولوا ما يريدون شرط أن يقترن ذلك بالإقناع وإعطاء الحجج والبراهين وبلغة عربية سليمة». ليس أشار إلى أن «الظروف الحساسة لا يجب أن تجعلنا نتوقف عن التفكير»، سائلاً إذا كان المطلوب أن «نخوّن وأجزم وأهان، فيما النص هو من صلب البرنامج المقرّر للمادة».

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، إبراهيم فضل الله، أوضح لـ «الأخبار» أنّه لم يتبلّغ بأي اعتراض من الطلاب سوى بعد صدور النتائج، «فيما كان يمكن معالجة الأمر منذ البداية، أي عند إجراء المسابقة». مع ذلك، اعتبر أنّ أستاذ المادة «لم يكن موفّقاً في اختيار النص الذي تظهر فيه دعوة واضحة للتطبيع وفيه مغالطات كثيرة ولا سيما من وجهة نظر الخطاب العربي المناهض للصهاينة، فيما نحاول أن تكون النصوص المطروحة في الامتحانات توفيقية وغير إشكالية، نظراً إلى وضع البلد، لافتاً إلى «أننا أخذنا تعهّداً من أستاذ المادة بعدم تكرار طرح نصوص إشكالية. وسندرس إمكانية إعادة تصحيح المسابقة وإعطاء كل ذي حقّ حقه». واستغرب الحملة التي طاولت الجامعة اللبنانية على مواقع التواصل الاجتماعي، واتهامها بالتطبيع مع إسرائيل، «في حين أن ما حصل لا يعدو حادثة فردية ستُجرى معالجتها».

(مروان بو حيدر)

> استاذ المادة: النصّ من صلب البرنامج والاعتراضات أتت من الراسبين!

«اللقاء الوطني ضد التطبيع» قرأ النص من خلال العودة إلى السياق الذي ورد فيه، أي كتاب «موسيقى الحوت الأزرق، الهوية، الكتابة والعنف»، حيث «يفصل أدونيس بين الشعب (اليهودي) والسلطة - المؤسسة، الذي يسوده موقف ليس ضد الحقيقة والواقع وحدهما، إنما هو كذلك ضد التاريخ وضد الإنسان نفسه وضدنا نحن العرب في المقام الأول». ورأى اللقاء، في بيان، أنّ «هذا الطرح يتضمّن مغالطات، فالدعوة إلى عدم مقاطعة العدو الصهيوني فنياً وثقافياً ورياضياً تضليل وتعمية واعتراف بالعدو الصهيوني وليس إسرائيل كما ذكر النص، وهو يصبّ في محاولات تجميل ارتكابات الصهاينة وجرائمهم». ولفت إلى أن «تسمية إسرائيل لا يمكن أن تكون مقترنة إلا بكونها العدو، والإسلام حين حارب اليهود كانوا يهوداً لا صهاينة اغتصبوا أرضاً وهجّروا شعباً ومارسوا ضده كل أشكال التطهير والإبادة والتنكيل، وأن مجرد الاعتراف بشعب في إسرائيل يعد بمثابة نسف للقضية الفلسطينية، فشعب أرض فلسطين هم الفلسطينيون فقط، وما سماه الكاتب شعباً يهودياً هو شعب صهيوني مشارك للسلطة والمؤسسة السلطوية الصهيونية في جرائمها ضد الفلسطينيين». اللقاء أشار إلى أنّ «الكاتب يعترف بإسرائيل كدولة وشعب ويقيم لها كياناً شرعياً ويعترف به ويدعو للانفتاح عليه». وسأل: «إذا كان العدو الصهيوني يجنّد كل مؤسساته ونتاجاته العسكرية كما الثقافية في حربه ولا يستثني التربية والتعليم ليدجّج أطفاله بالعنصرية، كيف نفصل بين النتاج الأدبي وهذه الحرب الوجودية المكتملة الأبعاد معه؟»، داعياً إلى أن تكون الجامعة اللبنانية خط الدفاع الأول عن القضايا المحقّة ولا سيما القضية الفلسطينية من خلال رفض التطبيع مع العدو والحثّ على مقاطعته.

الإنجيلية النبطية «تطرد» تلامذة لعدم تسديد الأقساط

فاتن الحاج

مئات التلامذة في المدرسة الإنجيلية - النبطية لن يتمكّنوا من متابعة دروسهم عن بعد، بعدما رفضت إدارة المدرسة تسجيلهم للعام الدراسي الحالي، وإدراجهم ضمن لوائح المدرسة، أو نظام التعليم «أونلاين»، لتخلّفهم عن تسديد الأقساط المتراكمة عليهم من العام الدراسي الماضي.

مصادر لجنة الأهل تحدثت عن «ابتزاز» يتعرّض له أولياء الأمور، و«اللعب بمصير نحو 400 تلميذ وبمستقبلهم»، بما يخالف القانون. إذ إن القانون 515 (تنظيم الموازنة المدرسية) يحظر استخدام التلامذة وقوداً في النزاع بين الأهل وإدارات المدارس. وكان قاضي الأمور المستعجلة في النبطية، أحمد مزهر، ألزم المدرسة تجميد 40% من أقساط العام الدراسي الماضي لكل المراحل الدراسية والصفوف لحين بتّ الاعتراض على ملحق الموازنة المرفوع إلى مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية، وذلك بعدما تقدّمت لجنة الأهل باعتراض على الملحق الذي يتضمّن خفض 213 مليون ليرة من موازنة العام الدراسي الماضي. إلّا أن وزارة التربية لم تبتّ في الاعتراض بعد، علماً بأن هناك نحو 100 موازنة مدرسية درستها شركة تدقيق مكلفة من الوزارة، ولا تزال لجان الأهل فيها تنتظر «القنبلة» التي تحدث عنها رئيس مصلحة التعليم الخاص عماد الأشقر قبل أيام، لجهة توجيه إنذارات إلى هذه المدارس وإعلان الوزارة عن حسومات من الأقساط.

مصادر لجنة الأهل سألت: «لماذا لا يتم تسجيل الطلاب وحفظ حقوقهم إلى حين صدور قرارات وزارة التربية؟»، فيما أكد مدير المدرسة شادي الحجار «أننا لا نستطيع أن نسجل تلامذة عليهم أقساط متراكمة، نظراً لكون المدرسة تواجه استحقاقات كثيرة». ولفت إلى «أننا قدّمنا تسهيلات كثيرة لدفع الأقساط، إن لجهة تقسيط المبالغ، أو تقديم حسومات تراوح بين 20 و40 %، أو السماح بتوقيع سندات عند المحامي أو كاتب العدل أو شيكات متأخرة. ومع ذلك، تصرّ لجنة الأهل على الدعاوى». واعتبر أن «قرار تجميد 40% من القسط توقف وهو غير نافذ بعد اعتراض المدرسة، كما أن الوزارة لم تبتّ الاعتراضات المرفوعة إليها منذ أيار الماضي».

اختُتمت دورة العهد الوديّة بتتويج الأنصار بطلاً لكأس الشهيد محمد عطوي على حساب النجمة. انتهت الدورة التي جاءت في توقيت مناسب تاركة العديد من الملاحظات والمؤشرات... والقرارات قبل أقلّ من أسبوع على انطلاق الدوري اللبناني لكرة القدم

لاعبو الأنصار مع كأس الدورة (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانية

ختام دورة العهد: مؤشّرات وقرارات قبل انطلاق الدوري

عبد القادر سعد

أحرز الأنصار لقب دورة العهد الوديّة لكرة القدم التي حملت كأسها اسم الشهيد اللاعب محمد عطوي تكريماً لذكراه بعد تزامن وفاته مع إقامة منافسات الدورة عقب إصابته قبل حوالى شهر برصاصة طائشة.

ختام الدورة على ملعب العهد جاء قوياً بحضور رئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم هاشم حيدر والأمين العام جهاد الشحف والرئيس التاريخي السابق عمر غندور، إلى جانب عدد من الشخصيات الرياضية ومنهم

> من أبرز تداعيات الدورة تغيير العهد لمدربه وتعيين رضا عنتر مديراً فنياً

عضو اللجنة الإدارية في نادي الراسينغ جورج مراد الذي قدّم درعاً لذوي اللاعب الراحل الذين حضروا إلى الملعب. حضور لافت خصوصاً من حيدر والشحف بعد دعوتهما من قبل رئيس اللجنة المنظّمة أمين سر العهد محمد عاصي، في حين طلب الحاج عمر غندور الحضور لمتابعة المباراة التي كانت منتظرة من كثيرين. حيدر والشحف حضرا دعماً للدورة التي شكّلت محطّة تحضيرية مهمّة للفرق قبل انطلاق الدوري والأهمّ تكريماً لذكرى اللاعب الراحل الذي حملت الكأس اسمه، والتي حملها الأنصاريون أمس إلى بلدة حاروف ووضعوها على ضريح اللاعب الشهيد.

الأنصار فاز باللقب بعد أن أسقط النجمة 2-1، سجّلهما حسن شعيتو «موني» وأحمد حجازي، في حين سجّل للنجمة محمود سبليني. هدف سبليني كان السادس له في الدورة فأحرز لقب هدّافه، متفوقاً على لاعب الأنصار حسن معتوق الذي سجّل خمسة أهداف.

صحيحٌ أن الدورة وديّة ولقبها معنوي، إلا أنّ ختامها جاء تنافسياً جداً أنسى البعض وديّتها ورمزيّتها لناحية الاسم الذي تحمله. كان كلّ فريق يسعى بكلّ قوته للفوز باللقب، فنجح الأنصار وأخفق النجمة بالنتيجة وليس بالعرض، لكن ارتكب المسؤولون عنه هفوة بعدم تسلّم ميداليات المركز الثاني، حيث اعتبر مديره الفني موسى حجيج أن ما حصل مسرحية رافضاً أن يتسلّم فريقه الميداليات، وفق ما أفاد رئيس اللجنة المنظّمة محمد عاصي بعد الاستفسار عن سبب حصر التتويج بفرق الأنصار فقط.

وقد يكون التوتر سبباً في ارتكاب هذه الهفوة بعد أن شهدت نهاية المباراة اعتراضات من النجماويين على الحكم محمد عيسى لعدم احتسابه ركلة جزاء وهي المطالبة الثالثة للنجماويين في اللقاء بركلة جزاء. لكنّ مشاهد الحالات ورغم أنها لم تكن واضحة نتيجة النقل التلفزيوني الذي لم يكن موفقاً، إلّا أنّ الرأي التحكيمي فيها كان بعدم وجود ركلات جزاء للنجمة، وفق ما أفاد به الحكم الدولي السابق رضوان غندور محلّلاً الحالات على صفحته على فايسبوك. توتّر نجماويّ أسفر عن طرد قائد فريق النجمة عباس عطوي لاعتراضه الشديد وطريقة تعاطيه مع الحكم عيسى، علماً أنه لم يكن الوحيد الذي تصرّف بهذه الطريقة، حيث حذا اللاعبان الدوليان السابقان محمد غدار وعلي حمام حذوه، وهو أمرٌ أيضاً مستغرب من قبل لاعبين بهذا الحجم لهم خبرتهم وتجربتهم الاحترافية في الخارج.

أحداث تؤشّر إلى طبيعة المنافسة بين الأندية والتي لا شكّ ستظهر في الدوري الذي سينطلق يوم السبت المقبل.

انتهت الدورة التي جاءت في توقيت مناسب عوّضت غياب كأس النخبة والتحدّي التنشيطيتين بسبب فيروس كورونا وإجراءات الحكومة اللبنانية في هذا السياق. وبالإضافة إلى أهميّتها على صعيد تحضيرات الفرق، إلا أنها حملت أكثر من مؤشّر يُمكن الوقوف عنده.

أوّلاً كشفت الدورة عن مكامن خلل في عدد من الفرق، وخصوصاً العهد الذي تحرّك على هذا الصعيد وأجرى تغييراً فنياً بتعيين المدرب رضا عنتر مديراً فنياً للفريق خلفاً للإسباني دانييل خيمينيث الذي سيكون مساعداً له. قرارٌ عهداوي جاء عقب الخسارة أمام النجمة 2-4 في نصف نهائي الدورة والصورة التي ظهر عليها الفريق، فكان الخيار بتعيين عنتر بعد جوجلة لعدد من الأسماء في ظلّ خيارات ضيقة جداً قبل أيام على انطلاق الدوري.

ثانياً، أظهرت الدورة ومستوى الفرق الثمانية التي شاركت أن جميع أندية الدرجة الأولى متقاربة جداً والفوارق ضئيلة، خصوصاً بين الأندية المرشحة للمنافسة على اللقب وتحديداً العهد والأنصار والنجمة، إلى جانب شباب الساحل إلى حدٍّ ما.

ثالثاً، كشفت الدورة عن عدم استقرار كبير في أداء الفرق واللاعبين على حدٍّ سواء، إذ لم يقدّم أيّ فريق المستوى ذاته في مباراتين متتاليتين، بل حتى كان مستوى الفرق متفاوتاً في المباراة الواحدة. فمعظم الفرق بدا وكأنها تلعب شوطاً واحداً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللاعبين، فمعظمهم يلعب نصف مباراة بشكل جيّد قبل أن ينخفض مستواه. ولعل مردّ ذلك إلى فترة التوقف الطويلة وقصر مدة الاستعداد، لكن لا شكّ ذلك سيكون حاضراً في بداية الدوري قبل أن يرتفع مستوى اللاعبين.

رابعاً، كشفت الدورة أن اللاعب الأجنبي، مهما كان مستواه، يشكّل فارقاً في المستوى، بعد الأداء الذي قدّمه معظم اللاعبين اللبنانيين في الدورة والمرشّح أن يكون حاضراً في الدوري أيضاً.

خامساً، أظهرت الدورة إمكانية إقامة نشاط كروي في لبنان رغم أزمة فيروس كورونا، لكن في الوقت عينه كشفت عن خروقات على صعيد الالتزام بالإجراءات الصحّية وعدم حضور الجمهور رغم جهود اللجنة المنظمة. خروقات لو حضرت في الدوري اللبناني قد تطيح به رغم تمسّك الاتحاد الشديد بإقامته. لكن في حال وجدت السلطات الرسمية أن حالة التفلّت قد تكون لها تداعيات على صعيد انتشار كورونا، فحينها قد تُجبر الاتحاد اللبناني على اتّخاذ القرار المرّ بإيقاف الدوري. أمرٌ يفرض مسؤوليات على الجميع وخصوصاً الأندية وروابط الجمهور بالحثّ على عدم الحضور إلى الملاعب ومحاولة الدخول أو التسلل، لكن المسؤولية الأكبر على عاتق القوى الأمنية التي يجب أن تكون حاضرة لمنع دخول الجمهور.

حضور لحيدر وغندور تكريماً لذكرى الشهيد عطوي

NBA

«الملك» يقود ليكرز إلى النهائي

سجّل ليبرون «تريبل دابل» في المباراة الأخيرة (أ ف ب)

«تعملق» النجم ليبرون جيمس أمام دنفر ناغتس وقاد فريقه لوس أنجليس ليكرز للفوز على منافسه بنتيجة (117-107)، والتأهل إلى نهائي الدوري الأميركي للمحترفين في كرة السلة للمرة الأولى منذ 10 سنوات، بعدما حسم سلسلة نهائي المنطقة الغربية لمصلحته (4-1). ويسعى ليكرز الفائز بـ16 لقباً لمعادلة الرقم القياسي لأكبر عدد من الانتصارات والمسجّل باسم غريمه بوسطن سلتيكس، وذلك عندما يواجه الفائز من نهائي المنطقة الشرقية الذي يجمع بين سلتيكس وميامي هيت.

ولعب جيمس دوراً حاسماً في تأهل ليكرز بتسجيله «تريبل - دابل» مع 38 نقطة، منها 16 في الوقت الحاسم و9 على التوالي، إلى 16 متابعة و10 كرات حاسمة، ليقضي بمفرده على آمال هيت بالعودة إلى أجواء المباراة بعدما نجح الأخير في تقليص فارق 16 نقطة. وتألق أيضاً في صفوف الفائز انطوني ديفيس صاحب 27 نقطة و5 متابعات و3 تمريرات حاسمة.

وسيظفر «الملك» جيمس إذا قُدر له التتويج في النهائي، باللقب الرابع في مسيرته مع ثالث فريق مختلف بعد فوزه مع ميامي هيت (2012 و2013) وكليفلاند كافالييرز (2016)، علماً بأنه سيخوض النهائي العاشر له في غضون 11 عاماً.

وقد تعرّض ليكرز بقيادة الثنائي جيمس - ديفيس لثلاث هزائم فقط، منذ انطلاق الأدوار الإقصائية، فقبل إقصائه دنفر ناغتس تمكّن في الدور الأول من الفوز على بورتلاند ترايل بلايزرز ونجمه داميان ليلارد (4-1)، وفي الدور الثاني على هيوستن روكتس بالنتيجة ذاتها، بالرغم من أن الأخير يضم في صفوفه أفضل هدّاف في الموسم جيمس هاردن.

وتأهل ليكرز إلى نهائي الدوري بعد 10 أعوام من النهائي الأخير بقيادة الراحل الأسطورة كوبي براينت الملقّب بـ«بلاك ماميا» الذي توفي في حادث تحطّم مروحية في 26 كانون الثاني/يناير الماضي. وكان براينت (41 عاماً) وابنته جيانا (13 عاماً) من ضمن تسعة أشخاص لقوا حتفهم لدى تحطّم مروحية كانوا على متنها في ولاية كاليفورنيا الأميركية.

وأنهى ليكرز الدوري العادي في المركز الأول للمنطقة الغربية واعتُبر المرشح الأبرز لبلوغ النهائي طوال الأدوار الإقصائية.

أبرز مباريات اليوم

■ الدوري الإنكليزي
فولهام x استون فيلا 19:45
ليفربول x أرسنال 22:00

■ الدوري الإيطالي
بولونيا x بارما 21:45

استراحة

كلمات متقاطعة 3557

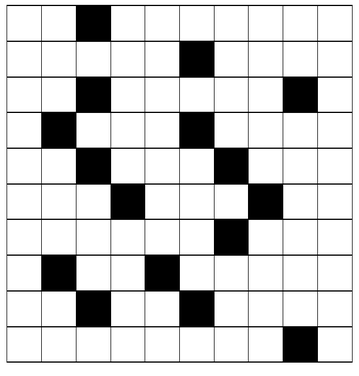

أفقيا

1- منطقة في طرابلس – شتم ولعن – 2- من الطيور – مغنية وممثلة مكسيكية – 3- وادٍ على حدود اليمن والسعودية – صاح التيس – 4- أحرف متشابهة – من الطيور – 5- صفة الشيء وهيئته من البياض والسواد والحمرة – جميل الطلعة – للتعريف – 6- ربط وشدّ – صغير الكلب – فقدان الحياة – 7- جامعة أميركية مشهورة بكونكتيكت تأسست عام 1701 – ما يُلفّ من الخيوط على شكل كرات – 8- سهل ساحليّ ضيق غربيّ جزيرة العرب محصور بين جبال السرّاة والبحر الأحمر تتخلله تضاريس بركانية – طليق – 9- محافظة في العراق – والد – عملة أسيوية – 10- إسم يُطلق على من يحاربون طمعاً في المكافأة المادية

عمودياً

1- أعلى جبال القدس – 2- للإستدراك – مدينة أميركية في نيراسكا على – 3- بلد عربي – مدينة بوذية مقدسة ومقرّ دالاي لاما رئيس التبت الديني – 4- مكان حريز في المدن يعتصم به السكان أثناء الغارات الجوّية – مشرف على البحر – 5- حوض لجمع الماء – 6- عائلة سيّدة إنكليزية أقامت في صحراء نُدمر ثم في جون قرب صيدا وكان لها نفوذ سياسي عند الأمير بشير وابراهيم باشا – مقياس مساحة – 7- مدينة فرنسية – ودت – 8- دهّاء الثعلب – 9- حرف أبجدي – حروف العلة في اللغة العربية – إبيضّ – 10- منطقة في طرابلس كانت في الماضي تسمى بوابة الذهب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جان جاك روسو – 2- ميدان – بنما – 3- يطعن – مرداد – 4- لام – سد بسري – 5- بل – نوح – 6- نيسان – جرار – 7- ماريانا – لب – 8- حنّ – خديجة – 9- مها – ال – ما – 10- روني فهد – مر

عمودياً

1- جميل بن معمر – 2- ايطاليا – هو – 3- ندعم – سرحان – 4- جان – نابن – 5- ان – سونا – اف – 6- مدح – نخله – 7- ربرب – جاد – 8- وندسور – يم – 9- سمار – الجام – 10- وادي عربة

sudoku 3557

6							3	
	2	7	6					4
8			2	4	3	6	1	
	4				6		8	
	6			7		3	2	5
9		3	8					
	3				2	5	6	
2	8		5	1			7	
		1						8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3556

7	3	4	8	5	9	6	1	2
9	6	5	2	7	1	8	3	4
8	2	1	3	6	4	5	9	7
6	8	2	1	9	7	3	4	5
5	1	3	4	2	6	9	7	8
4	7	9	5	8	3	1	2	6
1	5	7	6	3	2	4	8	9
2	4	6	9	1	8	7	5	3
3	9	8	7	4	5	2	6	1

مشاهير 3557

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مضيفة وممرضة بريطانية (1887-1971) حصلت على شهرة عالمية واسعة كأكثر امرأة محظوظة في العالم بعد نجاتها من ثلاث حوادث غرق لسفن عملاقة أهمها التيتانيك

7+11+2+4 = مدينة لبنانية ■ 6+8+7+5 = مدينة ليبية ■ 3+9+10+1 = عائلة مطرب سوري

حل الشبكة الماضية: صوفي ابو طالب

إعداد
نعوم مسعود

الحدث

نذر حرب في القوقاز

بوادر حرب جديدة لاحت، أمس، بين أذربيجان وأرمينيا، مع اندلاع جولة عنيفة من التصعيد العسكري في إقليم ناغورني قره باغ المتنازع عليه. وبينما توالت دعوات إقليمية ودولية إلى وقف القتال، سارع رجب طيب أردوغان إلى التصعيد عبر اتهام بريفان بالوقوف وراء اندلاع المواجهات، وسط أنباء عن إرساله مرتزقة من سوريا إلى أذربيجان

بدت باكو ويريفان على وشك الانخراط في حرب، بعدما اندلعت مواجهات عنيفة، أمس، بين الجيش الأذربيجاني والقوات الأرمينية في ناغورني قره باغ، أدّت إلى سقوط عسكريين ومدنيين من الجانبين. ومن شأن اندلاع مواجهة من هذا النوع بين البلدين الجارين في القوقاز، والذين كانا ضمن الاتحاد السوفياتي السابق، أن يدفع القوّتين الإقليميتين، روسيا وتركيا، إلى التدخّل، وهو ما ظهرت إشاراته، بالفعل، عبر التصريحات التصعيدية التي أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي تزامنت مع تقارير عن إرساله مرتزقة من سوريا إلى أذربيجان للمشاركة في القتال.

ويعود النزاع الأذربيجاني - الأرميني إلى بداية القرن الماضي، عندما ألحقت السلطات السوفياتية ناغورني قره باغ، الذي تسكنه أغلبية أرمينية، بأذربيجان، عام 1921. غير أنه أعلن استقلاله عام 1991، بدعم من أرمينيا، لتلي ذلك حربٌ أدّت إلى مقتل 30 ألف شخص ونزوح مئات الآلاف. وعلى رغم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار عام 1994، وقيام وساطة روسية - أميركية - فرنسية تحت اسم «مجموعة مينسك»، لا تزال الاشتباكات المسلّحة المتقطعة قائمة، وكان أهمّها تلك التي جرت في نيسان/ أبريل 2016، وأدّت إلى مقتل 110 أشخاص. وبينما يغذّي النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورني قره باغ التوتّرات، فقد أفادت باكو، في الأعوام الأخيرة، من احتياطياتها النفطية للإنفاق بشكل كبير على التسلّح، في موازاة حصولها على دعم تركيا، بينما تبقى أرمينيا قريبة من روسيا التي لها قاعدة فيها. وتُعدّ النفقات العسكرية لأذربيجان، الدولة النفطية، أكبر بكثير من كل ميزانية أرمينيا. إلّا أن بريفان تنتمي إلى تحالف سياسي عسكري تقوده موسكو، هو «منظّمة معاهدة الأمن الجماعي».

وربطاً بالاشتباك الأخير، تبادلت الدولتان المتنازعتان الاتهامات، إذ أعلنت أرمينيا أن قوات أذربيجان هاجمت مناطق مدنية في ناغورني قره باغ، بما في ذلك عاصمة المنطقة ستيباناكرت، في عملية أسفرت عن مقتل امرأة وطفل، في حين تحدّثت وزارة الدفاع الأذربيجانية عن أن القوات الأرمينية انتهكت وقف إطلاق النار، مضيفة أنها أطلقت «عملية مضادّة لكبح أنشطة القتال الأرمينية وضمان سلامة السكان»، باستخدام الدبابات والصواريخ المدفعية والطائرات العسكرية القريبة من خطّ الجبهة في قره باغ. كما أعلنت أذربيجان أن قوّاتها دخلت سبع قرى خاضعة لسيطرة الأرمينيين خلال المواجهات العنيفة، وهو ما نفته أرمينيا، التي أعلنت، بالتوازي، الأحكام العرفية والتعبئة العامة. وقال رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان: «استعدّوا للدفاع عن أرضنا المقدّسة»، متّهماً أذربيجان بـ«إعلان الحرب» على شعبه.

الاستثمار التركي في النزاع

تركيا، التي لا تلعب دوراً مباشراً في اندلاع الاشتباك الأخير، كانت المستَفادة إلى الاستثمار فيه، انطلاقاً من أسباب عديدة ولأهداف كثيرة. وقد تجسّد ذلك في الأنباء عن إرسالها مئات المرتزقة من سوريا إلى أذربيجان للقتال. وعلى رغم نفي حكمت حاجييف، مساعد رئيس أذربيجان للسياسة الخارجية، صحّة هذه الأنباء، إلا أن تقارير سابقة أفادت بأن تركيا بدأت نقْل مئات المرتزقة السوريين إلى حليفتها أذربيجان، إلى جانب إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع باكو، وتهيئة

> تزامنت دعوات التهدئة مع إعلان أرمينيا وأذربيجان الأحكام العرفية

القاعدة العسكرية التركية في أذربيجان، والتي تُعدّ الأكبر لأنقرة خارج أراضيها. ويأتي ذلك بينما لا يزال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ماضياً في فتح جبهات جديدة أمام بلاده، من دون أن يغلق أيّاً منها، بما يتماشى مع طموحاته التوسّعية. «استراتيجيةٌ» لا يتردّد العديد من المحلّلين في وصفها بالغباء السياسي، واضعين إيّاها في خانة التصرّفات غير المحسوبة. لكنّ عدداً من المراقبين يذهبون إلى ربط التحرّكات التركية الأخيرة بالتعمية على مراوحة أنقرة في ليبيا، بينما يرى آخرون أن أردوغان يحاول الاستفادة من الوضع القائم من أجل الحصول على تسوية ما في المقابل، في سوريا وليبيا، وهو ما يعدّونه هدفاً صعب المنال، لا يعدو السعي إليه كونه «خطوة ناقصة».

من جهة أخرى، وبينما يمثّل التصعيد التركي عبئاً على الداخل حيث تتصاعد الأزمة الاقتصادية، يحتمل محلّلون أن يكون تصرّف أردوغان نابعاً من حساباته الداخلية الخاصة، المرتبطة بالمزايدة والتجييش القوميَين، ولا سيما أن الشعب الأذربيجاني ينتمي، عرقياً، إلى الجنس التركي، وأن اللغة الأذرية تعتبر واحدة من أقرب اللغات إلى التركية. وعلى هذا الصعيد، يشير هؤلاء إلى أن أذربيجان تعدّ بالنسبة إلى تركيا جزءاً مهمّاً في عدد من التحالفات الصغيرة والكبيرة، التي تربط مكوّناتها معاً أواصر الجغرافيا الثقافية، مثل «المجلس التركي» الذي أنشئ عام 2009 ليضمّ عدداً من الدول الناطقة بالتركية، مثل قرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان وأذربيجان، و«التحالف الثلاثي»، شمال شرق الأناضول، الذي يضمّ أذربيجان وجورجيا إضافة إلى تركيا، و«التحالف السداسي» الذي يضمّ إلى جانب الثلاثي السابق إيران وباكستان وتركمانستان.

ومن شأن التصعيد في القوقاز، في حال تحقق للرئيس التركي ما يريد، أن يقوّي نفوذ أنقرة في منطقة حيوية تمتدّ عبرها أنابيب الغاز عالمياً، ويعزّز رصيدها في مقابل موسكو. كما أنه يتيح لأردوغان الانتقام من أرمينيا بطريقة ما، خصوصاً أن بريفان نجحت في وصم بلاده، حين اعترفت دول كبرى في العالم، خلال الأعوام الماضية، بالإبادة العثمانية الجماعية للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى. وفي الصورة الأعمّ، يمكن القول إن هذه الجبهة تُجسّد، كما غيرها، حلم «الزعامة» لدى أردوغان، وتُغذّي في مخيّلته فكرة إحياء الدولة العثمانية البائدة.

(الأخبار)

تبادلت الدولتان المتنازعتان الاتهامات بشأن السبب وراء بدء الاشتباكات (أ ف ب)

أزمة جديدة تخدم إردوغان

إسطنبول - حسني محلي

لم يكن انفجار الوضع الأمني على الحدود بين أذربيجان وأرمينيا، وتحديداً في إقليم ناغورنو قره باغ مفاجئاً لأحد، إذ أتى بعد ثلاثة أسابيع على انتهاء المناورات التركية - الأذربيجانية البرية والجوية، التي استمرّت أسبوعين واستُخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة المتطوّرة التي كانت تقلتها القوات التركية إلى أذربيجان. وجاءت هذه المناورات عقب ثلاثة أسابيع أيضاً على الاشتباكات التي وقعت على الحدود مع ناغورني قره باغ، وراح ضحيتها آنذاك (13 تموز/ يوليو الماضي) لواء وعقيد و11 من العساكر الأذربيجانيين.

تبادل الطرفان، حينها، الاتهامات بدء العدوان، فيما أعلنت أنقرة تأييدها المطلق «لأذربيجان الشقيقة»، وقام وزيرا الدفاع والخارجية وقادة القوات المسلحة فيها بزيارات متتالية إلى باكو، حيث يقوم ضباط أتراك بتدريب القوات الأذربيجانية. وأجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقتها، اتصالات هاتفية مع باكو ويريفان لمنع المزيد من التدهور في الوضع العسكري، بعد أن اتهم الجانب الأرميني تركيا بتسليم باكو أسلحة متطورة، منها الطائرات المسيّرة التي تحمل المتفجّرات، ليبدأ الجيش الأذربيجاني باستخدامها ضدّ المواقع الأرمينية. وتحدّثت المعلومات الصحافية التركية، آنذاك، عن تسليم أنقرة باكو المئات من هذه الطائرات المسيّرة، التي تقوم بتصنيعها شركة تابعة لصهر الرئيس رجب طيب إردوغان، سلجوق بيرقدار.

أحداث أمس حملت تطوّرات إضافية، خصوصاً أنها جاءت بعد خفوت التوتر مع اليونان على خلفية قضايا بحري إيجة والأبيض المتوسط، وتزامنت مع المعلومات عن نقل المئات من المرتزقة السوريين من فصيلي «السلطان مراد» و«السلطان سليمان». وغالبيتهم من التركمان السوريين وبعض العناصر القوميين الآتراك، إلى أذربيجان، ونشرهم على طول الحدود مع إقليم قره باغ. والأخير كان يقع داخل حدود أذربيجان، وأغلبية سكانه من الأرمن، الذين سيطروا على الإقليم عام 1991 بعد تمزّق الاتحاد السوفياتي. كذلك سيطرت القوات الأرمينية، مدعومة من مرتزقة روس، على ستة أقضية أذربيجانية في جوار الإقليم، ما اضطر سكانها، وعددهم حوالى مليون، إلى الهرب إلى جوار العاصمة باكو، فيما تمّ ترحيل الآلاف من الأرمن الذين كانوا يسكنون في باكو ومدن أخرى إلى أرمينيا التي لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين، مقابل تسعة ملايين هم عدد سكان أذربيجان الآن.

فشلت جميع المساعي الأوروبية والروسية والأميركية والأممية، طيلة الفترة الماضية، في التوصّل إلى حلّ لمشكلة الإقليم الذي كان يتمتع بحكم ذاتي داخل حدود أذربيجان في العهد السوفياتي. ولم يحالف الحظّ الأرمن في قرة باغ في إقناع العالم بالاعتراف بهم ككيان مستقلّ أو في ضمّ إقليمهم إلى أرمينيا التي تفتقر إلى الإمكانيات العسكرية والاقتصادية التي تملكها أذربيجان النفطية المدعومة من تركيا. وتتحدّث المعلومات عن دعم إسرائيلي عسكري واستخباري واسع لأذربيجان، بما في ذلك طائرات التجسّس ذات التقنية العالية. ويسهم عدد من رجال الأعمال اليهود الأذربيجانيين، ولهم ثقل كبير في موسكو وتل أبيب أيضاً، في هذا التعاون الذي يمتدّ حتى جورجيا، والهدف منه محاصرة إيران من الشمال والتجسّس عليها، والعمل الاستخباري في شمال غرب إيران حيث يعيش حوالى 20 مليوناً من ذوي الأصول الآذرية.

ستجد موسكو نفسها في قره باغ وجهاً لوجه مع أنقرة التي تتعارض معها في الحسابات في ليبيا وسوريا، وبشكل خاص غربي الفرات حيث يرفض الجانب التركي الانسحاب من محيط إدلب وباقي المناطق التي يوجد فيها الجيش التركي. ويتوقع مراقبون أن لا يتاخر الأخير في التدخل المباشر إلى جانب أذربيجان ذات الموقع الاستراتيجي في القوقاز وبحر قزوين، وعبرهما بالنسبة إلى آسيا الوسطى حيث الغاز والبترول في كازاخستان وتركمانستان. ويقول البعض إن إردوغان، بدوره، بحاجة إلى مثل هذه الأزمات الساخنة التي ستساعده على إلهاء الرأي العام الداخلي عبر الشعارات القومية والدينية، وخاصة أن الأرمن طرف في الحسابات التاريخية لتركيا، وريثة الدولة العثمانية التي يقولون إنها أبادت أكثر من مليون أرمني إبّان الحرب العالمية الأولى (وهو ما ترفضه أنقرة). ويفسّر كلّ ذلك ما كتبه إبراهيم قره غول، رئيس تحرير صحيفة «يني شفق»، وهو مقرّب جداً من إردوغان، إذ ناشد أنقرة «قصف العاصمة الأرمينية يريفان».

> تأتي تطورات أمس بعد الانفراج في التوتر التركي مع اليونان

تتوقع مصادر دبلوماسية أن يجري الرئيس الروسي اتصالين هاتفيين بالرئيسين التركي والأذربيجاني، فيما تستبعد الأوساط السياسية والإعلامية للجانب الأذربيجاني أن يتراجع عن موقفه الحالي بعد حصوله على دعم كبير من أنقرة. وتقول إن الرئيس إلهام علييف بحاجة إلى مثل هذا التوتر لشحن الشعور القومي والديني للشعب الأذربيجاني ضدّ الأرمن، لأنه يعاني من مشاكل داخلية معقدة بسبب قضايا الفساد التي طالته وجميع أفراد عائلته، وخاصة زوجته مهربان، وهي نائبة رئيس الجمهورية.

تفرض السلطات الأذربيجانية قيوداً مشدّدة على وسائل الإعلام، وتلاحق كلّ من يسعى إلى التعرّض لسياسات عالييف الداخلية والخارجية، والأهمّ المالية، إذ لا يستطيع أحد أن يكتب عن مداخيل البترول والغاز. يتحكّم عالييف وعائلته والمقرّبون منه في هذه المداخيل، وتغطي إسرائيل حوالى 40 في المئة من احتياجاتها من بترول أذربيجان الذي يُضخّ إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى ميناء حيفا.

تركيا

موسم «صيد» الأكراد متواصل!

محمد نور الدين

في السابع من حزيران/ يونيو 2015 فشل حزب «العدالة والتنمية»، وللمرة الأولى، في الفوز بأكثرية النواب في البرلمان. كان يحتاج إلى 18 نائباً. لكن المعارضة، المنقسمة على نفسها بين قوميين أتراك وقوميين أكراد، فوّتت فرصة ذهبية لإطاحة سلطة «العدالة والتنمية» ولم تتفق على تشكيل حكومة موحدة. واستغل رئيس الجمهورية حينها، رجب طيب إردوغان، الوضع فشكّل حكومة انتخابات ودعا إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة بعد أقل من خمسة أشهر، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، وتمكّن حزبه من استعادة الأكثرية البرلمانية.

لكن دون ذلك كانت أسابيع من الاضطرابات الأمنية التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الأكراد في أنقرة وفي ديار بكر ومعظم المناطق الكردية، ومحا الجيش التركي أحياء كاملة عن الخريطة. وقد ارتضى رئيس الحكومة حينها، أحمد داود أوغلو، ووزير داخليته أفكان آلا، أن يكونا أداة لتنفيذ مخطط القتل والتدمير والترويع والاعتقال الذي انتهى بإضعاف قوة حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي الذي تراجعت أصواته بعض الشيء.

اليوم، يستعاد المشهد ذاته، على الرغم من أن الانتخابات الرئاسية لا تزال بعيدة نسبياً، أي بعد سنتين ونصف سنة، فإن إردوغان يعدّ العدّة منذ فترة لتغيير الواقع الداخلي الذي لا يميل لمصلحته بعد الانتخابات البلدية قبل سنة ونيف، وإحداث وقائع جديدة تجعل من إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يفاجئ بها خصومه ممكنة، في أي لحظة يعتقد أنها مناسبة. وإذا لم يجد تلك اللحظة، يراكم ما يقوم به في انتظار عام 2023.

نهار الجمعة الماضي، كانت سلطة حزب «العدالة والتنمية» مع فصل جديد من محاولات خنق «الشعوب الديموقراطي» (الكردي بغالبيته) بما يختزنه من نزعات كردية وعلوية وسريانية.

في أواخر أيلول/ سبتمبر ومطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2014 كان تنظيم «داعش» يشدد الخناق على عين العرب/ كوباني وقد دعا حزب «الشعوب الديموقراطي» مناصريه إلى الاحتجاج في كل تركيا على منع أنقرة وصول مساعدات إلى كوباني لفك الحصار عنها، وشكّل درعاً بشرياً في اتجاه كوباني، بل زار رئيس الحزب صلاح الدين ديميرطاش، ونواب أكراد آخرون، كوباني في 30 أيلول/ سبتمبر. وفي السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، أطلق رئيس الجمهورية إردوغان تصريحه الشهير من غازي عنتاب بأن كوباني «على وشك السقوط»، ما أدى إلى سخط كردي كبير واتسعت الاحتجاجات وتدخلت الشرطة وسقط نتيجة لذلك 42 قتيلاً ومئات الجرحى، واعتقل من حينها إلى الآن في هذه القضية 1213 شخصاً. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 هدد إردوغان السياسيين الأكراد بأنهم سيدفعون الثمن. وفتح القضاء تحقيقاً، كان أحد فصوله نهار الجمعة الفائت، باعتقال 82 شخصاً اتهمهم القضاء بأنهم كانوا محرضين على الشغب والعنف. وجميع هؤلاء ينتمون إلى «الشعوب الديموقراطي»، وبينهم نواب سابقون ورؤساء بلديات ومسؤولو جمعيات.

جاءت الاعتقالات بعد يوم واحد من اجتماع مجلس الأمن القومي الذي أطلق صافرة الاعتقالات، وأيّاً على مشاركة المدعي العام للجمهورية في أنقرة يوكسيل كوجامان في حفل عرس في السرايا الرئاسية. من بين المعتقلين رئيس بلدية قارص أيهان بيلغين، والنواب السابقون: سزي ثريا أوندير، ألتان طان، أمينة أينا، نظمي غور، ومسؤولون معروفون، مثل: علي أوركوت، غولفير آق قايا، ديليك ياغلي وآخرون.

> يحاول «العدالة والتنمية» منذ اليوم تجميع أوراق يعتقد أنها تمنحه ميزة في الانتخابات

لم الاعتقالات الآن؟

أوّلاً، إنها حلقة مفتوحة من مسلسل التضييق على الحركة الكردية في تركيا بمناسبة ومن دون مناسبة كي تبقى تحت الضغط والحؤول دون مراكمة إنجازات تتيح تعاظمها على المستويين الكردي والوطني. وهي سياسة دولة، ولا تخص فقط «العدالة والتنمية» وبدأت منذ عهد مصطفى كمال أتاتورك قبل مئة عام بالضبط واستمرت مع كل الحكومات المتعاقبة علمانية أو عسكرية أو إسلامية. وهي سياسة لا يتوقع لها أن تنتهي في المدَيين المنظور والمتوسط.

ثانياً، يحاول «العدالة والتنمية» منذ اليوم تجميع أوراق يعتقد أنها تمنحه ميزة على خصومه في انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة في حزيران/ يونيو 2023. وهي أوراق بدأت مع إعادة اعتبار «أبا صوفيا» جامعاً ليشذّ العصب الديني حوله، ووجهه الآخر تصفية الحالة الكردية ليشد العصب القومي التركي حوله.

ثالثاً، إن تسعير النزعة القومية ضد الأكراد محاولة جدية من قبل إردوغان لإخراج أحد أجنحة التيار القومي التركي، وهو «الحزب الجيّد» الذي تترأسه مرال أقشينير من «تحالف الأمّة» (مع حزب «الشعب الجمهوري» و«الشعوب الديموقراطي») المعارض لإردوغان، والذي يجمع حوله نسبة مئوية مؤثرة جداً تقارب الـ 10 في المئة. وإذا لم ينجح إردوغان في تفكيك «تحالف الأمّة» فسيحاول تفكيك «الحزب الجيّد» نفسه ومحوه. وكان إردوغان قد دعا قبل فترة أقشينير إلى التحالف معه دون جدوى (حتى الآن).

أثارت خطوة المدعي العام ردود فعل غاضبة في الشارع الكردي، فخرجت تظاهرات في معظم المدن الكردية. وأعلنت برفين بولدان، الرئيسة الموازية (الرئيس الآخر مدحت سنجار) لـ«الشعوب الديموقراطي» أن الحزب «لن يركع ولن يحني الرأس»، كما دانت استمرار اعتقال رئيسي الحزب السابقين صلاح الدين دميرطاش وفيغين يوكسيك داغ منذ أربع سنوات. ووصفت الاعتقالات الجديدة بأنها استمرار للانقلاب السياسي لإردوغان وبأنها خنجر في ظهر الديموقراطية. وقالت إن الاعتقالات ضدّ من وقفوا حينها بوجه «داعش» تؤكد شراكة إردوغان و«داعش» في دعم الإرهاب.

بدوره، قال سنجار «إن السلطة كلّما شعرت بالهزيمة تعتدي علينا، وكلما اعتدت تزداد خسارة». وقال «إن إردوغان لم ينس هزيمته في انتخابات 7 حزيران/ يونيو 2015 فلجأ إلى اعتقال نوابنا ورفع الحصانة عنهم. لكن الاعتقالات لن تجعلنا نستسلم». ووصفت صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» الموالية لـ«الشعوب الديموقراطي» ولحزب «العمّال الكردستاني» أن ما جرى هو «إبادة سياسية» بأمر من مجلس الأمن القومي التركي.

ولفت في الاعتقالات الأخيرة أن عدد النساء كان كبيراً، وهو ما دفع بالنائبة الكردية عن موش غولستان كيليتش قوتشيغبت إلى أن تقول «إن تركيا أمام نموذج جديد من الثقافة العثمانية. وكما استعمرت تركيا كردستان، فإنها رأت في المرأة الكردية مجرد غنيمة حرب. وتركيا المعاصرة هي النسخة الجديدة من ثقافة الغنيمة». وأضافت «إن الدولة أخرجت الأكراد من أن يكونوا مواطنين في تركيا مع اتّباع تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية سياسة فاشية وإنكارية باعتبار كل كردي تركياً».

(أ ف ب)

الآلاف خطوة المدعي العام ردود فعل غاضبة في الشارع الكردي (أ ف ب)

اليمن بعد مشاورات استمرّت قرابة أسبوع، اتُّفق في مونترو على تنفيذ أكبر صفقة تبادل منذ اندلاع العدوان على اليمن، تشمل 1081 أسيراً من أسرى طرفَي الحرب. اتفاقٌ يمثّل خطوة مهمّة على طريق إنهاء هذا الملفّ، إلا أنه يبقى مرهوناً بتنفيذه، فضلاً عمّا سيعقبه من خطوات كونه جاء دون المستوى الذي طمحت إليه قيادة صنعاء

1081 ينتظرون التبادل الأكبر
خرق محدود في جدار «الأسرى»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تَوصّل الأطراف اليمنيون، في مشاورات مونترو السويسرية المنعقدة منذ أيام، إلى اتفاق على الإفراج المتبادل عمّا مجموعه 1081 أسيراً. وعلى رغم أن الاتفاق يُعدّ خرقاً في الجدار الصلب لهذا الملفّ، إلا أنه، عملياً، أعاد تفاهمات استوكهولم، الموقّعة في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2019 إلى المربّع الأول؛ إذ إن الياته لم تتجاوز، حتى، المرحلة الأولى من اتفاق عمّان، الموقّع بين الطرفين منتصف شباط/ فبراير الماضي، بموجب تفاهمات استوكهولم. مردّ ذلك إلى أنه بعدما انطلق التفاوض بين وفدَي حكومة صنعاء وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي في الـ18 من الشهر الجاري على أساس تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق عمّان، والقاضية باستكمال تبادل 1400 أسير من الجانبين، بينهم 900 من أسرى الجيش اليمني واللجان الشعبية و520 من أسرى الطرف الآخر بينهم سعوديون وسودانيون، تراجع العدد المتّفق عليه في ختام مشاورات مونترو إلى 681 من أسرى صنعاء، مقابل 400 من الطرف الآخر بينهم 15 سعودياً و4 سودانيين.

تجاهل غريفيث الحديث عن فشل المشاورات في تجاوز المرحلة الاولى من اتفاق عمّان (أ ف ب)

مع هذا، بدا المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، مبتهجاً بالاتفاق، الذي وصفه، في مؤتمر صحافي عقده أمس، بأنه «الخطوة الأهمّ منذ بدء الحرب عام 2015»، مشيراً إلى أن من أولويات الأمم المتحدة، عقب هذا الاتفاق، التحرّك بشكل حاسم لتنفيذه، والانتقال إلى التفاوض على مسائل أخرى، «في طريق الوصول إلى سلام دائم في اليمن». على أن غريفيث تجاهل الحديث عن فشل المشاورات في تجاوز المرحلة الأولى من اتفاق عمّان، على رغم أن ذلك الفشل يؤشّر إلى عجز الأمم المتحدة عن تطبيق آلية التنفيذ المرحلي لاتفاق الأسرى التمهيدي في ستوكهولم، والتي تسعى إلى إنهاء معاناة 16 ألف أسير من أسرى الطرفين على أكثر من مرحلة. والجدير ذكره، هنا، أن جولة التفاوض الرابعة التي انعقدت في مونترو تمثّل إحدى أهمّ الجولات القائمة على الآلية الجديدة التي تمّ التفاوض بشأنها لعدّة أشهر بين الطرفين، حتى وافق طرف حكومة هادي عليها، لكونها راعت ظرف تلك الحكومة الفاقدة للقرار والتأثير على العديد من الميليشيات الموالية لتحالف العدوان في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات صنعاء.

وأكد مصدر في لجنة الأسرى التابعة لحكومة صنعاء، لـ«الأخبار»، أن الاتفاق الحالي مبنيّ على المرحلة الأولى فقط من اتفاق عمّان، بعد تعثّر التوصّل إلى اتفاق في شأن المرحلة الثانية من الصفقة، وهو ما أعاق الاتفاق على جولة أخرى من المفاوضات. وعزا المصدر ذلك إلى أن «الملفّات التي قدّمت من قِبَل وفد حكومة هادي تضمّنت عشرات الأسماء الوهمية، وأخرى لدى أصحابها قضايا منظورة أمام القضاء اليمني». وفي هذا الإطار، لفت المصدر إلى أن «حكومة هادي حاولت إفشال الاتفاق أكثر من مرّة بإصرارها على تمرير أسماء معتقلين على ذمّة قضايا جنائية وقضايا تمسّ أمن الدولة أدينوا بها»، إضافة إلى أن «هناك أسماءً سبق أن قُدّمت وتمّ الإفراج عنها وفق صفقات تبادل أسرى محلّية». وأضاف المصدر أن «وفد صنعاء، خلال المشاورات، أبدى مرونة عالية، وتجاوز في كثير من الأحيان سقف تفويضه، وقدّم تنازلات كبيرة، بهدف الوصول إلى اتفاق شامل، وليس فقط تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق عمّان، لكن الطرف الآخر كرّس كلّ جهده في جلسات التشاور للإفراج عن الأسرى السعوديين، وكذلك شقيق الرئيس هادي اللواء ناصر المعتقل لدى صنعاء منذ مطلع العام 2015».

> تُستكمل التحضيرات ما بين 1 و14 تشرين الأول، على أن يكون التنفيذ في الـ15 من الشهر نفسه

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن اتفاق مونترو تضمّن جدولاً زمنياً لإنجاز المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 1 و14 تشرين الأول/ أكتوبر، والتي سيجري خلالها استكمال التحضيرات اللوجستية من قِبَل «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، والتأكد من مطابقة قوائم الأسماء المُوقّع عليها لهويّات الموجودين في السجون. وعلى الأثر، يجري الانتقال إلى المرحلة الثانية التي حُدّدت في الخامس عشر من الشهر المقبل، حيث يبدأ نقل أسرى الطرفين عبر الطائرات من الرياض ومأرب إلى صنعاء وعدن، بشكل متزامن، برعاية «الصليب الأحمر» والأمم المتحدة. وبعد الانتهاء من عملية النقل بيوم، سيجري نقل أسرى الطرفين من عدن إلى صنعاء والعكس، بشكل متزامن أيضاً، من قِبَل «الصليب الأحمر». وفي التفاصيل التي نقلها إلى «الأخبار» مصدر حقوقي يمني في جنيف، سيُفرج عن 230 أسيراً من قوات هادي ويُنقلوا إلى مأرب، مقابل إطلاق 230 أسيراً من الجيش واللجان. أيضاً، سيُطلق سراح 200 أسير من الجيش واللجان كانوا أُسروا في الضالع ولحج وعدن، مقابل 150 أسيراً من المحافظات الجنوبية سيجري نقلهم إلى عدن. وبعدما كان من المفترض الإفراج عن 280 أسيراً آخر من أسرى صنعاء، مقابل 280 من أسرى قوات هادي، استُبدل بالآخيرين، في اللحظات الأخيرة، 15 أسيراً سعودياً و4 سودانيين، في أعقاب تهديد الرياض بإفشال الاتفاق بالكامل.

وعلى رغم تلك الشوائب، لقيت مخرجات مونترو ارتياحاً في الأوساط الحقوقية، فيما استبشرت بها أسر الأسرى والمعتقلين. وفي صنعاء، رحّب عضو «المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، بالاتفاق، مشدّداً، في منشور على صفحته على «تويتر»، على أن ما يهمّ هو التنفيذ وليس التوقيع فقط.

إلى ذلك، وعلى هامش المشاورات، اتّفق نائب المبعوث الأممي، معين شريم، مع عضو اللجنة الاقتصادية في صنعاء، هاشم المؤيد، على إنهاء الخلاف حول السفينة العائمة «صافر». ووفقاً لمصادر مطّلعة، فإن الاتفاق يقضي بقيام الأمم المتحدة بإرسال فريق فنّي لصيانة السفينة، بمشاركة فريق فنّي تنتدبه حكومة صنعاء، على أن تعمد المنظمة الدولية، لاحقاً، إلى تفريغ شحنة النفط المخزونة في «صافر» في سفينة أخرى، ومن ثمّ نقلها إلى ميناء الحديدة.

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم لمشيئة الله تعالى،
ننعى فقيدنا الغالي المغفور له بإذنه تعالى المرحوم
الصحافي رياض نجيب الزيس
زوجته فاطمة بيضون
ولداه: نجيب وسارة وعائلتاهما
شقيقه: الدكتور عامر وعائلته
شقيقته: كوكب الزيس
أولاد حميه: الوزير السابق محمد
عبد الحميد بيضون، وعلي ورشيد وإيمان زوجة أحمد أسعد.
يصلى على جثمانه ظهر اليوم الاثنين 28 أيلول 2020، ثم يوارى في جبانة الشهداء.
بسبب الأوضاع الراهنة وجائحة كورونا، نعتذر عن عدم استقبال المعزّين، شاكرين للجميع مؤاساتهم ودعاءهم للفقيد بالرحمة.
التعزية على رقمَي الهاتف:
01750539 – 01750540
وعلى الواتس آب الرقم: 03248300

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب ينعون بمزيد من الأسى زميلهم وفقيدهم
النائب السابق
الدكتور طارق بطرس حبشي
المنتقل الى رحمته تعالى امس الجمعة 25 أيلول 2020

لإعلاناتكم الرسمية والمحبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان عن مناقصة عمومية
تُعلن إدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي عن إعادة إجراء مناقصة عمومية لزوم أعمال التنظيفات في المستشفى.
يمكن للراغبين في الإشتراك بالمناقصة الحصول على دفاتر الشروط من المستشفى خلال أوقات الدوام الرسمي.
تقدم العروض بالبد إلى إدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي في مهلة أقصاها يوم الخميس 2020/10/15 الساعة الثانية عشرة ظهراً.
تجري عملية فض العروض بتاريخ 2020/10/15 الساعة الواحدة ظهراً في قاعة الإجتماعات في المستشفى.
رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي
د. توفيق فرج

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ إلى المطلوب إبلاغه حسين عفيف خير الدين مجهول محل الإقامة عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تخطرك هذه الدائرة بأنه لديها في المعاملة التنفيذية رقم 1547/2019 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليك من طالب التنفيذ بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ عقد فتح اعتماد بالحساب الجاري وعقد قرض وكشف حساب بقيمة /8871,81/د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
لذلك تخطرك هذه الدائرة الحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار ومرفقاته على لوحة اعلانات هذه الدائرة وبصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة أيام الى متابعة اجراءات التنفيذ أصولاً حتى آخر الدرجات.
مأمور تنفيذ بيروت
جمال الدسوقي

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ إلى مجهول المقام علي هاني حماده عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 881/2017 إنذاراً إجرائياً موجهاً إليكم من مصرف فينيسيا بنك ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ /23/ سند دين وكشف حساب وكتاب عقد تعامل عام بقيمة /23,960/د.أ. ثلاثة وعشرون ألفاً وتسعماية وستون دولار أميركي ومبلغ /23,005,67/ د.أ. ثلاثة وعشرون ألفاً وخمسة دولارات اميركية وسبعة وستون سنتاً، ما عدا الفوائد والرسوم والمصاريف. وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار الإجرائي والأوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد إنقضاء هذه المهلة ومهلة الإنذار البالغة عشرة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
شفيق الجوزو

مبوب

مطلوب

Needed for Nigeria. Business graduated employee with 5 years of experience in accounting. Send cv to: wassimtaleb@gmail.com

مفقود

فُقد جواز سفر باسم السيد حارث سمير هاشم من الجنسية العراقية، الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم 70/995570

خرج ولم يعد

غادرت العاملة
EDLECH TUMDERO HAFEBO
من التابعية الأثيوبية منزل مخدومها الرجاء لمن يعرف عنها شيئاً الإتصال على 962203/03

تقرير

معارك ترامب أمام المحكمة العليا: الفوز أو القتال

يصرّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على أن خسارته غير ممكنة. ألّا نتيجة عملية غشّ، هو يعتقد جازماً، أن لا فوز ممكناً لسواه. ويشتغل استناداً إلى تلك المُسلّمة. بات مؤكّداً أن انتخابات الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، التي ربّما تكون «الأهمّ» في التاريخ الأميركي، لن تكون سهلة بالمرّة. سواء جاءت النتيجة في مصلحة ترامب أو العكس، فالمصيبة واقعة في الحالتين. هذا ما توشّر إليه الأحداث المتواترة، وآخرها شغور منصب في المحكمة العليا بوفاة القاضية «الليبرالية»، روث بادر غينسبرغ، والتي يُتوقّع أن تخلفها المرشّحة المحافظة إيمي كوني باريت، لتميل كفّة المحكمة نحو الجناح المحافظ (6 مقابل 3)، في ظلّ ترشّح ترامب انتقال المعركة الانتخابية إلى كنفها

بشّر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بأزمة انتخابية في ما لو جاءت نتيجة الانتخابات في غير مصلحته. بشارةٌ أرفقها بتوقّعات تشير إلى احتمال انتقال المعركة إلى كنف المحكمة العليا لبتّ النتائج. استدعت تصريحاته هذه استنفاراً ديموقراطياً، وكذا اعتراضاً عبّرت عنه شريحة وازنة من الجمهوريين الذين تعهّد زعيمهم في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، بـ«انتقال مرن» للسلطة يراعي «الأسس الديموقراطية» التي قامت عليها أميركا. وعلى رغم أن تلك ليست المرّة الأولى التي يعلن فيها ترامب موقفاً مماثلاً، يستند فيه خصوصاً إلى رفضه عملية التصويت بالبريد في ظلّ انتشار وباء «كورونا»، لكونها، كما يقول، مفتوحة على «التزوير»، وستؤدّي إلى نزاع أمام القضاء. انطلاقاً من هنا، يستعجل الرئيس الأميركي سدّ الثغور في المحكمة العليا، بتعيين قاضٍ محافظ فيها قبل موعد الانتخابات، لتأمين غالبية محافظة في ما لو اضطرّ إلى المقاضاة الانتخابية أمام هذه المحكمة.

ومثلما كان متوقعاً، رشّح ترامب، أول من أمس، القاضية الكاثوليكية المحافظة إيمي كوني باريت، لخلافة روث بادر غينسبرغ في عضوية المحكمة العليا، مطلقاً بذلك معركة مع الديموقراطيين في مجلس الشيوخ حيث يُتوقّع أن يُصادَق سريعاً على تعيينها، قبل خمسة أسابيع فقط من الاستحقاق الرئاسي. مصادقة الجمهوريين الذين يشكّلون غالبية «الشيوخ» شبه محسومة، وهي ستُمكّن ترامب من ترسيخ هيمنة اليمين في المحكمة العليا - حيث يُعيَّن القضاة مدى الحياة - لعقود قادمة بصرف النظر عن اسم الفائز في تشرين الثاني/ نوفمبر (سبق للرئيس الأميركي أن عيّن، في ولايته الأولى، قاضيَين محافظَين هما نيل غورسوتش وبريت كافانو). جمهوريّو المجلس أكّدوا، من جهتهم، أن لديهم الدعم الكافي للمضيّ قدماً في التصويت على الترشيح (53 مقابل 47)، إمّا قبل الاستحقاق، أو في أسوأ الأحوال في الجلسة الأخيرة من ولاية الرئيس المعروفة بجلسة «البطة العرجاء»، والتي تأتي بين الانتخابات وتنصيب الرئيس المقبل في 20 كانون الثاني/ يناير. في هذا الإطار، انتقد المرشّح الديموقراطي، جو بايدن، وآخرون في حزبه، خيار ترامب، وركّزوا خصوصاً على التهديد الذي قالوا إن كوني باريت ستمثّله على الرعاية الصحية للأيين الأميركيين. ودعا بايدن مجلس الشيوخ إلى عدم اتخاذ إجراء في شأن المنصب الشاغر الذي خلا بوفاة غينسبرغ إلّا بعد الانتخابات، متحدّثاً عن أن «دستور الولايات المتحدة يستهدف منح الناخبين فرصة لسماع أصواتهم في شأن مَن يخدم في المحكمة. لقد حان الوقت الآن ويجب سماع صوتهم»، ولا سيما أن الجمهوريين في «الشيوخ» رفضوا النظر في مرشّح الرئيس باراك أوباما للمحكمة العليا عام 2016، قائلين إن الفائز في انتخابات ذلك العام هو الذي يختار مَن يشغل المنصب.

> أكد ترامب أنه لن يخسر الانتخابات إلا إذا أقدم الديموقراطيون على تزويرها

استماتة ترامب لتعيين قاضية محافظة ترجع إلى اعتقاده بأن انتخابات 2020 ستنتهي في المحكمة العليا. من هنا، تنبع، بحسبه، أهمية وجود تسعة قضاة: «أعتقد بأن من الأفضل الذهاب إلى ذلك قبل الانتخابات، لأنّي أرى أن ما يحاول الديموقراطيون القيام به هو احتمال. وهذا الاحتمال سيُعرض أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة»، في إشارة إلى خدمة التصويت عبر البريد. بوفاة غينسبرغ، بات عدد قضاة المحكمة العليا ثمانية، ما يثير احتمال انقسام هؤلاء في التصويت على الأحكام بأربعة أصوات مقابل أربعة، في وقت تقترب فيه البلاد من انتخابات يُتوقّع أن تحتدم المنافسة فيها. على هذه الخلفية، أكّد ترامب «(أننا) لا نريد الحصول على تعادل» في الأصوات، إذ إنه يتوقّع طعناً في النتائج. وفي حال الطعن، ربّما تضطرّ المحكمة إلى بتّ النتيجة، كما سبق لها أن فعلت في عام 2000 عندما ثبّتت فوز الجمهوري جورج دبليو بوش. وبعدما رفض، الأسبوع الماضي، التعهّد بانتقال سلمي للسلطة في حال هزيمته، ما أثار ردود فعل منددة من المعسكر الديموقراطي وحتى في صفوف الجمهوريين، أكّد، أول من أمس، أنه لن يخسر الانتخابات الرئاسية، إلّا في حال تزويرها عبر البريد. وشدّد في كلمة ألقاها أمام أنصاره في فيرجينيا: «لن نخسر الانتخابات إلّا إذا أقدموا على الغشّ. ولا يمكننا أن نسمح لهم بذلك، فالحديث يدور عن مصير بلادنا، لأن هؤلاء الناس سيدمّرون بلادنا»، مضيفاً: «نريد أن يكون الانتقال سلمياً، لا نريد أن نكون حمقى ونقول: دعونا نسلّم لهم الحكم، ونحن نعلم أنهم زوّروا الوفاً مؤلّفة من بطاقات الاقتراع. هذا ما لن نتسامح معه أبداً».

(الأخبار)

Invitation to bid No:
2020-032 Stationary "Framework Agreement for Three Years"
2020-030 Visibility "Framework Agreement for Three Years"
The Lebanese Red Cross Society (LRCS) hereby invites sealed bids from manufacturers/ reputed firms/ registered suppliers for the supply of the following supplies/ services

Lot description	# of Lots	Number of Items per lots	Delivery Site
Stationary	13	207	All Over Lebanon (Mandatory)

Lot description	# of Lots	Number of Items per lots	Delivery Site
Visibility	7	139	All Over Lebanon (Mandatory)

ITENDER DETAILS
The Tender details are as follows:

INCOTERMS	DDP – Beirut Delivery Duty Paid
Delivery address	Spears
ITB Published	Monday 28 September 2020

All documents can be downloaded from http://**www.redcross.org.lb/**

Mailing address	Lebanese Red Cross Head Quarters, Spears Street, Kantari, Beirut, Lebanon Please submit your bid in a SEALED Envelope to FINANCE DEPARTMENT at second floor.
Tenders deadline	Date: Friday 30 October, 2020 Time: 5:00:00 PM PLEASE NOTE: NO BIDS WILL BE ACCEPTED AFTER THE ABOVE CLOSING TIME AND DATE
Bids to be marked	"Tender reference: 2020-030/032. Do not open before Friday 30 October 2020"
Deadline for questions	Date: Friday 23 October, 2020 Time: 5:00:00 PM

Invitation to bid No: Invitation to bid No: 2020-031: Various Medical Items for the period of 24 Months - Framework Agreement
The Lebanese Red Cross Society (LRCS) hereby invites sealed bids from manufacturers/ reputed firms/ registered suppliers for the supply of the following supplies/ services

No	Description	Delivery Site
1	Various Medical Items	Spears Street – Kantari - Beirut

ITENDER DETAILS
The Tender details are as follows:

INCOTERMS	DDP – Delivery Duty Paid
Delivery address	Spears Street – Kantari - Beirut
ITB Published	Monday September 28, 2020

Notes: Detailed specifications and packaging requirement are defined in the Specification Sheet
All documents can be downloaded from http://www.redcross.org.lb/ (Please select "Tender" from the menu at the top right of the page). Tenderers are advised to check the website regularly as any changes or additional information related to this tender will be updated via the website. Tenders must be submitted in a sealed envelope

Mailing address	Lebanese Red Cross Society Head Quarters, Spears Street,Kantari, Beirut, Lebanon Please submit it to Finance Department at second floor.
Tender deadline	Date: Thursday October 8, 2020 Time: 5:00:00 PM PLEASE NOTE: NO BIDS WILL BE ACCEPTED AFTER THE ABOVE CLOSING TIME AND DATE
Bids to be marked	"Tender reference: 2020-031. Do not open before Thursday October 8, 2020"
Deadline for questions	Date: Friday October 2, 2020 Time: 5:00:00 PM

على الغلاف

رياض نجيب الريس «آخر الخوارج» ... صحافيّ المسافات الطويلة

سيرة مفتوحة على الآخرين وناشر تجرّأ على المحرّم

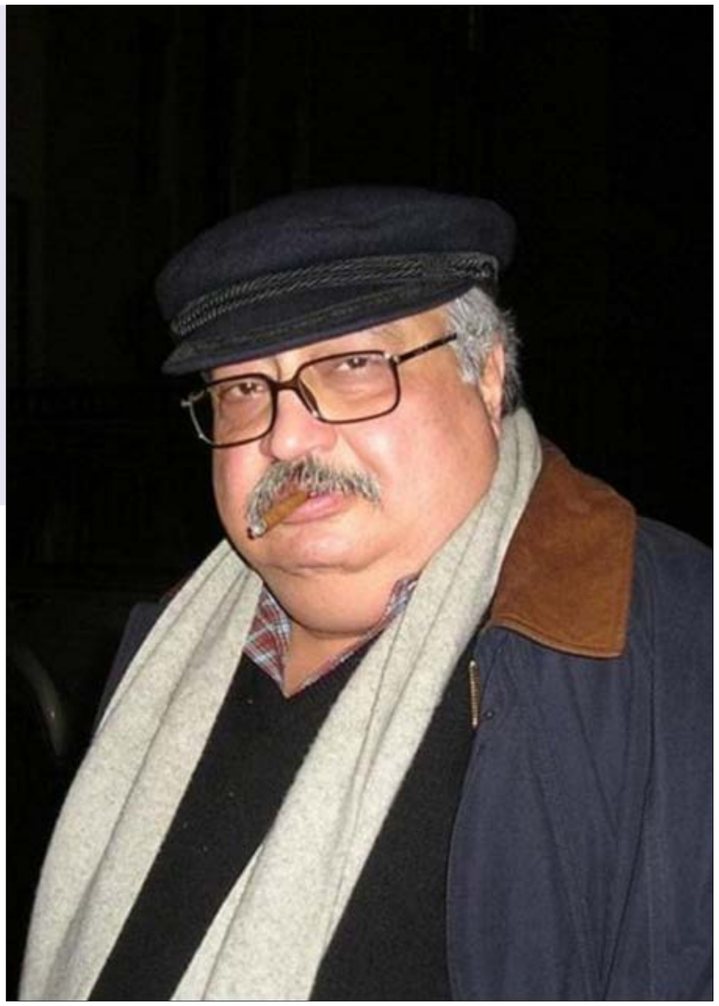

خليل صويلح

غَيّب الموت أول من أمس رياض نجيب الريس (1937- 2020)، «آخر الخوارج»، وصاحب البصمة الاستثنائية في تاريخ الصحافة العربية. بقلم وكاميرا خاض في رمال الصحراء وعبر بحاراً وقارات ومدناً خرافية. الشاعر الضالّ على تخوم «مجلة شعر» وجد بلاغته في الكتابة الصحافية، محاولاً استكمال ميراث الآب، نجيب الريس، مؤسس جريدة «القبس» الدمشقية، قبل أن يطاولها قانون التأميم، زمن الوحدة المصرية السورية، ثم قانون الرقابة، حين قرّر إعادة إصدارها، مطلع الألفية الثالثة من دمشق بوصفها «جريدة لشعبين».

مغامر شجاع، لم يتوقّف عن الحلم يوماً. ما إن يفشل مشروع حتى يفكّر بآخر، من دون أن يتخلّى عن شعاره «إما حرية أو لا حرية». أنهى الريس دراسته في «جامعة كامبريدج» متسلّحاً بثقافة أنغلوسكسونية من جهة، ومتدثّراً بعباءة العروبة من جهة ثانية، بالإضافة إلى شغف لا ينتهي بصحافة عابرة للقارات، مسجّلاً وقائع حروب واضطرابات بلدان مشتعلة تمتد من الخليج العربي إلى فيتنام، ومن سمرقند إلى زنجبار، بوصفه مراسلاً جوّالاً وعبر بحاراً وقارات ومدناً خرافية. اكتشاف خرائط مجهولة، وأسرار ما يحدث في الغرف المغلقة.

سيرة ذاتية مفتوحة على سير الآخرين، أولئك الذين صنعوا تاريخاً لامل، وسعوا إلى تغيير العالم، أمثال يوسف الخال، وتوفيق صايغ، وجبرا إبراهيم جبرا وغسان تويني، إذ لطالما وضع توقيعه في منابر الآخرين، بحبر مختلف، من «شعر»، و«حوار»، إلى «الصيّاد»، و«الحياة»، و«النهار»، قبل أن يؤسس منبره الخاص. هكذا برّغت «المنار» من لندن (1977)، إثر نشوب الحرب الأهلية اللبنانية، كأول صحيفة أسبوعية وعربية في المهجر، ليتبعها بـ «شركة رياض الريس للكتب» أكثر دور النشر العربية جرأة وانفتاحاً على الحداثة، الدار التي استقطبت العناوين الإشكالية المحرّمة والمثيرة للجدل، قبل أن تستقر في بيروت عاصمة الكتاب العربي، من دون أن يهتم صاحبها بقوائم الكتب الممنوعة في هذه العاصمة أو تلك. وسوف يستكمل مشروعه بمجلة «الناقد» (1988 ـ 1995)، التي أثارت سجالات أدبية وفكرية ساخنة وجريئة، نظن بأنها لم تتكرّر لاحقاً في أي منبر صحافي عربي بما يخصّ «ثقافة التنوير».

وكان معتاداً أن تتصفّح نسختك من المجلة بصفحات مزرّقة من قصيدة، أو مقال فكري، أو فصل من رواية محرّمة طاولها مقص الرقيب، فنحزن كان رياض الريس أباً روحياً أكثر منه صاحب منبر يتحكّم بمحتواه. نقرأ سيرته في مهنة المتاعب، فنحزن على ما آلت إليه الصحافة العربية من انتكاسات وتحزّب وأكاذيب، وكان ذلك العصر الذهبي لن يعود بـ «شركة رياض الريس للكتب» أكثر وأخطاء، ليختزل تجربته بالعطش إلى الحقيقة، وإذا ببيروت عطشى وضيقة، ودمشق أضيق، فقد جفّ بردى، ولم يعد الطريق سالكاً نحو الينابيع. كان حلمه أن تبزغ «القبس» من دمشق، بعد طول احتجاب. لكن بيروقراطية الأجهزة أجهضت المشروع. رياض الريس رجل الفواتير الخاسرة، والمشاريع الرابحة فكرياً، فالكتاب بالنسبة إليه، نهر معرفة وليس بضاعة، ودار النشر خيمة حريّة وليست دكاناً للكسب والمساومة. تاريخ صاحب «مصاحف وسيوف»، هو تاريخ الصحافة العربية في عصرها الذهبي، من دون تقديس للذات، فـ «الصحافي أشبه بالفلاح الذي يحمل مذراة يذرّي بها قمح التاريخ بحبّاته المسوّسة والسليمة. يُعرّض الأحداث للهواء، ثم ينكفئ، إنه أشبه بخزّان صامت. قد لا تتيح له الحياة فرصة أن يفرغ ما في ذاكرته إلى العلن. أو قد يداهمه مثلاً مرض لئيم، يتنافى وطبيعته ويتعارض تماماً مع أسلوب حياته، كما في حالتي هذه. وعليه عندئذ أن يعرف كيف يتعايش معه» يقول.

في سنواته الأخيرة، انكفأ رياض الريس، في غياب مشاريعه الصحافية. غابت «الناقد»، وانطفأت «النقّاد» (2000 ـ 2003)، وغاب اسمه عن صحافة الآخرين، وإذا به «رهين المحبسين». كان عليه أن يقاوم المرض بالذهاب مرتين أسبوعياً إلى المستشفى لغسيل الكُلى. لا نعلم حجم الألم الذي كان يكابده، وهو يجدّد دمه كلّ مرة، وما محتوى شريط الذكريات الذي يعبر أمامه، وهو مكبّل بالأجهزة الطبية، على مسافة قصيرة من الهاوية. فلننصت إذاً إليه وهو يرثو نفسه: «ها أنت تقف وحيداً أمام صندوق حياتك، الذي كسائر صناديق الآخرين، لا يُفتح بسهولة. وربما سيكون عليك كسره أو رميه على الأرض، ستجد في هذا الصندوق فتاتاً من بطاقات الآخرين البريدية أو قطعاً من صناديقهم، فهذا ما يفعله الأصدقاء حين يغيبون. يتركون في ذاكرة من بقي حياً عاداتهم المفضلة، أصواتهم، رؤيتهم للحياة، ونكرانهم المتواصل للموت. وهذا ربما ما أفعله الآن».

البداية مراسلاً في فييتنام

استهلّ رياض الريس تجربته الصحافية في «الحياة» مع كامل مروّة منذ منتصف الستينيات. عمل مراسلاً في فييتنام سنة 1966، وهي تجربة أكملها مع غسان تويني في «النهار» التي كانت باباً لرحلات سفره إلى اليونان وقبرص واليمن والخليج العربي وبراغ، حيث غطى أحداث غزو الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا سنة 1968 وكان أوّل صحافي عربي يصل إلى هناك. بعدها، كتب لفترة في جريدة «السفير»، غير أن «النهار» ظلّت التجربة الأساسية بالنسبة إليه حيث وصف غسان تويني بأنه «أبرع مايسترو صحافي» عرفه. الحرب الأهلية اللبنانية دفعته إلى مغادرة بيروت سنة 1977، متوجّهاً إلى لندن. هناك، سيخوض تجارب متعدّدة وتجارب صحافية عدّة باللغة العربية. أصدر «المنار» في لندن التي كانت أوّل جريدة عربية تصدر في أوروبا، ثم «دار رياض الريس للنشر» سنة 1986 التي انتقلت لاحقاً إلى بيروت. ظلّت الصحافة الشغف الأوّل لرياض الريّس، فأصدر مجلّة «الناقد» سنة 1988 حيث استمرّ صدورها حتى 1995 ومن خلالها انتقل الريس إلى صفحة الثقافة العربية، بهدف تقريب الأدب ومواضيع الصحافة إلى شريحة أوسع من القرّاء. أما التجربة التالية والأخيرة فكانت مجلّة «النقّاد» التي استمرّ صدورها ثلاث سنوات حتى عام 2003. عملُ الريس لسنوات طويلة في النشر، لم يبعده عن هموم الصحافة. كان يعتبر نفسه صحافياً قبل أيّ شيء، ولو لم يتح له ممارستها في السنوات الأخيرة.

> تاريخه هو تاريخ الصحافة العربية في عصرها الذهبي

للشغف: «كنت صاحب مهنة لم يكن مسموحاً بممارستها إلا في لبنان، وكان لبنان يعتز في ذلك الزمان بأنه أمسى البلد الوحيد في العالم العربي القادر على احتضان صحافة حرة». في «صحافي المسافات الطويلة»، يضيء على أشخاص، ومواقف، ومفارقات، وحوارات، وإخفاء، ليختزل تجربته بالعطش إلى الحقيقة، وإذا ببيروت عطشى وضيقة، ودمشق أضيق، فقد جفّ بردى، ولم يعد الطريق سالكاً نحو الينابيع. كان حلمه أن تبزغ «القبس» من دمشق، بعد طول احتجاب. لكن بيروقراطية الأجهزة أجهضت المشروع. رياض الريس رجل الفواتير الخاسرة، والمشاريع الرابحة فكرياً، فالكتاب بالنسبة إليه، نهر معرفة وليس بضاعة، ودار النشر خيمة حريّة وليست دكاناً للكسب والمساومة. تاريخ صاحب «مصاحف وسيوف»، هو تاريخ الصحافة العربية في عصرها الذهبي، من دون تقديس للذات، فـ «الصحافي أشبه بالفلاح الذي يحمل مذراة يذرّي بها قمح التاريخ بحبّاته المسوّسة والسليمة. يُعرّض الأحداث للهواء، ثم ينكفئ، إنه أشبه بخزّان صامت. قد لا تتيح له الحياة فرصة أن يفرغ ما في ذاكرته إلى العلن. أو قد يداهمه مثلاً مرض لئيم، يتنافى وطبيعته ويتعارض تماماً مع أسلوب حياته، كما في حالتي هذه. وعليه عندئذ أن يعرف كيف يتعايش معه» يقول.

في سنواته الأخيرة، انكفأ رياض الريس، في غياب مشاريعه الصحافية. غابت «الناقد»، وانطفأت «النقّاد» (2000 ـ 2003)، وغاب اسمه عن صحافة الآخرين، وإذا به «رهين المحبسين». كان عليه أن يقاوم المرض بالذهاب مرتين أسبوعياً إلى المستشفى لغسيل الكُلى. لا نعلم حجم الألم الذي كان يكابده، وهو يجدّد دمه كلّ مرة، وما محتوى شريط الذكريات الذي يعبر أمامه، وهو مكبّل بالأجهزة الطبية، على مسافة قصيرة من الهاوية. فلننصت إذاً إليه وهو يرثو نفسه: «ها أنت تقف وحيداً أمام صندوق حياتك، الذي كسائر صناديق الآخرين، لا يُفتح بسهولة. وربما سيكون عليك كسره أو رميه على الأرض، ستجد في هذا الصندوق فتاتاً من بطاقات الآخرين البريدية أو قطعاً من صناديقهم، فهذا ما يفعله الأصدقاء حين يغيبون. يتركون في ذاكرة من بقي حياً عاداتهم المفضلة، أصواتهم، رؤيتهم للحياة، ونكرانهم المتواصل للموت. وهذا ربما ما أفعله الآن».

المشاكس المتنوّر آمن بأنّ لا بديل عن الحرية

محمد ناصر الدين

«الأزمة الحقيقية للكتاب العربي تتلخّص بكلمة واحدة مزدوجة، الحرية- الرقابة... فما دام الكتاب يُعامل في العالم العربي من أدناه إلى أقصاه معاملة المخدّرات ويُعامل مؤلّفه معاملة المهرّب ويُعامل ناشره معاملة الإرهابي ويُعامل قارئه معاملة اللص، فلا أمل لهذا العالم العربي بأن يلحق بركب القرن الواحد والعشرين». برحيل رياض نجيب الريس، غاب ناشر الكتب الأنيق صاحب المقولة الشهيرة: «أنا ناشر ولست بطابع كتب» ومنتهك المحرّمات في النشر والصحافة. الرجلُ شغف بالصحافة التي اعتبرها متعته الشخصية، وكان يفخر بالانتماء إلى فترتها الذهبية من منتصف ستينيات القرن الماضي حتى بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975. هو الذي نفى في إحدى مقابلاته تواضعاً نسبته الى «جيل الرواد»، بل صنّف نفسه تلميذاً نجيباً لقطبين علمين في «مهنة المتاعب» هما كامل مروة في «الحياة» الذي خاصمه سياسياً من موقعه العروبي، وأعجب به مهنياً وأتاح له مروة فرصة السفر إلى فييتنام كمراسل حربي عربي، وغسان تويني في «النهار» الذي اعتبره الريس مايسترو الصحافة اللبنانية وأخذ به كمفكّر وبتجربة آل تويني في «النهار»، عند تقديم «القبس» التي أشرف عليها والده نجيب الريس توأماً للجريدة البيروتية في الشام. من المهنة «الشغف»، انتقل رياض الريس إلى مهنة نشر الكتب، «مهنة لقمة العيش» كما أسماها. بعد مغادرته لبنان إلى لندن مطلع الحرب الأهلية وإصداره في مدينة الضباب جريدة «المنار» عام 1977، عاد المشاكس إلى بيروت ليعلن عن مشروع «دار رياض نجيب الريس للنشر» عام 1986. تحدّث لاحقاً حول مشروع تأسيسها وعن النقلة من الكتابة إلى إنتاج الكتابة: «فشلت في تحقيق مشروعي الصحافي. فشلت في أن يكون لي دور ككاتب مؤثر في الصحافة اللبنانية. نجحت جزئياً كناشر. لكن هذا لا يرضيني. أنا صحافي. النشر هو وسيلة لتأمين العيش. هذا ندم مهني. ندمي الشخصي أكثر مرارة بكثير. لقد عدت إلى بيروت بحنين عاشق لامرأة تركها ربع قرن، ظاناً أن الزمن لم يغيّرها. رغم الصدمة، حاولت أن أغفر لها. ثم اكتشفت أن التغيّر أكبر من لهفتي وحنيني».

«دار رياض الريس» أتحفت المكتبة العربية بمؤلفات محمود درويش، وزكريا تامر وفاضل الربيعي وجوزيف حرب وعزيز العظمة والصادق النيهوم وصولاً إلى الكتب الممنوعة من الرقيب العربي، كالنصوص المحرمة لأبي نواس و«نزهة الخاطر» للشيخ النفزاوي... اعتمدت الشعار ذاته الذي اعتمده صاحبها في الصحافة: لا بديل من الحرية. المتنوّر المشاكس لم يدخل على حدّ قوله في حزب أو حتى نادٍ رياضي وإنما اعتمد على فرديّته وحريّته في مهنة النشر، أجرى في أحد كتبه حديثاً صحافياً مع الإمام علي، ووفّر فضاءً من الحرية غير المشروطة للكتّاب المنضوين في مشروع الدار التي رفعت في أحد معارض الكتاب شعاراً يختصر حال الثقافة اليوم: «من واشنطن إلى قندهار، الرقابة في ازدهار». كان يؤمن من موقعه المنتهك للمحرمات الثقافية أن «الثورات لا يصنعها السياسيّون، بل الكتّاب، تماماً كما صنع كتّاب فرنسا وفلاسفتها في القرن الثامن عشر الثورة الفرنسيّة». مجلة «الناقد» الثقافية التي أصدرها الريس عام 1987، أراد منها الابتعاد عن الكتابة السياسية. كانت من المحطات الأبرز في سيرة صاحب «مصاحف وسيوف» و«صحافي ومدينتان» و«المفكرة الأندلسية»، ليعود ويكتشف أن السياسة منغمسة في صميم العمل الثقافي والإبداعي، فأراد «الناقد» مجلة عربية علمانية منفتحة منجهة بتوجيه صلب ضد الفكر الأصولي أينما وُجد. المجلة التي ضمّت في كتابها كوكبة متنوعة ومتنوّرة من الشعراء والروائيين والكتّاب من أجيال مختلفة، من أنسي الحاج ونزار قباني ومحمد الماغوط وزكريا تامر والصادق النيهوم وغيرهم، قدّمت ما يربو على 1200 كاتب جديد لم يكتبوا من قبل، وأربعين رسّاماً تشكيلياً، وخاضت الكثير من المعارك من ضمنها معركة الدفاع عن حق سلمان رشدي بنشر كتابه والتي صدّرها رياض الريس بجملته الشهيرة «إن كلّ كتاب يُحرق يضيء العالم». اعتمدت «الناقد» التي استمرت لسبع سنوات على استراتيجية ثلاثية الأبعاد: كاتب جريء وناشر ملتزم بأعلى المعايير المهنية وقارئ متنوّر. المجلة التي كانت تصدرها بيروت مدينة النور ومختبر الحداثة العربية إلى كل العواصم المجاورة، لم يتأخر الرقيب النيهوم وغيرهم، قدّمت ما يربو على 1200 كاتب جديد لم يكتبوا من قبل، وأربعين رسّاماً تشكيلياً، وخاضت الكثير من المعارك من ضمنها معركة الدفاع عن حق سلمان رشدي بنشر كتابه والتي صدّرها رياض الريس بجملته الشهيرة «إن كلّ كتاب يُحرق يضيء العالم». اعتمدت «الناقد» التي استمرت لسبع سنوات على استراتيجية ثلاثية الأبعاد: كاتب جريء وناشر ملتزم بأعلى المعايير المهنية وقارئ متنوّر. المجلة التي كانت تصدرها بيروت مدينة النور ومختبر الحداثة العربية إلى كل العواصم المجاورة، لم يتأخر الرقيب في أن يقطع عن توزيعها الماء والهواء، ما أوصل رياض الريس إلى قناعة اختصرها في جملة مقتبسة عن عبارة الماغوط: «التفاؤل ليس مهنتي». هكذا، انطفأت شعلة «الناقد» وهي من المجلات الثقافية القليلة التي صدرت عن دار عربية خاصة ولم تخرج من ضلع وزارة ثقافة عربية أو من تحت أختام «المطبوعين». لطالما قدّم رياض الريس مؤسسته على أنها تقدم الكتب المثيرة للجدل، وبرحيله فقدت الثقافة العربية «آخر الخوارج».

> نشرت داره الأعمال الممنوعة كنصوص أبي نواس و«نزهة الخاطر» للشيخ النفزاوي

(مروان بو حيدر)

جنازة افتراضيّة لـ «رائد الصحافة المكتوبة»

السماء تضحك الآن

مهدي زلزلي

«هذا ما يفعله الأصدقاء حين يغيبون. يتركون في ذاكرة من بقي حيّاً عاداتهم المفضّلة، أصواتهم، رؤيتهم للحياة، ونكرانهم المتواصل للموت. وهذا ربّما ما أفعله الآن». مع إعلان خبر وفاة رياض نجيب الريس، استعاد كثيرون هذه العبارة المقتبَسة من كتابه «صحافي المسافات الطويلة» الذي رأى بعض النقاد عند صدوره عام 2017 أنّ «آخر الخوارج» رثا نفسه حياً من خلاله.

و«آخر الخوارج» ليس سوى عنوان كتاب آخر للصحافي والناشر السوري المعروف. وإذا كان حضور الكتاب الأوّل بقوّة في تأبينه نابعاً من تضمنه رثاءً ذاتيّاً مبكراً، والكتاب الثاني باعتبار عنوانه مناسباً كلقب للراحل الذي عُرف بجرأته ومشاكسته، فإن عنوان كتابه «صحافي ومدينتان» كان حاضراً بدوره، وإن بصورة غير مباشرة، فالمدينتان هنا هما بيروت ودمشق لا سمرقند وزنجبار. وهذه إشارة إلى الالتباس الذي وقع به ناشطون ومغرّدون نعوا الصحافي والناشر «اللبناني»! في حين وجّه آخرون التعزية إلى بيروت ودمشق معاً واصفين الريس باللبناني – السوري، وهو الذي عاش أبرز محطات حياته في بيروت التي قال فيها: «عدت إلى بيروت بحنين عاشق لامرأة تركها ربع قرن».

الروائي اليمني حبيب عبد الرب سروري نعى الريس كـ «أوّل ناشر بيروتي عرفته عن بعد»، مشيراً إلى أنّ أي ناشر آخر لم يكن ليتجرّأ على نشر روايته «عرق الآلهة»، معتبراً أنّ «أيّ أوجاع تعيشها بيروت نعيشها جميعاً، وأعيشها بشكل خاص. وأيّ ركود تعيشه، نعيشه بالضرورة، وأننا «ننتظر عودتها وإشراقها من جديد لنعود».

أمّا الروائي السوري فوّاز حدّاد، فقد رأى فيه – بصفته صحافيّاً أو ناشراً – «وطنيّاً سوريّاً حتى العظم»، وأيضاً «عربيّاً حتى العظم»، مذكّراً بالمسيرة الرائدة لوالده نجيب الريس الناقد العنيف صاحب المقالات الجريئة الذي لم تلن قناته للانتداب الفرنسي ولا للحكومات الوطنية التي لم يوفّرها من انتقاداته.

كما نعاه الكاتب والمؤرّخ اللبناني فواز طرابلسي بقوله: «اليوم خسرت أخي ورفيق عمري منذ أيام الدراسة، وصديقي وناشري»، مصنّفاً إيّاه كـ «أحد آخر كبار الصحافة العربيّة المكتوبة التي تطوي أعلامها أمام اجتياح وسائل الاتصال الاجتماعيّ والإعلام الرقمي»، معتبراً أنّه مدين له بالكثير «لتشجيعي على التأليف وتحفيزي على النشر وملاحقتي على التسليم على الوقت»، مؤكداً أنّ «رياض الريس اللبناني – السوري ساكن في قلوب كثيرات وكثيرين في هذا العالم العربي» و«باقٍ في ما كتب ونشر».

واعتبر المخرج حاتم علي رحيل الريس «خسارة كبيرة للثقافة والأدب والفكر تُضاف إلى قائمة خسارات لا تنتهي». أما مواطنه المخرج هيثم حقي، فقد اعتبر بدوره أنّ «الخبر حزين والخسارة فادحة برحيل قامة كبيرة واختفاء، أحد أعمدة الثقافة في بلدنا المنكوب من المشهد» في حين نشر الشاعر اللبناني ورد العبدالله صورة جمعت الراحل بوالده عصام العبدالله ومحمود درويش معلّقاً «السماء تضحك الآن».

الشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي نعى «الإنسان الحلو»، واصفاً إيّاه بـ «صديقي وناشري الأجمل»، معتبراً أنّ «الحريق أخذ نصف بيروت وغيابه أخذ نصفها المتبقّي».

ورثا الشاعر اللبناني جودت فخر الدين «الناشر الذي بعث في عالم النشر حيوية لا تضاهى».

وعلى مقلب تويتر، أشاد الروائي المصري إبراهيم عبد المجيد بـ «المفكّر والكاتب والإنسان العظيم» الذي «كان يختار الكتاب والكتابة المغامرة الجديدة شكلاً وموضوعاً ولا يبخس الكاتب حقه أبداً». أمّا مواطنته الروائية منصورة عز الدين، فقد رأت أنّ «سوق النشر العربي خسر برحيل الريس واحداً من أهمّ الفاعلين فيه على مدار العقود الأخيرة». ورأى الكاتب السوري خيري الذهبي أنّ «سوريا فقدت خير سفير لها في دنيا الأدب». حملة الرثاء الافتراضيّة لم تقتصر على أصدقاء الراحل من كتّاب وصحافيين وناشرين، بل انضمّ إليها حشد من القراء الناشطين على السوشال ميديا اكتفى بعضهم برثاء الريس والإشادة بمزاياه والإضاءة على الإرث الثقافي الكبير الذي خلّفه وراءه، فيما انخرط آخرون – كما يحصل عند كل محطة مماثلة – في نقاش سياسي، عبر التصويب على الدولة السورية ربطاً بمواقف الراحل من النظام في بلاده، وتحدث بعضهم عن ارتباك مفترَض في صفوف المثقفين المؤيّدين للنظام ووسائل الإعلام التابعة له بين أمرين أحلاهما مرّ: نعي الراحل كما يليق رغم مواقفه المعروفة، أو تجاهل حدث بحجم غياب قامة ثقافية كبيرة مثله.

وأمام حجم «الجنازة الافتراضية» لرياض الريس، والتي تتكرّر كلما غادرنا كاتب أو شاعر أو مثقف، يبدو سؤال السيناريست السوري خلدون قتلان منطقيّاً ومحقّاً: طالما نعتبر الفقيد قيمة كبيرة، لمَ لا نذكره أو نعرّف الجمهور الفيسبوكي إليه في حياته؟ أليس المديح أهمّ من التأبين؟

سيرة في سطور

في بيروت التي قضى فيها معظم سنوات حياته، رحل أمس الصحافي والناشر السوري رياض نجيب الريس (1937 – 2020) بعد إصابته بفيروس كورونا. وُلد الريس في دمشق سنة 1937، وكان والده قد منحه اسم رياض تيمّناً برياض الصلح، رئيس حكومة الاستقلال الأولى في لبنان. قدم الريّس إلى لبنان شاباً، ليتعلّم في مدرسة برمّانا العالية، لأن والده المناضل ضد الاستعمار الفرنسي رفض أن يتعلّم ابنه في مدارس فرنسية. والده نجيب ظلّ رياض يحتفظ باسمه حين ظلّ يكتب اسمه الثلاثي دائماً: رياض نجيب الريس. في سنواته الجامعية، سافر الريس للالتحاق بجامعة كامبريدج في بريطانيا. سنوات طويلة قضاها بعيداً عن دمشق متنقلاً بين عواصم ومدن عدّة بسبب عمله الصحافي، لكن بيروت احتضنت معظم ذكرياته وتجاربه من صداقات، وعمله الصحافي وفي دار النشر التي انتقلت بعد تأسيسها في لندن إلى العاصمة اللبنانية. بعد عمله لفترة هنا في الصحافة، كان عليه أن يغادر إلى لندن مع بداية الحرب الأهلية حيث خاض تجارب صحافية عدّة هناك، بالإضافة إلى افتتاح مكتبته «كشكول» في أحد أحياء العاصمة البريطانية. الوجهة إلى بيروت مجدّداً بعدما فشل في إحياء جريدة والده «القبس» من دمشق سنة 2000. طوال تلك الفترة لم يغب عن مشاغل العالم العربي السياسية والثقافية والصحافية. مشاغل تُرجمت بشكل أو بآخر في دار «رياض الريس للنشر» التي شكّلت وجهاً ثقافياً أساسياً في بيروت والعالم العربي، من خلال العناوين المتنوّعة التي كانت تطرحها سنوياً، والحضور الأساسي لها في بيروت. كذلك لم تغب هذه المشاغل عن مؤلفاته في السياسة والشعر والفكر والتي وصلت إلى 30 عنواناً منها: «رياح الشمال»، و«أرض التنين الصغير: رحلة إلى فيتنام»، و«رياح السموم»، و«مصاحف وسيوف»، و«صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي»، و«الخليج العربي ورياح التغيير»، و«صحافي ومدينتان» وكان آخرها «صحافي المسافات الطويلة» (2017) عبارة عن حوار طويل أجرته سعاد جروس مع الريس ويتضمّن أبرز المحطّات من حياته على مدى ستة عقود.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 أيلول 2020 العدد 4159

صورة وخبر

للسيارات القديمة مكانة خاصة عند عشّاق الـ«فينتاج». وكلّ سنة، تحتضن تشيناي (شرق الهند) معرضاً للسيارات القديمة يضمّ العشرات منها، مثل سيارة «شيفروليه فليتماستر موديل 1947» (الصورة). السيارة استمرّ تصنيعها من عام 1946 حتى 1948 (أ ف ب ـ آرون سانكر)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

رائحة الحزن

مثلهم مِثلُه:
مستر «غوغل» المتخصّصُ بقراءةِ أفكارِ
السماوات
حالَما يُبصِرُ السماءَ وقد أُترِعَتْ غيماً،
يُسارِعُ إلى القول: «أشُمُّ رائحةَ أمطار»...
ثمّ، على مهل، يُقفِلُ كتابَ سماواتِهِ على
غيومِها وأمطارِها،
وَ يَتَوَعَّدُ أبناءَ الأرضِ بالطوفاناتِ والصواعق.

..

مثلُهم مثلُه:
المشفِقون، دكاترةً وأصحاباً (وكأنما لا بدّ
مِن دموعٍ غزيرةٍ تُسفَكُ بلا طائل)
ينتظرون إلى أنْ تكونَ دموعُكَ قد أغرقَتِ
الأرضَ؛
ثمّ، تماماً كما يفعلُ الأنبياءُ المُحَلَّفون،
يُحدّقون في سماواتِ عينيكَ ويقولون:
«نَشمُّ رائحةَ حزن...».

..

انتهى الأمر.
انتهت كلُّ الأمور ، والدموعُ لا تنتهي.
: الإنسانُ ماعونٌ غَيم.

امتلك مفتاح عالم الإعلانات

بدعوة من «كوبي أرابيا»، يناقش الكاتب منوّر محمد (الصورة) بعد غد مؤلّفه «أسس كتابة الإعلانات» الصادر حديثاً إلكترونياً. الندوة النقاشية التي ستُبثّ مباشرة على صفحة «كوبي أرابيا» الفايسبوكية، ستتناول قواعد وأسس كتابة الإعلانات لمختلف الوسائط التقليدية (الإذاعة، التلفزيون...) والحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني)، وكيفية الدخول إلى هذا العالم «الشيّق»، إضافة إلى التعريف بطرق تحقيق النجاح ومخاطبة الجمهور. يُذكر أن محمد يعمل في مجال كتابة الإعلانات منذ أكثر من 15 عاماً.

نقاش كتاب «أسس كتابة الإعلانات»: 19:00 مساء بعد غد الأربعاء على صفحة «كوبي أرابيا» على فايسبوك ـ للاستعلام : 03/096148

الإمارات تقمع مناهضي التطبيع

سريعاً، بدأت تتكشّف نوايا السلطات الإماراتية المطبّعة مع «إسرائيل» حيال قمع أيّ صوت مناهض للتطبيع. فقد كشفت الأديبة والكاتبة الإماراتية ظبية خميس أخيراً عن قرار منعها من السفر إلى القاهرة بقرار صادر عن إمارة أبو ظبي، بسبب موقفها الرافض للتطبيع الإماراتي-الإسرائيلي. وطالبت خميس في منشورها الفايسبوكي بحمايتها، إذ قالت: «أخشى على حريتي وحياتي من التهديد والاعتقال»، وأودعت هذا البلاغَ منظمات حقوق الإنسان. ولم تتأونَ الكاتبة الإماراتية عن فضح ممارسات السلطات الإماراتية معها، من خلال التذكير باختطافها عام 1987 واعتقالها شهوراً انفرادياً بسبب مقالة: «مقبرة النخيل». وبعد عودتها قبل عامين، أكّدت أنها تلقى «التربّص نفسه» في منع نشر مقالاتها وكتبها الخاصة.

السينما اللبنانيّة تحيا في باريس

في السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، ينطلق «مهرجان الأفلام اللبنانية في فرنسا» في دورته الأولى، في سينما Le Lincoln الباريسية، على أن يستمر لغاية الحادي عشر من الشهر نفسه. وقد اختير المخرج اللبناني فيليب عرقتنجي عرّاباً للمهرجان الذي يدعمه «المعهد الفرنسي في لبنان»، إذ ستُعرض غالبية أفلامه المعروفة: «بوسطة»، «ميراث»، «تحت القصف» و«اسمعي». وفق عرقتنجي، يهدف هذا التعاون إلى دعم السينما اللبنانية ومساعدتها، على أن يتضمن عروضاً لأفلام قصيرة وثائقية وأخرى من الخيال العلمي، فيما يحلّ كلّ من الممثلين اللبنانيين رودريغ سليمان وأندريه ناكوزي في لجنة التحكيم. وقد أكد الاثنان مراراً ضرورةَ دعم هذه المبادرة، وتشجيع المواهب السينمائية الشابة والمحترفة، وأهمية المهرجان، كونه يتيح فرصة لتعريف الجمهور الفرنسي إلى الإنتاجات السينمائية اللبنانية ولتقديم هذه الأفلام أيضاً إلى الجالية اللبنانية التي تعيش في فرنسا. سيتخلّل المهرجان كذلك، إطلاق منصة تعليمية يديرها عرقتنجي بحضور كلّ من المخرجين اللبنانيين: دانيال عربيد، إيلي كمال، أحمد غصين وجيمي كيروز، على أن يذهب ريع بطاقات المهرجان إلى «الصليب الأحمر» الفرنسي.

«مهرجان الأفلام اللبنانية في فرنسا» بدءاً من 7 تشرين الأول (أكتوبر) لغاية 11 منه ـ سينما Le Lincoln في باريس ـ مزيد من التفاصيل على صفحة المهرجان @ ffofficial.

اختير فيليب عرقتنجي ليكون عرّاب المهرجان

في جنوب إيطاليا مراهقون تائهون

ضمن أنشطتها الإلكترونية، تعرض «مؤسسة عبد الحميد شومان»، غداً الفيلم الإيطالي «آتشامبرا» (120 دقيقة ـ 2017) للمخرج جوناس كاربينيانو، على منصة «زووم». يسرد الفيلم (مترجم إلى العربية) قصة «بيو» (14 عاماً) الذي يسعى إلى اكتساب احترام شقيقه الأكبر، ويعمل على تقليده بكلّ الأشكال وصولاً إلى أن يصبح مجرماً مثله. بعد ذلك، يُلقى القبض على الشقيقين، في بيئة متوتّرة ومضطربة يعيش فيها المهاجرون الأفارقة والإيطاليون. على أن تتبع العرض مناقشة مع عضو لجنة «سينما مؤسسة عبد الحميد شومان» رضوان مسنات.

عرض فيلم «آتشامبرا»: 18:30 بعد ظهر الغد على منصة «زووم» الإلكترونية ـ رمز النقاش 81090574590

الإثنين 28 أيلول 2020 العدد 118
Lundi 28 Septembre 2020 no118

الأخبار

رأس المال

النتائج المالية لفرع ضمان المرض والأمومة (لغاية حزيران 2020)

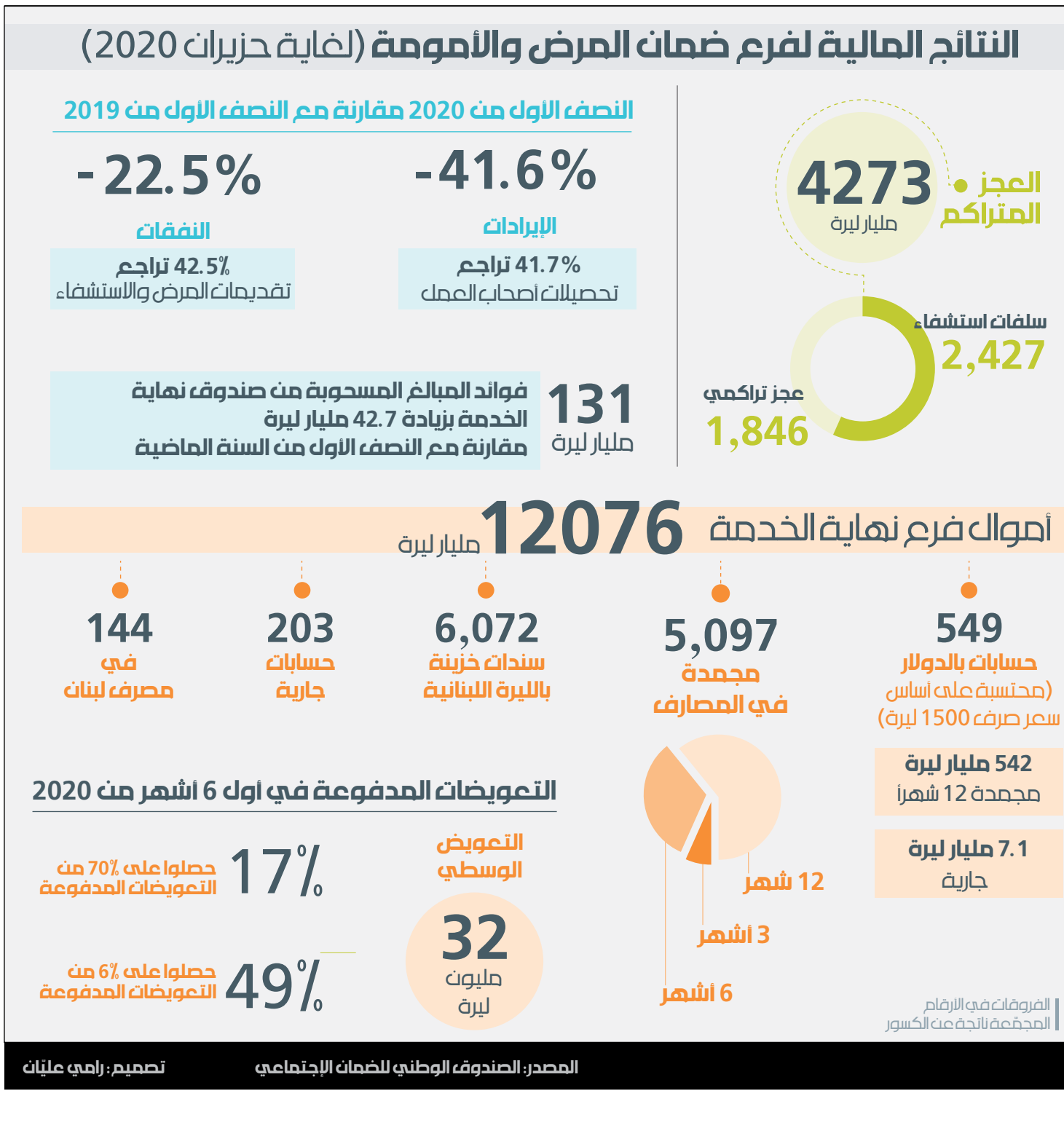

في العدد

02
كمال حمدان
نحن بحاجة لتصحيح فوريّ للأجور

04
كريم ضاهر
تشريح قانوني لعقد التدقيق الجنائي

05
الأمجد سلامة
وهم الإستثمارات المبددة

06
سامي عطاالله، منير مهملات، سامي زغيب
التستّر بالكارثة

08
زياد حافظ
لا سيادة سياسيّة بلا سيادة اقتصاديّة

36% من تعويضات العمّال طارت

4273 مليار ليرة هو العجز المتراكم في صندوق المرض والأمومة في الضمان الاجتماعي والممول من صندوق تعويضات نهاية الخدمة. لغاية حزيران 2020. يكون العجز قد بات يمثّل 36,5% من أموال نهاية الخدمة التي تآكلت قوّتها الشرائيّة بفعل الأزمة

محمد وهبة

قد تكون الإدارة الماليّة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واحدة من أسوأ الإدارات وأكثرها تخلّفاً. فهي لا تزال تعمل على أساس نقدي لاحتساب ما يدفعه الصندوق من تقديمات وما يحصل عليه من إيرادات. قد يقبض الصندوق مبالغ عن سنوات ماضية فيسجّلها كأنها وردت اليوم، وقد يدفع مسبقاً عن أشهر مقبلة فيسجّلها كأنها حصلت اليوم. وأكثر من ذلك، تبيّن في عام 2018، أنّ السلف الماليّة التي تُسحب من أموال نهاية الخدمة لتسديد دفعات مقدّمة للمستشفيات عن فواتير غير مصفاة، لا تُحتسب ضمن عجز فرع ضمان المرض والأمومة. هذه الممارسات المحاسبيّة الاحتياليّة لإخفاء العجز الفعلي منذ بدء العمل بنظام السلف المخالف لقانون الضمان في 2011، اكتشفتها اللجنة المالية في نهاية 2018، طالبة التصحيح. فجأةً جاء التصحيح في التقرير المالي النصف سنوي لعام 2020. أظهر التقرير أن العجز الإجمالي في ضمان المرض والأمومة بلغ 4273 مليار ليرة، منه 1846 ملياراً سلف للمستشفيات، و2427 مليار ليرة هو عجز متراكم في فرع ضمان المرض والأمومة ناجم عن الفرق بين النفقات والإيرادات وفوائد المسحوبات من فرع نهاية الخدمة.

عملياً، العجز كلّه عبارة عن مسحوبات غير قانونيّة من فرع نهاية الخدمة. المسحوبات باتت تمثّل 36,5% من مجمل الأموال الجاهزة في هذا الفرع، أي أنها عملياً تكاد تكون خسائر غير قابلة للتعويض. وهو أمر يضاف إلى خسارة أكبر تكبّدها فرع تعويض نهاية الخدمة بعد تآكل قيمة أمواله بسبب ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية إلى نحو 8000 ليرة مقابل الدولار، وتضخّم أسعار السلع الذي أكل أكثر من نصف القوّة الشرائية للأجر الوسطي في 2020 وحدها، أي من دون حساب الخسارة التراكمية للتضخم. بهذا المعنى، فإنّ القيمة الفعلية، أو القوّة الشرائية، لأموال نهاية الخدمة، تقلّصت إلى حدّ كبير، وهي مهدّدة بمزيد من التآكل بسبب الزيادة السنوية في النفقات الصحية التي يتكبّدها صندوق المرض والأمومة بنسبة 7% سنوياً بحسب أرقام اللجنة المالية في مجلس إدارة الضمان «وهي نسبة مرتفعة، ما سيؤدي إلى تسارع تفاقم العجز وقضم المزيد من تعويضات نهاية الخدمة في حال عدم اتخاذ التدابير الطارئة والجذرية». كان هذا الكلام في نهاية 2018. فمنذ يومها لم تتخذ أيّ تدابير طارئة أو جذرية.

التدبير الوحيد الطارئ الذي اتّخذ هو قبل نحو شهر حين طلبت إدارة الضمان من مصرف لبنان معاملة تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة لمن ترك العمل أو بلغ السن القانونية أو سن الـ 64 بمثابة ودائع بالدولار يتم تغطيتها على أساس سعر صرف يبلغ 3900 ليرة مقابل الدولار (يتم تحويلها إلى الدولار على أساس سعر 1520 ليرة، ثم يعاد تحويلها على الليرة بسعر 3900 ليرة). حتى الآن، لم تصدر موافقة نهائية من المجلس المركزي لمصرف لبنان في انتظار دراسة الموضوع، إلا أنه تبيّن أن تغطية كامل قيمة التعويضات خلال عام 2020، والمقدّرة بأكثر من 1000 مليار ليرة، ستفرض على مصرف لبنان خلق كميات إضافية من النقد تقدّر بنحو 1500 مليار ليرة سنوياً، أو ما يوازي 130 مليار ليرة شهرياً، أي أن الكتلة النقدية قيد التداول بالليرة ستزداد وسطياً بنسبة 10% قياساً على الزيادة الوسطية الشهرية الحالية المقدرة بنحو 1300 مليار ليرة.

ما سيحصل هو أن مصرف لبنان سيدعم التعويضات عبر خلق النقد، تماماً كما يسعى إلى وقف دعم السلع الأساسية والغذائية وخلق نقد إضافي بقيمة تفوق 1100 مليار ليرة شهرياً، أي زيادة كمية النقد بنحو 85% وسطياً. خلق النقد بهذه الطريقة وبتسارع كهذا، يعدّ مشكلة كبيرة لأنه سيرفع الطلب على الدولار وقد يسهم في إضعاف الليرة أكثر وأكثر. وإذا ارتفع الدولار، فستتضخّم الأسعار أكثر، ويضطر مصرف لبنان الى خلق نقداً أكثر. إنها دوامة مغلقة ستنتهي بكارثة غير محسوبة النتائج، وستؤدي إلى تآكل المزيد من القوّة الشرائية لما تبقّى من أموال في صندوق نهاية الخدمة.

إزاء هذا الوضع، كل ما تقترحه إدارة الضمان هو الحصول على سلفة طارئة من الدولة اللبنانية لمواجهة الأزمة، أو زيادة معدلات الاشتراكات، أو إجبار الدولة على سداد ديونها للضمان، على اعتبار أن زيادة كمية الأموال سترفع القوّة الشرائية للتعويضات! كل هذه الحلول مصدرها «العلبة» نفسها السائدة منذ عقود. فالمسألة تتعلق بطرح متأخّر جداً من الضمان لحماية تعويضات العمال، إن لم يكن بعد فوات الأوان. ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع وتيرة العجز في الضمان سيفرض سحب المزيد من التعويضات في الأشهر المقبلة واستخدامها لدفع سلف المستشفيات. إنها سيادة رأس المال على العمل بأوضح صورها. هي سيادة يشارك فيها الزعماء السياسيون الذين يدّعون تمثيل العمال بوصايتهم على الصندوق، ورعايتهم للاتحاد العمالي العام الذي يملك 10 أعضاء حكميين في مجلس إدارة الضمان. هؤلاء مثّلوا على العمال يوم كان النقاش محتدماً لزيادة الأجور في 2012، بينما لا يهتزّون إذا تقلّصت تعويضات العمل، أو استعملت بشكل شبه نهائي لتسديد سلف المستشفيات.

مقابلة

اجراها
محمد وهبة

نحن بحاجة فورية لتصحيح سريع في الاجور يعوّض القدرة الشرائية التي تقلّصت إلى النصف منذ مطلع هذه السنة، وإلا سنشهد تطوّراً دراماتيكياً مضاعفاً للاضطرابات الاجتماعية وتزايداً في حالات السرقة والعنف وسواها. هذا ما عبّر عنه صراحة الخبير الإقتصادي كمال حمدان. هو يعتقد أن هناك استسهال في طبع النقد لتعويض جزء من هذه القدرة بمثابة «لحس المبرد» والتمهيد لـ«قنبلة كامنة» ستنفجر يوماً ما على شكل ارتفاعات اعلى في الاسعار، وتسارُع اكبر في التضخّم، وطلب على الدولار. برأيه لا يمكن تعويض القدرة الشرائية عبر سياسات نقدية توسّعية، ولا بالدعم الاستهدافي الذي يُخشى من أن يتحوّل إلى أداة لشراء الولاءات بيد المنظومة الحاكمة. القدرة الشرائية لا تعوّض إلا بسياسة للأسعار وتصحيح دوري وتعديلات في النظام الضريبي... باختصار القدرة الشرائية لا تعوَّض إلّا بمشروع بديل للحكم

كمال حمدان

- رفع الدعم سيرفع الفقر إلى 70٪
- خلق النقد لتعويض القدرة الشرائية هو قنبلة كامنة
- نحن بحاجة لتصحيح فوريّ للأجور يمنع الهجرة

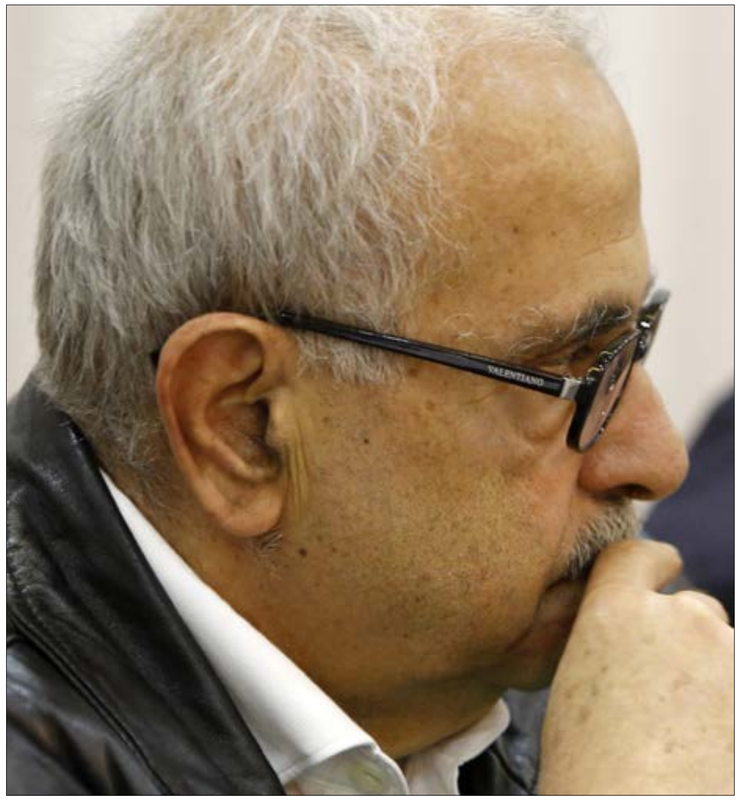

■ لغاية شهر آب تضخّمت الأسعار بنسبة مرتفعة لكن لم نرَ أيّ بحث بعد في مسألة تعويض القدرة الشرائية وتصحيح الأجور رغم أن إنعاش الحركة الاستهلاكية يتطلّب مثل هذا الإنعاش، وهو أمر مفيد اقتصادياً لأصحاب العمل كما يفيد العمال. في ظل هذا الوضع، ما هي القدرة الشرائية الفعلية والوضع الذي يجب تعويضه؟

- قبل 17 تشرين الأول 2019 كان هناك وضع مختلف عمّا بعده. فمن درس تصحيحات الأجور المتتالية في السنوات الماضية، خرج الاستنتاج الآتي: حصل تصحيح أجور مبتور في عام 2008 لإسكان الناس، ثم حصل تصحيح ثانٍ في 2012 استفاد منه أيضاً القطاعان العام والخاص بما يوازي 25٪ كأثر وسطي، لكنّ القطاع العام وحده استفاد من تصحيح الأجور في 2017 في إطار سلسلة الرتب والرواتب التي أدّت إلى أثر تراكمي تصحيحي يعوّض عن نسبة كبيرة من التضخّم المتراكم لا بخلق عدداً كافياً من الوظائف وفرص العمل للأجيال التي تدخل سنوياً إلى قطاع العمل وتُدفع نحو الزبائنية والالتجاء إلى الوظائف ومراكز القوى ومكونات السلطة للحصول على الوظيفة. هذه بنية سوق العمل في لبنان.

بعد 17 تشرين الأول الماضي والانهيار الاقتصادي، فإنّ كلّ المشاكل الكبيرة في قطاع العمل الماجور الخاص، تضاعفت مرات عدّة. لم يعد هذا الأمر محمولاً. فالتضخّم الشهري (معدل سنوي على فترة 12 شهراً مضت) في موازم البشرية أو لأهداف أخرى، وبين المؤسسات الصغيرة التي يقلّ عدد عمالها عن 10 التي بالكاد قدّمت أيّ تصحيحات.

مع ذلك، أجزم، انطلاقاً من تقاطع معلومات كلّية من دراسات عدّة، بأن الأجر الوسطي الفعلي في القطاع العام أعلى من القطاع الخاص، وهذا ما عزّز شهية جمهور الطوائف عبر عصبيات الزبائنية أن يمارس ضغطاً على الطبقة السياسية لفتح باب العمل في القطاع العام بسبب التقديمات والضمانات التي يقدّمها القطاع العام.

وإذا استثنينا أجراء الدولة، فإنّ نصف أجراء القطاع الخاص غير نظاميين وليسوا مسجلين في الضمان، ولا يحصلون على بدلات نقل، وليس لديهم احتياطات للتقاعد، بل متروكون للفقر. هذا وضع يطاول عشرات الآف العمال في القطاع الخاص بمن فيهم السوريون والفلسطينيون. تبعاً لإنتاجية العمل التي عبّرت عنها دراسات عدة، فإنها في القطاع الخاص مضاعفة مقارنة مع القطاع العام في مقابل مستوى أجور أدنى في القطاع الخاص. للأسف، استُخدم هذا الأمر كحجّة لترشيق الدولة والذهاب إلى الخصخصة وتسريح الفائض من العمالة والإصلاح الإداري، وهي حجج حقّ يُراد بها باطل، لأنّ النظام لا يخلق عدداً كافياً من الوظائف وفرص العمل للأجيال التي تدخل سنوياً إلى قطاع العمل وتُدفع نحو الزبائنية والالتجاء إلى الوظائف ومراكز القوى ومكونات السلطة للحصول على الوظيفة. هذه بنية سوق العمل في لبنان.

بعد 17 تشرين الأول الماضي والانهيار الاقتصادي، فإنّ كلّ المشاكل الكبيرة في قطاع العمل الماجور الخاص، تضاعفت مرات عدّة. لم يعد هذا الأمر محمولاً. فالتضخّم الشهري (معدل سنوي على فترة 12 شهراً مضت) في تحلل الدولة بعد كانون الأول 2019، فنشأت أسعار صرف متعدّدة وتُرك سعر السوق يأخذ مداه، ما انعكس بتسارع معدلات البطالة والتضخّم. بحسب رقم الإحصاء المركزي، فإنه في آب تضخمت الأسعار بمعدل 120٪، بينما بحسب رقم مؤسسة البحوث والاستشارات تضخمت الأسعار بنسبة 94٪ (الفرق يمكن تفسيره بوجود تباين علمي في أوزان المؤشّر بين المصدرين). وبنتيجة ذلك، فإنّ الأجر الوسطي في هذه المرحلة، وبكثير من التحفّظ حول الرقم بسبب عدم وجود دراسة دقيقة بعد، أقدّر أن الأجور خسرت خلال الأشهر الـ 12 الماضية (آب 2019 ـ آب 2020) ما بين 48٪ و54٪ من قوّتها الشرائية (تبعاً لاعتماد أي مؤشر).

■ بأيّ درجة تقدّر الحاجة إلى تصحيح الأجور؟

- هناك حاجة لتصحيح فوريّ للأجور وخصوصاً للمؤسسات التي لم تطبّق تصحيحات طوعية وذاتية، وإلا سنشهد تزايد الاضطرابات الاجتماعية بشكل مضاعف من عنف وسرقة وسواها.

■ ألا يشكّل الدعم الذي يقدّمه مصرف لبنان لسحب الودائع على سعر «المنصّة» (3900 ليرة لكل دولار) نوعاً من التعويض عن تدهور القدرة الشرائية؟

- بالنسبة إلى سحب الودائع على سعر «المنصّة»، فإنّ هذا الأمر يفيد من كانت أجوره بالدولار وواظب صاحب العمل على تسديدها بالدولار المحلي. عندها يضطر الأجير إلى مفاوضة المصارف على كيفية سحب هذه الأموال. بعض المصارف تفرض سقفاً محدداً لكل فئة من الحسابات لديها، وبعضها الآخر يفرض سقفاً موحداً للجميع. مثل هذا الأمر خفّف من التراجع في قوة الأجر، إلا أنه لا يمكن تعميم هذه المسألة نظراً إلى كونها لا تفيد إلا جزءاً من الأجراء. لا بل إن أضرارها واسعة لجهة خلق النقد. فالاستسهال في خلق النقد يشبه «لحس المبرد» لأنه يمهّد لـ«قنبلة كامنة» ستنفجر يوماً ما على شكل ارتفاعات أعلى في الأسعار ومعدلات تضخّم أكبر، وطلب كامن على الدولار نتيجة التضخّم الكبير في حجم الكتلة النقدية بالليرة. لا يمكن تعويض القدرة الشرائية عبر سياسات توسعية نقدية. لا تعوّض القدرة الشرائية إلا بسياسة للأسعار والأجور وتصحيح دوري وتعديلات أساسية في النظام الضريبي.

■ حالياً يتم تعويض بعض من تدهور القدرة الشرائية الناتج عن تضخم الأسعار، عبر دعم مصرف لبنان لشراء السلع الأساسية (على سعر 1520 لكل دولار) والغذائية (على سعر 3900 ليرة لكل دولار). لكن يتردّد أن أسعار هذه السلع ستحرّر مقابل دعم استهدافي عبر ما يسمّى بطاقات الدعم للتخفيف من الضغوطات على العملات الأجنبية التي يملكها مصرف لبنان والقابلة للاستعمال والتحويل إلى الخارج، فما هي نتائج خطوة كهذه؟

- حتى الآن، تبدو الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة كأنها خبط عشواء. كل إجراء له مفاعيل متناقضة مع إجراء آخر. فمن جهة طرحت فكرة توقيف الدعم عن السلع الأساسية الثلاث (محروقات، طحين، دواء ومستلزمات طبية)، لكن ثمة مفاوضات جارية من أجل تخصيص دولار للطلاب، ودولار آخر للمواد الأولية للصناعة، ودولار للسلّة الغذائية... المشكلة أن كلّ هذا الدعم يتغذّى من مصدر واحد: النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان. في تقديري، إن الالتزام بدعم السلع الثلاث الأساسية والذي يكلّف عدّة مليارات دولار، علماً بأنه لا أرقام موثوقة ودقيقة في قيمة هذا الدعم، لن يبقى على حاله. انطباعي عن هذه الإجراءات المتناقضة المفاعيل وعن نتائجها الموحّدة كونها تتموّل من دولارات محدودة، أن هناك فكرة تراود القيّمين على السياسات النقدية تهدف إلى اللجوء إلى تقليص الدعم وإعادة توجيه جزء منه بالطرق الاستهدافية. هناك شكّ بأن هذا الأمر ذو جدوى، طالما أنه ليست لدينا معطيات إحصائية دقيقة عن عدد المقيمين في لبنان (4 ملايين نسمة أو 6 ملايين نسمة) ومن هم الفقراء؟ من هم الذين برزخون تحت خطّ الفقر؟ أو فوقه قليلاً؟ من هم المهمّشون؟ ما هي خصائص الأسر المستهدفة؟ أخشى في ظلّ هذه الشكوك أن تصبح التحويلات العشوائية في سياسات الدعم مرتهنة أكثر فأكثر لاستمرار سيطرة المنظومة الحاكمة من أجل إعادة تجديد قدرتها على شراء الولاءات عبر تحكّمها بتوجيه هذا الدعم الجزئي والاستهدافي إلى الجماعات التي تخضعها.

بالمطلق، قبل تشرين الأول وبعده، كان هناك اعوجاج هائل في سياسات الدعم: إذا بحثنا عن دعم السكن يُثار الكثير من الأسئلة: من استفاد من قروض الـ800 ألف دولار، وهو السقف الأعلى لدعم السكن والذي رُفع بشكل اعتباطي؟ من هم هؤلاء؟ ما حصّتهم من الدعم؟ هذا النوع كان عبارة عن برنامج استهدافي لمساعدة شرائح الطبقات الوسطى وما دون، لكن فوجئنا بأنّ جزءاً كبيراً من الدعم ذهب لأولاد الذوات وسواهم. لذا، برأيي إن هناك مراهنة للانتقال من الدعم الموجّه لكل المستهلكين، إلى أشكال أخرى من الدعم بنتيجتها سيُخفّض المبلغ الإجمالي المرصود للدعم إلى النصف أو الثلث من أجل إطالة أمد المرحلة الرمادية (لحس المبرد، تدوير الزوايا، تعميم الوعود)، من دون أن تكون هناك قناعة فعلاً بوجود حلّ مستدام. كلّما طالت الخلافات على استصدار قانون للرقابة على التحويلات، وعلى تحديد برامج «الهيركات»، واستمرار التعايش مع أسعار الدولار المتعددة، وتحديد الفخت المالي في علاقة المصارف بوزارة المال، كلما ارتفعت أكلاف الخسائر وصارت أعظم.

■ لمن يجب أن يذهب الدعم، وما هو البديل الذي يجب أن نلجأ إليه في أوقات الأزمات كالتي نمر بها اليوم؟

حالياً، نصف السكان صاروا فقراء، وربع السكان تحت خطّ الفقر المدقع. بالأولوية يجب أن يستفيد هؤلاء من الدعم وليس غيرهم. لكن برأيي يجب أن يكون الدعم إجراءً مؤقتاً. إن استهداف فئات بعينها لتخفيف وطأة العيش عنها ممكنٌ عندما تكون بؤر هذه الفئات تمثّل 10٪ أو 15٪ من السكان، لكن عندما ترتفع إلى 50٪ و55 وقد تبلغ 70٪ مع مفاعيل رفع الدعم، فإنّ المفاضلة بين المقاربات الاستهدافية لبؤر بعينها وبين المقاربات الكلية، ترجّح بالمنطق والتحليل خيار المقاربات الكلية، أي السياسات الاجتماعية، وهذا مشروط بحكومة مستقلة من خارج المنظومة وبصلاحيات تشريعية وبنظام ضريبي تصاعدي... أي بمشروع حكم بديل. بالمطلق يجب ألّا يكون الدعم مطيّة لتسجيل انتصارات وهمية حول التضامن الاجتماعي كبديل من استراتيجية التنمية الاجتماعية التي يكون فيها موضوع كفاية الدخل والضمانات الاجتماعية المتممة من أسس النظام عبر نظام ضريبي ومؤسسات ضامنة، وتغطية صحية شاملة، ونوعية تعليم رسمي «تليق»... هذه بعض الأسس. الإكثار من الحديث عن الفقر والفقراء، يصبح كذبة عندما يُستعمل الدعم كحلّ مستدام وكبديل من إعادة النظر في مجمل الاستراتيجية الاجتماعية.

■ ما هو الأثر الذي سيترتّب على المجتمع في ظل انكفاء الدولة عن الدعم أو تعديل آلياته وتقليص مبالغه أو تخصيصه من دون سياسة اجتماعية؟

تاريخ الدعم في لبنان كان على العمياني. كان دعماً قابلاً للتحمّل عندما كانت حنفيات التدفقات مفتوحة على لبنان من الاستثمارات وصادرات السلع والخدمات، بينما اليوم صار المال المتاح للدعم محدوداً. لذا، فإنّ ما يُقلق هو أن الكلفة الأكبر لهذا التزامن بين الانهيار وتداعيات جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، ستكون محصّلته النهائية هجرة القوى الواعدة من الطبقة الوسطى كمهنيين ورجال أعمال متوسطي الحال وباحثين وأطباء ومهندسين... الميل نحو الهجرة في صفوف هذه الفئات سيكون مرتفعاً، ما يجعل من تحولات العوامل الديموغرافية مقلقة كونها ستكون شاملة وعميقة وتضعنا أمام بلد لا نعرفه تكون فيه غالبية الناس فقراء أو مهمشين وبلا قدرات إبداعية تتيح لهم الانتقال نحو اقتصاد منتج، في بلد فيه بالحدّ الأدنى مليون سوري مقيم يضغط المجتمع الدولي لإبقائهم في لبنان كورقة ضغط سياسية في التفاوض على الحلول في سوريا، ونحو 400 ألف من غير السوريين بمن فيهم عاملات المنازل.

هناك دول نجحت إلى حدّ ما في سياسات الدعم الاستهدافي، إلا أنّ هذا الأمر يتطلب وجود رقم مالي لكلّ شخص وانتظام حساباته المالية وتصاريحه الضريبية ويخضع لنظام ضريبي تصاعدي. يمكن توجيه سياسة الدعم بشكل أفضل بكثير وأذكى. لكن نحن نعيش في بلد تمنعنا السرية المصرفية فيه عن معرفة أيّ شيء عن أيّ شخص.

مؤشر

الكتلة النقدية وسعر الصرف
وحدة المسار

حتى الآن، الثابت بالطرق العلمية المتّبعة، أن هناك تناسقاً قوياً بين تطوّر الكتلة النقدية بالليرة وتطوّر سعر الصرف في السوق الموازية. العلاقة قويّة بينهما إلى درجة أنها اقتربت كثيراً من العلاقة الكاملة، وإن كان ذلك لا يدلّ بالتحديد على أنها علاقة سببية. هناك معادلة حسابية لهذه «العلاقة» يمكن احتسابها على برنامج (excel) لقياس درجة التنافر أو التناسق بين مجموعة معطيات رقمية يفترض أنها مرتبطة ببعضها البعض. التنافر يُعبَّر عنه بـ (1-) والتناسق يعبّر عنه بـ (1). كلما كانت النتيجة أقرب إلى (1) كانت العلاقة متناسقة وقويّة بين الأمرين وصولاً إلى حدّ التكامل، وكلما كانت أقرب إلى (1-) كلما كانت العلاقة متنافرة بينهما إلى درجة التكامل أيضاً، وإذا كانت صفراً فهذا مؤشّر على عدم وجود علاقة.

النتيجة الظاهرة للعلاقة بين الكتلة النقدية بالليرة المتداولة خارج مصرف لبنان، وبين سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية، تشير إلى وجود علاقة متناسقة وقوية بينهما. نالت هذه العلاقة 0,92 ما يعني أنها قوية لأنهما يتحرّكان ضمن مسار واحد واتجاه واحد وبدرجة ما بالوتيرة نفسها. في الواقع، لا يمكن القول إنه في المسائل المتّصلة بالسياسات النقدية، أن العلاقة بين تطوّر حجم الكتلة النقدية وارتفاع سعر الصرف، نشأت بالصدفة، كما لا يمكن القول إنها علاقة سببية أيضاً. ربما تطوّرت بمرور الوقت لتصبح علاقة سببية أو محفّزة، أي أن أحد من طرفي العلاقة يحفّز الثاني أو بالعكس، أو التحفيز متبادل بينهما.

على أي حال، إن وجود علاقة قوية بين الكتلة النقدية وسعر الصرف مصدره السياسات النقدية التي يتبعها مصرف لبنان في فترة الأزمة. منذ بدء الأزمة، وتحديد، منذ إغلاق المصارف بعد أحداث 17 تشرين الأول الماضي، ولغاية اليوم، واظب مصرف لبنان على توسيع الكتلة النقدية بالليرة. في الأشهر الأولى، أي بين تشرين الثاني 2019 وأيار 2020، كان حجم الكتلة النقدية يزداد حجماً أكثر من ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة. في أيار 2020 تقاطع المساران، وبات سعر الدولار يزداد بوتيرة أكبر. رغم ذلك، ظل مسار الاثنين يتسارع في الاتجاه نفسه طوال الفترة الممتدة بين تشرين الثاني 2019 وأيلول 2020، ما يشي بأن العلاقة بينهما فيها شيء من السببية والتحفيز المتبادل. أصلاً هذا النوع من العلاقة أمر متاح في أزمات مثل التي يمر بها لبنان. فعندما تتضخم أسعار السلع على وقع التوقعات والتقديرات السوقية بارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة، يصبح لزاماً على المصرف المركزي، أي مصرف مركزي في العالم، أن يعوّض النقص في كمية النقد المتوافر محلياً عبر إصدارات جديدة يضخّها في السوق، إلا أن هذا الأمر يفرض، منطقياً، ارتفاع سعر الدولار قبل حصول زيادات كبيرة في حجم الكتلة النقدية، وهذا أمر لم يحصل. ففيما كانت الكتلة النقدية تزداد بنسبة 69% في تشرين الثاني 2019، كان سعر الدولار مقابل الليرة يرتفع بنسبة 30% (وسطياً) فقط. حتى في الشهر الذي تلى، أي في كانون الأول 2019، كانت الكتلة النقدية تزداد بنسبة 87% بينما سعر الصرف ازداد بنسبة 36%. لعلّ التفسير الأكثر رجاحة هو أنه مع قيام المصارف بفرض قيود غير مشروعة على سحب الدولار الورقي ومنع التحويلات (إلا للمحظيين ولأصحاب النفوذ) ومواصلة تحويل الليرات المودعة لديها إلى دولارات مجمدة على فترات طويلة، تهافت المودعون على سحب الليرات من المصارف وتحويلها إلى دولارات من الصرافين أو من السوق الموازية، وهو ما انعكس بعد بضعة أسابيع، إلى جانب عوامل ومحفّزات أخرى سياسية واقتصادية، طلباً إضافياً على الدولار دافعاً سعره إلى تسارع وتيرة ارتفاعه. ثم اضطر مصرف لبنان أن يوسّع الكتلة بالليرة أيضاً بسبب تضخّم الأسعار لإتاحة كميات إضافية من العملة في السوق تغطّي هذا التضخّم، وبسبب تعاميمه التي تتيح تسديد الودائع على سعر صرف 3900 ليرة مقابل الدولار بدلاً من 1515 ليرة. هناك من يرفض وجود مثل هذه العلاقة، لكن الواقع، أن كتلة الودائع تتقلّص شهرياً بمعدل وسطي يبلغ 1300 مليار ليرة، وهو رقم يوازي المعدل الوسطي لزيادة الكتلة النقدية قيد التداول. النقد بهذا المعنى هو سلعة، إذا اختلّ توازن عرضها وطلبها فستنخفض أو ترتفع انسجاماً مع هذا الأمر. انخفاض قيمة العملة في أي بلد يعني تراجع قيمة المدّخرات، ومزيداً من الفقر والبطالة.

> **في كانون الاول 2019، كانت الكتلة النقدية تزداد بنسبة 87٪ بينما سعر الصرف ازداد بنسبة 36٪**

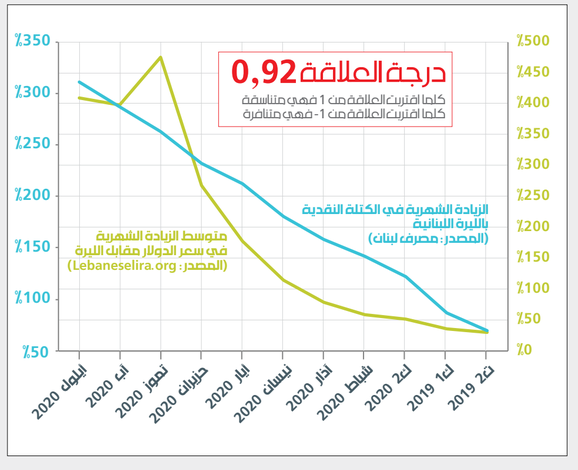

بعد نشر النسخة الموقّعة من عقد التدقيق الجنائي (forensic audit) المبرم بين وزارة المال اللبنانية وشركة الفاريز آند مارشال (Alvarez & Marsal) على الموقع الالكتروني لوزارة المال، لا بد من تشريح اهم ما تضمّنه هذا العقد لتمكين المواطنين والمكلّفين من الوصول الى المعلومات حول مواضيع مهمة ومصيرية تتعلّق بحقوقهم ومستقبلهم وتحفيز التوعية والتثقيف المالي/القانوني وبلورة الوعي حول اهمية التتبع والشفافية والمساءلة والمحاسبة ضمن ما يُعرف بالديمقراطية التشاركية. لعلّ ذلك يساعد على كشف المستور وتسمية الامور كما هي من دون مزايدات او خجل. فبعد السجال الذي دار حول صلاحية وزارة المال في التوقيع، تبيّن ان هناك مجموعة مشاكل في هذا العقد تتطلب توضيحا او استلحاقا يوضحها ويفسّر النقاط الغامضة او الملتبسة فيه. فما الذي يلزم الشركة بتقديم تقرير طالما لم تحصل على ما يكفي من المعطيات التي تحتاج اليها وما الذي يمنع تقديم مشروع قانون او اقتراح قانون معجل مكرّر من اجل تعديل المواد المتعلقة بالسرية المصرفية التي قد يتم التذرّع بها لمنع هذه المعطيات عن الشركة، او وضع العقد تحت إشراف النيابة العامة التمييزية لتذليل عقبات من هذا النوع؟ فهل هذا العقد يحفظ حقوق الدولة بدرجة مساوية لحفظ حقوق الشركة؟ وبناءً على اي قانون اعفيت الشركة من الضرائب؟ لماذا وُضعت قيود عن الإفصاح عن التقرير الذي ستقدمه الشركة بينما هناك قانون حق الوصول إلى المعلومات الذي يتيح الاطلاع على المعلومات التي لا تندرج في وقائع التحقيقات والمحاكمات السرية وما يناك من المصالح المالية والاقتصادية للدولة ولسلامة العملة الوطنية؟ ثمة الكثير من التساؤلات والالتباسات. وبعضها ضروري ومهم. في هذا الجدول نبيّن بعض هذه التساؤلات والحلول القانونية لها

كريم ضاهر
محام واستاذ محاضر في قانون الضرائب ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين (ALDIC)

للاطلاع على العقد يرجى زيارة موقع وزارة المال: http://finance.gov.lb/en-us/EventPdfs/English/AM20%Engagement20%letter.pdf

تشريح عقد التدقيق الجنائيّ

لماذا لا يُتاح التقرير للعموم؟

المادة 1 (أ) و(ب)
المادة 10 (د)

● احتمال تذرّع شركة الفاريز آند مارشال بالقوانين اللبنانية المرعية لعدم حصولها على ما يلزم من معلومات لإنجاز مهامها كون المواد المذكورة لا تلزم مصرف لبنان بموجب تزويد المعلومات الإضافيّة، كما حرّم العقد، على الشركة، الوصول مباشرةً إلى المعلوماتيّة والتدقيق فيها. ثمة إشارة واضحة إلى النصوص الإلزاميّة أو المتعلّقة بالنظام العام في القانون اللبناني يقصد بها قانون السرية المصرفية، وقانون النقد والتسليف (المادتان 44 و151). وقد اعتبر العقد أن موجب التقيد أو الأخذ بالقوانين اللبنانية هو شرط جوهري للتعاقد، ما من شأنه عدم تحميلها المسؤولية أو إلزامها بالمضي قدماً في حال شكّلت تلك القوانين عائقاً.

■ قانون السريّة المصرفيّة تاريخ 1956/9/3 يلحظ استثناءات يمكن استعمال بعضها ومنها:
أ- استناداً إلى المادة 2 من القانون، يمكن الطلب من الجهة المستفيدة (تدريجياً المصرف المركزي وصولاً إلى المصارف والعملاء) إعطاء الإذن الخطّي المسبق بإفشاء ما يعرفونه وجميع المعلومات وجميع الوقائع التي تتعلق بالمواضيع المشمولة بالتدقيق الجنائي.
ب- الاحتكام إلى المادة 7 من القانون بحيث لا يمكن للمصارف (ومنها المصرف المركزي) أن تتذرّع بسرّ المهنة المنصوص عليه في هذا القانون بشأن الطلبات التي توجّهها السلطات القضائية في دعاوى الإثراء غير المشروع المقامة.
- التعويل على قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم 44 بحيث يعود لهيئة التحقيق الخاصة رفع السرية وتلقي الإبلاغات وإجراء التحقيقات التي يشتبه في أنها تشكل جرائم تبييض أموال وتقرر مدى جديّة الأدلة والقرائن ومدى لزوم اتخاذ القرار المناسب ولا سيّما التجميد الاحترازي المؤقت للحسابات. كما يعود لها أيضاً التحقق من قيام المعنيين المشار إليهم في المادتين الرابعة والخامسة من القانون (ولا سيّما المصارف والمؤسسات المالية) التقيد بالموجبات القانونية والنصوص التنظيمية الصادرة بالاستناد إليها. وعلى الحكومة في هذا الإطار التواصل بصورة مباشرة، خارج سياق العقد، مع مجموعة Egmont Group للإشراف على مدى التزام هيئة التحقيق الخاصة بالقواعد الإلزامية التي تنظم عملها.
- التقدم بمشروع قانون و/أو اقتراح قانون معجّل مكرر لتعديل المواد ذات الصلة في قانون النقد والتسليف والسماح بإجراء التدقيق الجنائي بمعزل عن أي قيد أو شرط أو عائق أو حتى إلغاء السرية المصرفية بالمطلق (قبل العقد العادي في تشرين الأول المخصّص لدرس وإقرار الموازنة). كل ذلك مع حملة توعية إعلامية وإعلانية للضغط على المراجع المختصة.
- وضع العقد تحت إشراف النيابة العامة التمييزية للتدخل والقيام بما يلزم لتذليل العقبات عند الحاجة ورفع السرية عند الاقتضاء، عملاً بما تجيزه القوانين المرعية.

المادتان 1 و2

● ترتكز مهمة شركة الفاريز آند مارشال بصورة أساسية على تقرير مبدئي تقدّمه عن نتائج التدقيق الجنائي للحسابات لدى مصرف لبنان وأنشطة من دون توضيح ما يقتضي أن يتضمّنه هذا التقرير كحدّ أدنى لجهة المخالفات والجرائم المحتملة. هذا يعني أن التقرير، من شأنه في حال عدم تعاون المصرف المركزي أو امتناعه عن تزويد وزارة المال بالمستندات لاكتشاف الجرائم والمخالفات، أن يفي بالغرض (المحدود والمبهم)، ويخوّل الشركة تحصيل ما هو متوجب من أتعاب مع ما يستتبع ذلك من نتائج لجهة إبراء ذمة المصرف والحسابات والمخالفين المحتملين المتوارين، كما التضليل والإيحاء بأنه لا توجد مخالفات؛ ناهيك بفتح الباب واسعاً لطلب تقرير إضافي ثان يتم إبرام عقد جديد بخصوصه وتحديد مخصّصات إضافية تزيد من أعباء الخزينة ودون تحديد إذا ما كان يقتضي عندها العودة إلى مجلس الوزراء للاستحصال على موافقته، كما الاستحصال على إذن أو موافقة خاصة لعقد نفقة غير ملحوظة ومرصودة في الموازنة.

● كيف تم تحديد الدفعة الأولى من بدل أتعاب الشركة بنسبة 40% من قيمة العقد الإجمالية فيما المبلغ المترتّب في حال ارتأت أنه يتعذّر عليها اتخاذ قرار بدء المهمة هو 150,000 دولار أميركي؟

■ الحل يكمن في التقيّد بالأعراف والأصول العقدية المتبعة في كلّ الحالات المشابهة للتدقيق الجنائي التي تحدّد مرحلتين للتدقيق ينتج منهما تقريران: تقرير مرحلي يبيّن مراحل تقدم الأعمال والمعوقات التي تواجهها الشركة، وتقرير نهائي يبيّن نتائج التحقيق بصورة واضحة لا لبس فيها، وهما مشمولان بالأتعاب والمخصّصات المتوافق عليها أصلاً وسائر الأحكام الأخرى. وللدلالة، يمكن مراجعة أحد تقارير المماثلة من شركة كرول Kroll Independent audit related to (loans) contracted by ProIndicus S.A., EMATUM S.A. and Mozambique Asset Management S.A. - 23 June 2017). لذا، يصعب عندها التذرع بالمعوقات وبعدم إمكانية الوصول إلى البيانات أو المعلومات. مع الإشارة إلى أنه يقتضي في السياق نفسه إدراج شروط معلّقة أو تعلّق تنفيذ العقد واستحقاق الاتعاب وانقضاء المهل إلى حين تذليل العقبات. ولا يضير في أي حال، إلزام الشركة في تقريرها بتبيان وتحديد الأسباب والمعوقات التي حالت دون تنفيذ المهمة صراحة.

■ كان يقتضي تحديد الدفعة الأولى بقيمة 150,000 دولار أميركي لا غير؛ وعند الاقتضاء، سلفة على المصاريف.

المادة 2 (ب) التعويضات

■ حفاظاً على حقوق الدولة اللبنانية وأموالها، وإحقاقاً لمبدأ المساواة والتوازن العقدي، يقتضي منح وزارة المال الحق نفسه بإنهاء العقد بصورة مسبقة في حال عدم التمكن من الحصول على المعلومات التي تسمح بدء المهمة. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن أعمال التدقيق الجنائي تسمح عادةً بطلب معلومات والاستحصال على مستندات والاستماع إلى إفادات من جهات أخرى ذات صلة بالمهمة، وهذا ما هو غير متاح ومتوفر في العقد الحاضر ويقتضي لحظه بوضوح.

● لا يخوّل العقد إلا شركة الفاريز آند مارسال حق إنهاء الاتفاقية بصورة أحادية وذلك، بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرار بدء المهمة نتيجة لقصور إتاحة المعلومات مع إعطائها الخيار بالاستحصال على مبلغ 150,000 دولار أميركي زائد المصاريف، أو عدم فسخ وإنهاء العقد ومتابعته للحصول على المبلغ الكامل.

المادة 2 (ج)

● يلحظ العقد أن العميل (وزارة المال) يوافق على أن الاتعاب لا تشمل أي ضريبة مقتطعة أو أي ضرائب أخرى في لبنان وأن العميل (شركة الفاريز آند مارسال)، إلى الحد الذي تطبق فيه أي ضرائب من هذا القبيل في لبنان، هو من يتحملها. كما يسمح بأن تسدّد جميع المدفوعات المستحقة لشركة الفاريز آند مارسال من دون اقتطاع أو خصم لحساب أي ضرائب على الإطلاق.

■ يقتضي أن يوضّح العقد هنا عمّا إذا كان المقصود إعفاء شركة الفاريز آند مارسال من أيّ مترتبات ومتوجبات ضريبية، وفي هذه الحالة تسجل مخالفة دستورية مهمة كون المادة 82 تنص على أنه «لا يجوز تعديل ضريبة أو الغاؤها إلا بقانون». وتسجّل مخالفة ثانية متمثلة بالطعن بمبدأ المساواة أمام الضريبة والواجبات العامة المنصوص عنه في كل من الفقرة (ج) والمادة 7 من الدستور اللبناني ما يجعله قابلاً للطعن أمام المجلس الدستوري. وتسجّل أيضاً مخالفة ثالثة لمبدأ إقليمية الضريبة المكرّس بموجب المادة 3 من قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته) أو أي معاهدة ضريبية لتفادي الازدواج الضريبي يكون لبنان قد وقّعها مع الدولة التي تسجلت فيها الشركة أو اتخذت فيها مركزاً رئيساً (بعد تحديد تلك الدولة). وفي الحالتين تقتضي العودة إلى المجلس النيابي وكذلك في حال قرّرت وزارة المال تحمّل عبء، ووزر الضرائب المترتبة عوضاً عن الشركة. أما إذا كان هذا الإقرار ناتجاً عن أحكام معاهدة ضريبية لتفادي الازدواج الضريبي (هنا قد تكون الاتفاقية بين لبنان والإمارات العربية المتحدة الصادرة بالقانون رقم 42 تاريخ 1999/3/1 هي المرجحة نظراً لاتخاذ الشركة الموقّعة محل إقامة مختاراً لها في دبي ما يوحي أنها مسجلة هناك)، فيقتضي عندها الإشارة إلى ذلك بصورة واضحة وأكيدة في العقد والإلزام الشركة بإثبات تسجيلها وخضوعها للضريبة في الإمارات عملاً بأحكام المادة 7 من المعاهدة كما المادة 2 من قانون أصول المحاكمات المدنية والمادة 3(2) من قانون الإجراءات الضريبية. علماً بأن شركتَي «أوليفر وايمان» و«ك بي أم جي» لم تستفيدا من المعاملة التفضيلية نفسها.

المادتان 5 و7

● لقد وضع العقد قيوداً على نطاق وإمكانية نشر والإفصاح عن التقرير وحصرها بحالات معينة، كما في بعض الحالات اشترط موافقة شركة «الفاريز آند مارسال».

■ هذا مخالف لروحية وأهداف التقرير وللقوانين المرعية الإجراء، وخصوصاً لجهة نشر النتائج تطبيقاً لمبدأ الشفافية ولقانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 28 تاريخ 2017/02/10 الذي ينص على أنه «يحقّ لكل شخص، طبيعي أو معنوي، الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطلاع عليها، وفقاً لأحكام هذا القانون، مع مراعاة عدم الإساءة في استعمال الحق». ويدخل في هذا النطاق، المؤسسات العامة والهيئات الإدارية المستقلة وسائر أشخاص القانون العام (في حال اعتبرنا أنها لا تدخل ضمن استثنائي: (i) وقائع التحقيقات قبل تلاوتها في جلسة علنية، والمحاكمات السرية، والمحاكمات التي تتعلق بالأحداث وبالأحوال الشخصية؛ (ii) ما ينال من المصالح المالية والاقتصادية للدولة وسلامة العملة الوطنية). ويتوجب على الإدارة بموجب القانون نفسه أن تنشر حكماً على مواقعها الإلكترونية جميع العمليات التي بموجبها يتم دفع أموال عمومية تزيد عن 5 ملايين ليرة لبنانية.

المادة 9

● لحظت هذه المادة بنداً تحكيمياً ينص على إحالة أي خلاف أو مطالبة تنشأ عن العقد أو في ما يتعلق به، إلى قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية وتتم تسويته بموجبه.

■ عملاً بالمادة 762 من قانون أصول المحاكمات المدنية: «... يجوز للدولة ولأشخاص القانون العام أياً كانت طبيعة العقد موضوع النزاع اللجوء إلى التحكيم... إلا أن البند التحكيمي أو اتفاق التحكيم لا يكون نافذاً في العقود الإدارية إلا بعد إجازته بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناءً لاقتراح الوزير المختص بالنسبة إلى الدولة أو سلطة الوصاية بالنسبة إلى الاشخاص المعنويين من القانون العام». فهل جرى استصدار هكذا مرسوم بالخصوص المذكور؟

الملحق 1
(نطاق العمل/الإطار الزمني)

● لحظ هذا الملحق تسليم التقرير إلى العميل (وزارة المال) بعد 10 أسابيع من قرار البدء (أي بعد أربعة أسابيع كأقصى حدّ وفقاً للمادة 1 (ب)).

■ هذا غير منطقي وغير عملي وغير موضوعي ويتعارض تماماً مع الأعراف والأمثلة في العالم والحالات المشابهة، فالتدقيق الجنائي المحصور بموضوع معين، يستغرق عادةً أشهراً عدّة كونه يرتكز ويدقّق في كل تفصيل وشاردة وواردة وليس على أساس العينات كما هي الحال في التدقيق المحاسبي العادي.

الملاحظات
الحلول

مقال

وهم الاستثمارات المبدّدة

الامجد سلامة

في ظلّ الأزمة الاقتصادية الشديدة التي يواجهها لبنان اليوم، يصبح ضرورياً التنقيب في جذورها بحثاً عن حلول مستدامة تُطبّق على المدين المتوسط والطويل. إلا أنه عندما تقترن هذه الأزمة بتشظّي الحياة السياسية، كما هي الحال منذ عام 2005، يصبح صعباً تحديد الجذور حتى لو كانت واضحة، بل يصبح تحديد السياسات التي أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية من صلب التنافس السياسي وتتحول المسؤوليات عنها إلى مادة لتسجيل النقاط بين القوى السياسية، وليس إلى نقطة بداية لعكس مجرى الأمور. لذا، ثمة اعتقاد بأن الحديث عن حلول مستدامة ليس مطروحاً مع تحوّل النقاشات الاقتصادية في الفضاء العام إلى سجالات غير ذات جدوى بين القوى المتنوعة. حتى الآن، محور النقاشات يتركّز حول التجاهل أو الدفاع عن راسمي السياسات الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية، في مقابل الهجوم عليهم ولو بخجل. أبرز الذرائع الحاضرة في أدبيات المدافعين هي حجّة «تبديد الاستثمارات» التي مُنحت للبنان منذ ما بعد عام 1992 عن طريق الخوض في النزاعات والحروب والدفع باتجاه عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

هذه الحجّة بالتحديد، تظهر نقطة الضعف الكبرى للنهج الذي رسم السياسات الاقتصادية للعقود الثلاثة الماضية. فمصطلح «الاستثمارات» الذي أُغرق به الإعلام المحلي منذ مطلع التسعينيات، لم يكن يُستعمل في موقعه الصحيح. فالاستثمار هو أصل، أو عنصر تمّ الحصول عليه بهدف تولّيد الدخل أو رفع ثمنه. بهذا المعنى، يشير رفع الثمن إلى زيادة في قيمة الأصل بمرور الوقت. عندما يشتري الفرد سلعة كاستثمار، فهو لا يقصد استهلاكها، بل استخدامها في المستقبل لتكوين ثروة. وعندما يستثمر الفرد في أصل ما، فإن الهدف زيادة قيمته. باختصار، يتمحور الاستثمار دائماً حول إنفاق بعض الأصول الأخرى في اللحظة الآنية (الوقت أو المال أو الجهد) أملاً في تحقيق عائد مستقبليّ أكبر مما استثمره في «الأصل». إذاً الاستثمار يتمحور حول تحقيق قيمة مضافة من خلال تملّك واستخدام الأصول وتطويرها. وبشكل عام، يمكن أيضاً اعتبار أي إجراء يتمّ اتخاذه على أمل زيادة القيمة المضافة المستقبلية استثماراً.

> معظم ما يوصف بانه استثمار ما هو إلا تمويلٌ لعجز مؤسسة كهرباء لبنان الناتج عن استهلاك المحروقات لتشغيل معامل الكهرباء. كلفة هذا العجز العالية، أتت بسبب الحفاظ على سعر صرف مرتفع لليرة اللبنانية مقابل الدولار. بينما الاستثمار في تطوير الشبكات والمعامل كان محدوداً جدًا

النيوليبرالية والاستثمار

الموجة النيوليبرالية التي عصفت بالعالم منذ منتصف الثمانينيات، قلّصت حدود تعريف الاستثمار. أشاع النيوليبراليون التشخيص القائل بأن الإنفاق الاجتماعي وتدخّل الدولة يتعارضان مع الرخاء الاقتصادي، حتى لو أدّى هذا الانفاق إلى زيادة مستوى التعليم ورفع الظروف الصحية للسكان، مع كل ما يحمله هذان العاملان من قيمة مضافة للإنتاج الاقتصادي. لذا، وُصفت الدولة بأنها مصدر مشاكل في العديد من البلدان، بحسب جاين جنسون في دراسة بعنوان «نشر الأفكار لما بعد النيوليبرالية». وقلّل الليبراليون الجدد، على الصعيدين الدولي والمحلي، من أهمية دور الدولة وعزّزوا «التعديلات الهيكلية» التي من شأنها أن تجعل توزيع الثروة عبر قوى السوق، وتجعل الأسر مسؤولة عن فرصها الخاصة للنجاح وتحقيق الرفاهية، وترمي مسؤولية تأمين شبكات الأمان الاجتماعي على كاهل المجتمع. وكجزء من أجندة الإصلاح النيوليبرالية، بدأ فهم الوطنية والترويج لها على أنها مجرد اندماج فردي في السوق. وفي الوقت نفسه، كجزء من عملية «التعديلات الهيكلية»، يتم سحب الحقوق الموحّدة، التي تؤمّنها استثمارات الدولة في المجتمع، تدريجاً من العمال والطبقات الفقيرة، وتستبدل بالمشاريع الخيرية التي تؤمّنها أطراف ثالثة غير قوى السوق والدولة.

نموذج استثمار ما بعد الحرب

في لبنان، حين يتحدّث المدافعون عن السياسات الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية، عن الاستثمارات، يقصدون في العادة، أموال إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية، وأموال مؤتمرات المانحين (باريس واحد واثنين وثلاثة) ومؤتمر سيدر (الفرصة الكبرى الضائعة!!). سرعان ما يتبيّن أن تعريفهم للاستثمار يستمدّ شرعيته من الجذور النيوليبرالية لمشروع الرئيس رفيق الحريري. فهو تعريف يستثني الإنفاق على قطاعات ذات طابع اجتماعي رغم أنها تنطوي على فرصة لخلق قيمة اقتصادية مضافة، كالتعليم والصحّة مثلاً اللذين أقصيا بشكل ممنهج من فاتورة الإنفاق العام. وحتى مع إقصاء كهذا، فإن ما حقّقته هذه السياسات لم يكن له أي قيمة استثمارية حقيقيّة.

يقول غسان ديبة، في دراسة بعنوان «المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية في لبنان ما بعد الحرب»، إنه يمكن تقسيم المساعدات الخارجية في لبنان ما بعد الحرب إلى مرحلتين، كل واحدة تحمل سمات مميزة ذات آثار بعيدة المدى على تطور المسارات الاقتصادية ما بعد الحرب الأهلية. ففي المرحلة الأولى التي استمرت بين عامَي 1992 و1997، تم توجيه المساعدات الخارجية بشكل أساسي نحو توفير الموارد لمشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب. بينما شهدت المرحلة الثانية انطلاقاً من عام 1997 تحولاً نوعياً في كيفيّة استخدام المساعدات الخارجية. فتحوّل تدفّق الأموال من تلبية احتياجات إعادة الإعمار، إلى تلبية احتياجات تأمين الاستقرار المالي واحتياجات تأمين التوازن في ميزان المدفوعات. وسمح هذا التحول للحكومة بالتدخل في سوق صرف القطع الأجنبي، والحفاظ على فوائض ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، ما خفّض أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، ووفّر السيولة والثقة اللازمتين لمواصلة الحكومة اقتراض الأموال من المصارف التجارية المحلية والمستثمرين الأجانب». والأهم من ذلك، يضيف ديبة: «سمح هذا التحول في اتجاه دفق المساعدات الخارجية للحكومة بتجنب الأزمات المالية والنقدية في عام 2002. ومع ذلك، كانت كلفة هذا التحول النوعي كبيرة لجهة الإدارة المالية، وتحويل الأموال من إعادة الإعمار، وزيادة التبعية للاقتصاد اللبناني للمساعدات الخارجية لأغراض تأمين الاستقرار المالي والنقدي».

عملياً، لا يمكن وصفُ أيّ من مرحلتَي تدفق أموال المساعدات على لبنان، بالاستثمارات تبعاً للتعريف التقليدي. فتمويل إعادة الإعمار لم ينتج منه تمويل حقيقيّ لتطوير البنى التحتية في لبنان. لا بل تُظهر الأرقام أن ما ضُخّ في شبكات البنى التحتية والخدمات، متواضع نسبة إلى حجم الإنفاق العام في البلاد. فمثلاً الرقم الذي يُرمى عن استثمارات وُضعت في الكهرباء، لم يكن لاستثمارات حقيقيّة بل عبارة عن أكلاف تشغيليّة. معظم ما يوصف بأنه استثمار ما هو إلا تمويل لعجز مؤسسة كهرباء لبنان الناتج عن استهلاك المحروقات لتشغيل معامل الكهرباء. كلفة هذا العجز العالية، أتت بسبب الحفاظ على سعر صرف مرتفع لليرة اللبنانية مقابل الدولار. بينما الاستثمار في تطوير الشبكات والمعامل كان محدوداً جدّاً. أمّا المرحلة الثانية من تدفّق المساعدات، فلم تُستثمر أبداً إذا اقرّبنا بتوصيف ديبة لتعريف الاستثمار، بل وُضعت في خدمة الخطة الهرمية الاحتيالية (بونزي) التي طبّقها القائمون على إدارة الاقتصاد اللبناني في سبيل الحفاظ على سعر صرف مرتفع لليرة اللبنانية وخلق قدرة استهلاك مضخّمة للمقيمين ترسم صورة ازدهار وهمي لاقتصاد يتم تدمير قطاعاته المنتجة بشكل منهجي. وفي المقابل حَرَمَ راسمو السياسات الاقتصادية، عموم اللبنانيين من الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم والطبابة المجانيّتَين على أقل تقدير)، والتي يمكن تصنيفها كاستثمارات. كان ذلك يتمّ تحت عناوين نيوليبرالية مختلفة تخدم هدف تصنيف الاستثمارات في هذه القطاعات، باعتبارها نفقات زائدة تضر بالماليّة العامة، وخصوصاً بعد عام 2001 حيث شارف لبنان على الدخول في أزمة شبيهة للأزمة اليوم.

إذاً أين الاستثمارات التي بُدّدت في أتون الصراعات وعدم الاستقرار؟ في الحقيقة لا يصحّ إسباغ صفة الاستثمارات على الأموال التي أُنفقت. لا يمكن توصيف هدف الدفق المالي بعد الحرب الأهلية بخلق القيمة المضافة في الاقتصاد اللبناني. وفي المقابل يمكن تفسير ما حصل، باعتبار أن الولايات المتحدة (الدولة المركزية في منظومة الاقتصاد العالمي) وحلفاءها الإقليميين رعوا ضخّ الأموال بعد الحرب الأهلية لضمان بناء منظومة مالية واقتصادية تثبّت شكل التسوية التي حكمت لبنان ما بعد الطائف ضمن سياق نيوليبرالي. لذا، لم يستثمر أحد في تنمية لبنان وشعبه، لا الدول المانحة ولا الجهات المقرضة ولا القيّمون في لبنان على رسم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية. يمكن الجزم بأنّه لا توجد أي استثمارات بُدّدت، بينما طرح الحلول المستدامة يجب أن يولد من رحم دراسة مسار فشل السياسات التي أتُبعت بعد عام 1992، والأهم دراسة علاقتها العضوية بارتباطات لبنان بالدول التي أمّنت الأموال وأشرفت على إنفاقها.

قراءات

ورقة عمل

التسوّر بالكارثة

هل تدعم المساعدات الدوليّة النخبة بدلاً من المواطنين؟

بيّنت انفجار بيروت فشل التسوية السياسية الذريع في تأمين نظام حوكمة فعّال. فلم يكتفِ نظام الحكم الطائفي في لبنان بعجزه عن تقديم الخدمات إلى الشعب بعد عقود من الإفراط في تخصيص الموارد للحفاظ على شبكات واسعة من الزبائنية. والانفجار الذي وقع أحدث مثال على كيفية تعريض حياة هذا الشعب للخطر. وفي ظلّ التضخم الحادّ والجوع اللذين يلوحان في الأفق، يفرض حجم الأزمات المتعددة اتخاذ إجراءات سياسية فورية وحاسمة من جانب نخبة سياسية أثبتت عدم رغبتها وعدم قدرتها على إعادة تجديد الطريقة التي تحكم بها البلاد

سامي عطاالله *
منير مهملات **
سامي زغيب ***

هزّت كارثة 4 آب مدينة بيروت والمشهد السياسي في لبنان، فاستقالة حكومة رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب التي تلت الانفجار أسفرت عن إعادة تنظيم عملية توزيع السلطة السياسية. تشكّل إعادة تنظيم السلطة هذه سحب ما تبقى من دعم سياسي لخطة التعافي المالي التي صاغتها الحكومة المنتهية ولايتها ومجموعة الاستشارات المالية لازارد Lazard. فقد انسحب أعضاء فريق المستشارين الماليين الذين كانوا يعدّون الخطة، الواحد تلو الآخر، نتيجةً لما تعرضوا له من ضغط سياسي مارسته النخب الطائفية ومجلس النواب وجمعية المصارف اللبنانية.

لا تواجه هذه النخب والقطاع المصرفي حالياً سوى مقاومة سياسية بسيطة للتصدي للأفكار التي تطرحها من أجل حلّ الأزمة المالية. فباستقالة حكومة دياب ومستشاريها، استقال آخر المدافعين عن المطلبين الأساسيين اللذين صيغت على أساسهما خطة التعافي المالي:

- أولاً، مساهمة منصفة من المستفيدين من السياسات المالية التي اعتُمدت في المراحل السابقة.
- ثانياً، تجنّب خصخصة أصول الدولة التي ستفاقم عدم المساواة.

هذان المطلبان معرّضان للخطر أكثر من أي وقت مضى، ما سيؤدي إلى إطالة أمد الأزمة على حساب المجتمع ككل. فبعد أشهر من الجدل بشأن الخطة التي شكّلت نقطة انطلاق للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لم يعُد في وسع أي طرف إلا المجتمع الدولي الضغط لتكون الخطة نقطة انطلاق للتعافي.

لقد استرعى انفجار بيروت انتباه القادة في جميع أنحاء العالم إلى حالة الاستياء السائدة في لبنان. فسارع دبلوماسيون ووزراء ورؤساء دول لزيارة مرفأ المدينة والمسؤولين اللبنانيين، وقدّم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خطته الإصلاحية مصحوبة بتهديدات صريحة بفرض عقوبات على النخب السياسية في حال استمرار التقاعس عن العمل.

في الواقع، لبنان موعود بمليارات الدولارات من المساعدات والتحويلات المالية للتخفيف من الآثار المدمرة للانفجار التي تقدّر بنحو 4 مليارات دولار من الدمار المادي و3,2 مليارات دولار من الخسائر في النشاط الاقتصادي. إلا أنه في إطار الاقتصاد السياسي المعقّد في لبنان، قد تخدم هذه المساعدات النخب السياسية لا المواطنين. وتجنباً لقيام هذه النخب باستغلال الكارثة التي حلّت ببيروت وسكانها، يجب أن يقترن تقديم المساعدات الدولية الهادفة إلى إعادة إعمار البنية التحتية العامة بشرط وجود برنامج موثوق به من صندوق النقد الدولي، ينطوي على خطة للتعافي الاقتصادي والمالي تحمي الناس من إطالة غير مبررة للأزمة.

مواجهة سياسية بين رؤى متنافسة

يستلزم تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الدعم المالي الدولي تحليلاً للدوافع التي تُسيّر ذوي المصالح والجهات السياسية في الساحة المحلية. وفي ما يتعلق بخطة التعافي، يغرق لبنان في مواجهة سياسية بين مجموعتين من ذوي المصالح تتبنّيان مسارين مختلفَين اختلافاً جذرياً: فالتعافي هو رفع القيود المفروضة على حسابات رأس المال من خلال استعادة الودائع، واعتماد نموذج للنموّ الاقتصادي المستدام. لذا، إن السؤال المحوري لهذه المواجهة هو: كيف تُموَّل وتُوزَّع أعباء الخسائر المتراكمة؟

اتت هذه الأطراف برؤيتين متنافستين، ففي الرؤية الأولى، تبنّى المستشارون الحكوميون رؤية استندت إلى توجيهات Lazard ثم اكتسبت طابعاً رسمياً في خطة التعافي المالي التي صدرت عن الحكومة المنتهية ولايتها. وتنطلق هذه الخطة من ميدانين متمايزَين عن الخطط الأخرى:

- أولاً، تُقرّ بالحاجة الملحة إلى التمويل الخارجي للحدّ من التضخّم وضمان استيراد السلع الأساسية وتخفيف القيود على حسابات صغار المودعين لتيسير النشاط الاقتصادي والتخفيف من حدّة التوتر الاجتماعي.
- ثانياً، في محاولة لتوزيع الأعباء بشكل منصف بين مختلف الأطراف المعنية مثل كبار وصغار المودعين وغير المودعين، تطالب الخطّة بمساهمة أصحاب الأسهم في المصارف وكبار المودعين في تمويل الخسائر. وتحديداً، أن تُستخدَم الأسهم المصرفية (الرساميل) لتغطية الخسائر في موازنات المصارف. ثم يخضع 2% من أصحاب الودائع الكبرى (الذين استفادوا بشكل غير منصف من السياسات المالية) لعملية تحويل قسري لودائعهم إلى أسهم مصرفية ما سيؤدي إلى تخفيف الطلب الكلّي على الأوراق النقدية بالدولار، وإلى رفع القيود المفروضة على الودائع الصغيرة والحدّ من التضخم.

> **رغم جميع المخاطر والعيوب التي قد تشوب برنامج صندوق النقد الدولي القائم على خطة التعافي المالي، يمكن لهذا البرنامج أن يحدّ من وصول النخبة السياسية إلى أموال الدولة وموادها**

وفي المقابل، تصدّى ذوو المصالح النافذون لخطة التعافي المالي، فقدّمت جمعية المصارف اللبنانية رؤية بديلة لمعالجة الخسائر وضغطت لكي يعتمدها صنّاع القرار المحليون والدوليون. وفي محاولة للتخفيف من خسائر القطاع المصرفي، دعت إلى تغطيتها عبر خصخصة أصول الدولة مثل احتياطيات الذهب والشركات المملوكة من الدولة مثل طيران الشرق الأوسط، أي أنه سيتم تجديد الودائع المحجوزة من خلال عائدات الأصول المخصخصة التي ستُضخ في «صندوق فسخ الدين». وإذا لم تُنتج هذه الأصول ما يكفي من العائدات لتغطية الخسائر، تُصادر عندئذٍ لمصلحة المودعين.

لقد أدركت جمعية المصارف أن أفضل طريقة لعرقلة خطة التعافي المالي هي في طلب دعم البرلمان الذي شكّل عبر لجنة المال والموازنة «اللجنة لتقصي الحقائق» تضمّ أعضاء من أبرز الأحزاب السياسية (إبراهيم كنعان [التيار الوطني الحر / رئيساً]، ونيكولا نحاس [حركة العزم بقيادة أمل]، وعلي حسن خليل [حركة أمل] وسمير الجسر (تيار المستقبل) وعلي فياض (حزب الله) وإيدي أبي اللمع (القوات اللبنانية) وميشال معوض (حركة الاستقلال) وجهاد الصمد (تيار الكرامة) وفيصل الصايغ (الحزب التقدمي الاشتراكي).

عملت هذه اللجنة على تحديد «القيمة الحقيقية» لخسائر مصرف لبنان والقطاع المصرفي، من خلال تغيير طريقة احتسابها؛ فأعيد تقييم خسائر الديون المستحقة بعد عام 2027 بسعر الصرف الرسمي البالغ 1515 ليرة لبنانية للدولار الأميركي عوضاً عن 3500 ليرة لبنانية للديون المستحقة قبل ذلك التاريخ. في ظل ترقّب مشكوك فيه لاستعادة الليرة اللبنانية قيمتها مع مرور الوقت. ثم خُفّض عدد وقيمة القروض الحكومية المتعثرة.

تشكل الخطة حالة من الممكن أن تكون الأولى من نوعها عالمياً، حيث يُضعف فيها البرلمان الموقف التفاوضي لحكومته من خلال اقتراح خفض أقل للدين الحكومي (60% في نسخة مبكرة من خطة البرلمان مقابل 75% في خطة الحكومة).

فبهذه الطريقة، تحدّد خطة البرلمان «القيمة الحقيقية للخسائر» بنحو 33 مليار دولار فقط، ما من شأنه أن يحول دون تعثّر المصارف فعلياً، إذ تحافظ على بعض من رساميلها. وادى الخلاف العلني بين مجلس النواب وجمعية المصارف اللبنانية ومناصري خطة التعافي المالي، حول الأرقام والخسائر، إلى إعاقة اعتماد برنامج سريع لصندوق النقد الدولي، علماً بأن معظم الإجراءات الإصلاحية الواردة في الخطة تتطلب موافقة البرلمان، لذا لا يرجح أن تُقَرّ في إطار التركيبة السياسية الحالية للسلطة.

لكن الأهمّ هو أن الضرورة الملحة لاعتماد برنامج مع صندوق النقد الدولي قد تغيّرت. ففي حين لم تكن أي «حكومة صديقة» مستعدة لتقديم المساعدة، أدّى تدفق المساعدات الأجنبية بعد وقوع الانفجار إلى تغيير حسابات النخب السياسية. وتبيّن هذا التغيير من خلال تعبير الرئيس ميشال عون عن نظرة نجيب ميقاتي، وياسين جابر [حركة أمل]، وعلي حسن خليل [حركة أمل] وسمير الجسر (تيار المستقبل) وعلي فياض (حزب الله) وإيدي أبي اللمع (القوات اللبنانية) وميشال معوض (حركة الاستقلال) وجهاد الصمد (تيار الكرامة) وفيصل الصايغ (الحزب التقدمي الاشتراكي).

عملت هذه اللجنة على تحديد «القيمة الحقيقية» لخسائر مصرف لبنان والقطاع المصرفي، من خلال تغيير طريقة احتسابها؛ فأعيد تقييم خسائر الديون المستحقة بعد عام 2027 بسعر الصرف الرسمي البالغ 1515 ليرة لبنانية للدولار الأميركي عوضاً عن 3500 ليرة لبنانية للديون المستحقة قبل ذلك التاريخ. في ظل ترقّب مشكوك فيه لاستعادة الليرة اللبنانية قيمتها مع مرور الوقت. ثم تعديل المعايير المحاسبية الخاصة بالمصارف. فمثلاً، سيتعيّن تقييم الأصول المصرفية، ولا سيما الدين الحكومي، بالقيمة السوقية لا بالقيمة الأسمية من أجل خفض قيمة الخسائر التي تكبّدتها سندات الخزينة المتعثرة. وبهذه الطريقة، ستعكس الموازنة العمومية الخاصة بالمصارف القيمة الحالية لتلك الأصول بدلاً من السعر الأصلي المدفوع. كذلك تطالب بتخفيف تفاوت قيمة العملة عن طريق تعويم الليرة اللبنانية مقابل الدولار والتخلّص من ربطها به. وستفوق الالتزامات المعاد تقييمها وفقاً لسعر الصرف الجديد ما يقابلها من أصول بشكل فادح.

وفي هذه المرحلة، سيضطر العديد من المصارف إلى شطب الرساميل لتغطية الخسائر وإعلان الإفلاس. وسيتعرض القطاع بأكمله للضغوط من أجل إعادة الهيكلة. وستُجرى تعيينات جديدة في مجالس إدارة المصارف وفي جمعية المصارف على الأرجح. وسيكون ضرورياً تعزيز الإشراف على المصارف ما سيتيح فرصة حقيقية للتغيير. وسيبقى أمام المصارف خيار إعادة الرسملة من خلال عائدات بيع الأصول الخارجية، مثل الفروع الدولية المربحة، أو نقل الملكية إلى المودعين. وسيترافق هذا الأمر مع عملية إنقاذ داخلية من قبل كبار المودعين الذين سيضطرون في نهاية المطاف إلى تغطية الخسائر المتبقية - مساهمة أصحاب الودائع التي تتجاوز 500 ألف دولار على سبيل المثال، الذين استفادوا بشكل غير منصف من السياسات المالية السابقة. ومن شأن ذلك أن يعرّض أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين في المصارف، بمن فيهم من سياسيين، للملاحقة القانونية.

ومن شأن إجراءات التعديل المالي أن تقوّض الأليات التي تعتمدها النخب السياسية في إعادة التوزيع على أساس الزبائنية. فعلى سبيل المثال، ستؤدي إجراءات التقشف في الإدارة العامة إلى تجميد التوظيف في القطاع العام، في حين أن أنظمة الأجور والمعاشات ستؤثر سلباً على جاذبية وفعّالية استخدام مؤسسات الدولة الرسمية كأدوات لممارسة المحسوبية. والمثال الأخر هو إصلاح عملية الإشراف على المشتريات العامة وتنظيمها، ما سيحول من دون تمكّن النخب السياسية من شراء الناخبين من خلال عقود أشغال البناء العامة المضخّمة.

هذه أبرز الإصلاحات التي قد تنطوي عليها خطة التعافي المالي وأي برنامج لصندوق النقد الدولي. والتحسينات في الامتثال الضريبي، ورفع الضرائب على الأرباح والثروة والدخل المرتفع، فضلاً عن تعزيز مؤسسات الرقابة، مثل ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، قد تثبت فعّاليتها في كبح الفساد وإعادة توزيع الأموال العامة على أساس الزبائنية. في الواقع، رغم جميع المخاطر والعيوب التي قد تشوب برنامج صندوق النقد الدولي القائم على خطة التعافي المالي، يمكن لهذا البرنامج أن يحدّ من وصول النخبة السياسية إلى أموال الدولة وموادها.

ارتفاع كلفة الحكم

كلفة رفض الخطة، رغم الاهتمام الدولي المتجدد، باهظة وغامضة النتائج. أما البديل الذي اقترحته اللجنة النيابية وجمعية المصارف اللبنانية فهو في أفضل الأحوال غير مستدام وسيؤدي إلى اشتداد حدّة الأزمة. ورغم ما تحمله الخطة من تهديدات للنخب السياسية، فالنية وراء الرغبة الواضحة في قبول هذه الكلفة ليست واضحة المعالم.

ببساطة، لن تنجح عمليات الهندسة المالية التي تقودها الدولة والاستعاضة عنها بآليات محسوبية خاصة. وقد غيّر مقدمو الخدمات الطائفيون استراتيجيتهم ببساطة من توفير فرص العمل إلى توفير الكوابح الغذائية.

على المدى المتوسط، ستؤدي الهجرة الجماعية إلى تغذية الآليات نفسها التي أبقت مخطط بونزي على قيد الحياة حتى العام الماضي. وفيما ستسعى الطبقة الوسطى المتعلمة للحصول على فرص العمل في الخارج لدعم أقاربها في الوطن، سيتراجع الاستهلاك المحلي وقد تصبح التحويلات جنباً إلى جنب مع المساعدات الخاصة والعامة، مرة أخرى، العمود الفقري للنموذج الاقتصادي اللبناني. وسيؤدي ذلك إلى تشتّت الجزء الأكبر من معارضي النخب الحزبية، وستتسبّب الهجرة بإفراغ لبنان من أهم موجوداته وأكثرها قيمة: شعب لبنان وأفكاره وروح المبادرة الفردية.

> **الرواية الشائعة لخطة جمعية المصارف والبرلمان هي حماية المودعين وحفظ الثروات الخاصة من أيدي الحكومة الجشعة. لكن الواقع هو أن خطتهما تسعى الى الإمعان في تعرية غير المودعين من أملاكهم لمصلحة كبار المودعين**

لا تنتظروا الإصلاح، انتظروا التسوية

عندما تكون كلفة الانتظار، باعتبارها الفرصة البديلة، مخيفة وعندما تتعاظم كلفة الحكم لدرجة لا يمكن التنبؤ بها، ما الفائدة من شراء الوقت؟

لا تركّز المعركة السياسية الحالية على إيجاد حلّ للتحديات التقنية المتعلقة بكيفية توزيع مكاسب وخسائر الإصلاح. فباستقالة فريق المستشارين الماليين الذين صاغوا خطة التعافي المالي يظهر أن المشكلة لا تكمن داخل النظام، إذ إن الحلول التقنية متوفرة وكذلك الأشخاص المدعوون إلى تنفيذها. المشكلة هي النظام.

من خلال شراء الوقت، راهنت النخب السياسية على فرص الضغط دولياً للحصول على الدعم السياسي والمالي. وقد بدأ مبادرة البطريرك الماروني إلى الالتزام بحياد لبنان في وجه نزاعات الجوار، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية والأطراف السياسية المحلية، مثالاً حديثاً وبارزاً على هذه الجهود. فقد أثارت تصريحاته جدلاً حول انتهاء الرأي العام عن الحاجة إلى حلول فورية لتدهور مستوى العيش وربط مصير البلاد الاقتصادي بعوامل جيوسياسية. وأثبتت البيئة الجيوسياسية المتغيرة في أعقاب الانفجار أن هذه الرهانات صائبة.

وبالنسبة إلى النخب السياسية، سيفوق مردود هذا التحول في التسوية السياسية للمنطقة مردود أي تطورات سياسية محلية. فمع إغراق تجار الصرافة بأموال المانحين وبتحويلات المغتربين لتجديد موارد المصارف، ومع مشاريع البنية التحتية المتوقعة التي تعيد إحياء شبكات المحسوبية، قد يؤدي تزايد الاهتمام الدولي والمساعدات الخارجية إلى درء ما تبقّى من ضغط لتطبيق الإصلاح.

التسوّر وراء الكارثة

في غضون ذلك، يدفع المواطنون اللبنانيون الثمن مرة أخرى. فمع تشكيل حكومة جديدة، ستستمر النخب السياسية في محاولة إنقاذ 2% من الأثرياء من خلال الأصول التي يملكها اللبنانيون كافة. أما الجهود المبذولة لتجنب الخصخصة والمطالبة بمساهمة من كبار المودعين، كما ورد في خطة التعافي المالي، فقد فشلت في جذب الدعم السياسي والشعبي اللازم في صفوف النخب الحزبية. وسوف تتحول الأموال الربيعية المتراكمة خلال سنوات النهب وبطريقة سحرية إلى أصول تملكها الدولة فيما سيعجز معظم المودعين عن الوصول إلى مدّخراتهم لسنوات عديدة.

أما النخبة السياسية التي تستفيد من قطاع مصرفي لا يرحم، فستنقذ نفسها على حساب كل من المجتمع والاقتصاد، وكذلك على حساب قدرة أي حكومة على الإصلاح. وفي غياب الإصلاحات، حتى المساعدة المالية، من دون برنامج صندوق النقد الدولي، لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة. فتوفير الأموال من دون إصلاح هو أشبه بملء مصفاة بالمياه.

ويجب على الجهات المانحة والجهات الراعية صاحبة النوايا الحسنة أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها لدى بذل أي جهود رامية الى تصميم برامج دعم جديدة او مراجعة البرامج القائمة. وفي هذا السياق، يجب على الجهات المانحة أن تدعم بقوة المبادئ التي تنطوي عليها خطة التعافي المالي من أجل تجنب تبديد أموالها الآتية من دافعي الضرائب وعدم إطالة أمد الوعكة التي يعاني منها لبنان عن غير قصد. والضغط من أجل الإصلاح ينبع إلى حد كبير من حاجة النخب السياسية إلى تحرير الودائع المصرفية، سواء ودائعها أو ودائع أنصارها. ومع إبقاء هذه الفكرة في الأذهان، يجب تطبيق المبادئ التالية كشرط للدعم المالي:

- يجب أن تتم عمليات الإغاثة الفورية من خلال مقدّمي خدمات مستقلين فقط، وليس من خلال المنظمات الحزبية.
- لا يجوز تنفيذ أي مشاريع خاصة بالبنية التحتية العامة ما لم تقدم النخب السياسية التزامات صادقة بأن خطتَي الخصخصة الصادرتين عن جمعية المصارف اللبنانية والبرلمان غير مطروحتين، وذلك لتجنّب تحويل الممتلكات العامة الممولة من المانحين إلى جيوب النخب.
- يجب ربط أي برنامج دعم مشروط ببرنامج موثوق به مع صندوق النقد الدولي.
- لا ينبغي أن تمرّ أموال برامج الدعم لمنح قروض إعادة بناء الممتلكات الخاصة عبر المصارف التجارية التي لها علاقات سياسية، بل عبر آليات تمويل مستقلة.
- نظراً إلى الفساد المستشري في أبرز مؤسسات البنية التحتية، وتحديداً مجلس الإنماء والإعمار، لا بدّ من أن تقوم مؤسسات مستقلة بتصميم مشاريع البنية التحتية العامة وتنفيذها.

لا يجوز للنخب السياسية أن تتسترّ وراء الكارثة. ويجب على المجتمع المدني النابض ووسائل الإعلام المحلية في لبنان أن تستمرّ في التدقيق عن كثب في الصفقة الكبرى التي تُحاك للبلاد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في تواطئه بإعادة إرساء النظام السائد والتوقف عن دعم الأحزاب التي تمسك بها النخبة السياسية.

انجك بوليغان - المكسيك

* المدير التنفيذي في المركز اللبناني للدراسات
** باحث رئيسي في المركز اللبناني للدراسات
*** باحث في المركز اللبناني للدراسات

مقال

لا سيادة سياسيّة بلا سيادة اقتصاديّة

زياد حافظ *

الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بالمشهد الاقتصادي واستمرار الأزمة، وعن أثر التطبيع الخليجي على المستقبل الاقتصادي اللبناني، أمر سهل نظرياً بينما قد يكون مستعصياً على الصعيد العملي والتنفيذي. في الحقيقة إن طبيعة وجذور الأزمة والحلول يمكن مقاربتها بخطّة عملية واضحة الملامح تستند إلى أفق نظري وسياسي في آن واحد وهي تتضمن آليات يجب إعادة إحيائها للخلاص. فلبنان، رغم كل ما يمرّ به، لا يستطيع أن يتعافى فحسب بل قد يكون على مشارف نهضة اقتصادية لم يشهدها في تاريخه المعاصر.

لكن، وما أدراك ما الـ«لكن»، هناك معضلة قد تجعل جميع الحلول المعروضة حبراً على ورق وهي فقدان الإرادة أوّلاً أو أخيراً. أما العوامل الرديفة كـ«المجتمع الدولي» أو «الدعم العربي» فما هي إلاّ أعذار يتسلّح بها كل من لا يريد تحمّل المسؤولية.

لذا، فلنعد النقاط الرئيسَة للحلول المطروحة؛ الأزمة في ظاهرها الآنيّ أزمة في البنية الاقتصادية حيث الطابع الريعي طغى على الطابع الإنتاجي، وبالتالي لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد. هذا الأمر يتطلب تحرير موارد مالية من قبل الدولة لإعادة تأهيل البنى التحتية كي ينطلق الاقتصاد الإنتاجي. غير أن تحرير هذه الموارد صعب في ظلّ الأزمة المالية القائمة التي تعود إلى حجم الدين العام وتداعياته على الاقتصاد بشكل عام وعلى نفقات الدولة والسياسة المالية والنقدية التي يجب اتخاذها.

مسألة الدين العام تتطلّب إعادة هيكلته بشكل يخفّض أعباءه إلى نسب متواضعة من الموازنة العامة. هذا يعني مراجعة أساس أو رأسمال الدين، وإعادة جدولته، وإعادة النظر في الفائدة. لكن الدين العام المتمثّل بسندات الخزينة يحمله بشكل أساسي القطاع المصرفي بشقّيه العام أي حاكمية مصرف لبنان، والخاص أي جمعية المصارف اللبنانية. هذا القطاع مسؤول مباشر وأساسي وإن لم يكن الوحيد عن تفاقم الدين. فالشريك في الجريمة التي ارتكبت بحقّ لبنان لم تكن لتحصل لولا الغطاء والمشاركة المباشرة للقوى السياسية التي تولّت مسؤولية الحكم منذ حقبة الطائف. والواقع الحالي هو أن القطاع المصرفي أصبح قاب قوسين، بل في رأينا في حالة إفلاس جماعي. لذا، تجب إعادة هيكلة القطاع لتحقيق هدفين أساسيين:

- الهدف الأول إعادة الثقة بين المودع والمصرف، وهذا شرط لا بد منه لقيامة القطاع.
- الهدف الثاني إعادة تكوين قطاع مصرفي يتناسب وينسجم مع توجّهات البلاد على الصعيد المالي والنقدي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي.

إعادة هيكلة القطاع المصرفي بدءاً من الحاكمية ووصولاً إلى جسم القطاع تتطلب إجراءات جذرية كإقالة الحاكم وإعادة تشكيل الجسم الإداري لمصرف لبنان، وخفض عدد المصارف مع دور أساسي للدولة في ملكية المصارف. نعم، هناك حدّ أدنى من التأميم المطلوب لإعادة بناء القطاع المصرفي لأن المسؤولين الحاليين في ذلك القطاع أخلّوا بالأمانة وأظهروا عدم كفاءة تمكّنهم من الاستمرار. السؤال هنا كيف ستقارب الحكومة المقبلة هذه المسألة ضمن الخطوط الحمر التي تمنع أي مراجعة جدّية؟

من جهة ثانية، هناك سلّة من الإجراءات التي يروّج لها «حزب المصارف» الساعي إلى التفلّت من مسؤوليته المباشرة في الخراب الاقتصادي، وهي تقضي ببيع ممتلكات الدولة لتسديد القسم الأكبر من الدين العام بحجّة أنه الحلّ الوحيد لتسديد حقوق المودعين. لسنا في إطار المساجلة مع هذا الطرح الذي نرفضه شكلاً ومضموناً لأنه يكافئ المتقاعس ويعاقب البريء فحسب، بل لأن هذا الحل هو بمثابة عدوان على سيادة الدولة في الملكية العامة وعدوان على مصادر القوّة الاقتصادية للدولة. رغم ذلك هناك من يروّج لهذا الطرح ليتهرّب المسؤولون عن القطاع المصرفي من مسؤولياتهم المدنية والجنائية.

الحلول في رأينا جاهزة لكنها تحتاج إلى القرار السياسي. هنا قد يكمن الاستعصاء في الحصول على القرار بسبب ما يُسمّى التركيبة السياسية القائمة في لبنان على قاعدة التوافق بين المكوّنات الأساسية. وبما أن الفساد يشمل معظم القوى السياسية في المكوّنات فتقوم قيادة تلك المكوّنات بحماية نفسها عبر حماية بعضها البعض. فالأزمة الاقتصادية ظاهرها تقني ولكن جوهرها سياسي.

في الشق السياسي لا نتكلّم فقط عن تداعيات البنية الطائفية والمذهبية التي تتحكّم في القرار، بل نذهب أبعد من ذلك عندما نؤكّد أن لا مجال لنمو و/أو تنمية في لبنان، أو حتى في أي بلد عربي فيما الكيان الصهيوني قائم. فالإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يروّجه ما يُسمّى بالمجتمع الدولي هو لخدمة الكيان الصهيوني أولاً وأخيراً.

الجامع المشترك بين تجربة مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتجربة الجزائر في الستينيات والسبعينيات، وكذلك الأمر في العراق وفي سوريا، هو القرار الاقتصادي السيادي المستقل. هذا من المحرّمات عند الغرب والكيان الصهيوني. لذلك جرى العمل على إجهاض هذه التجارب بحروب وبانقلابات سياسية على النهج السيادي. واليوم، المسألة ليست الحفاظ على التفوّق العسكري للكيان الصهيوني، بل أيضاً على التفوّق الاقتصادي. الأخير يتم إنجازه عبر تدمير الاقتصادات الوطنية أو إخضاعها لإملاءات المؤسسات المالية الدولية وحكومات دول الغرب. فلا سيادة سياسية من دون سيادة اقتصادية ولا سيادة اقتصادية ممكنة طالما الكيان في صدر حماية الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

إذا كانت الخيارات والسياسات لمختلف الحكومات في حقبة الطائف مسبّبة للأزمة الاقتصادية والمالية فلا يجب أن يغيب عن البال أن الجهة الخارجية الراعية لتلك السياسات كان هدفها الاستراتيجي إخضاع الاقتصاد اللبناني للقرار الخارجي بما يخدم المصلح الصهيونية. رشوة بعض القوى السياسية المتحكّمة كانت عبر غضّ النظر عن الفساد.

من هنا نفهم اليوم الضغط على لبنان اقتصادياً ومالياً لعزل المقاومة عن بيئتها الحاضنة لها وعن المشهد الحكومي تمهيداً لمحاصرتها ونزع سلاحها بشكل أو بآخر. كما أن التفجير الذي حصل في مرفأ بيروت جاء ليعطي المزيد من الأوراق الضاغطة بيد الكيان في إمكانية الحلول مكان مرفأ بيروت لمصلحة مرفأ حيفا. والتطبيع الخليجي مع الكيان يفتح مجال الخط البرّي بين شرق بحر المتوسط ودول الخليج، ليس لتمرير السلع فحسب، بل لإيصال الغاز والنفط الخليجي إلى شرق المتوسط متجاوزاً سوريا ولبنان.

هذه الاحتمالات الممكنة تصطدم بمصالح استراتيجية لمحور المقاومة من جهة، وللدول الداعمة له وفي مطلعها الاتحاد الروسي. المعركة التي تُخاض في شرق بحر المتوسط بين فرنسا وتركيا تدور حول الغاز كما تدور حول إعادة إعمار سوريا. فمن يمسك بالورقة الاقتصادية اللبنانية يستطِعْ أن يفاوض بملف إعمار لبنان وسوريا والعراق.

ومن جهة أخرى، تواجه مصر المرتبطة باتفاقيات غاز مع الكيان وقبرص واليونان و«السلطة الفلسطينية»، مأزقاً إضافياً، فيما أصبح الغاز الخليجي واصلاً إلى شرق البحر المتوسط عبر مرفأ حيفا ومتجاوزاً قناة السويس.

ما نريد أن نقوله هنا إن مسألة التطبيع الخليجي تمسّ بالأمن القومي للبنان وسوريا ومصر كما أنها تمسّ بمصالح الاتحاد الروسي. وليس هناك تأكيد بأن ترجمة التطبيع ستكون تلقائية في بناء الخطوط النفطية والغازية والتجارة البرّية لأن ذلك يتطلّب حمايات قد لا تكون متوفرة. كما أن التطبيع الخليجي يدخل الأردن في وضع صعب فوق الصعوبات التي يترنّح تحت وزرها الآن وهي قد تسهم في خلق مناخ غير مستقر يؤثّر بدوره على «سلامة» تنفيذ مشاريع بين الكيان الصهيوني والدول المطبّعة. هذا إذا استثنينا فرضية عدم الاستقرار في دول الخليج المطبّعة التي تواجه نقمة شعبية عارمة من المحيط إلى الخليج. هذه النقمة قد تؤثّر في معادلة موازين القوّة في الإقليم، وقد تحسمها في وقت ليس ببعيد، وبالتالي نعتقد أنه من المبالغة التعويل على خطر وشيك من جرّاء ذلك التطبيع الذي قد يقلب السحر على الساحر.

أما في ما يتعلّق بالملف الاقتصادي اللبناني فما زلنا نعتقد أن استعصاء إيجاد القرار يعود إلى توافق موضوعي من قبل مختلف المكوّنات السياسية في لبنان على عدم المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. تقدير الموقف على الصعيد الإقليمي والدولي وحتى العربي هو أن ميزان القوّة مختلّ لمصلحة محور المقاومة، بينما الكيان الصهيوني وحلفاؤه من دول الخليج يواجهون صعوبات جمّة في اليمن وسورية ولبنان والعراق، وقد يخسرون مصر.

لذا يصبح تفجير الأزمة المزمنة في لبنان المرتكز إلى المساكنة بين المقاومة وحلفاء الولايات المتحدة هو قرار الإدارة الأميركية بضرورة إنهاء تلك المساكنة وتوجيه ضربة قاصمة للمقاومة عبر الأزمة الاجتماعية التي ستولد من رحم الأزمة الاقتصادية والمالية. صحيح أن الفساد المحلّي لعب دوراً في خلق الأزمة لكن لا يجب أن يغيب عن البال أن الفساد تمّ تشجيعه إقليمياً ودولياً للوصول إلى الحالة التي يجد فيها لبنان. ففساد القوى السياسية المشاركة في السلطة في حقبة الطائف كان الذراع التنفيذية لإخضاع لبنان.

هنا يأخذ البعض على المقاومة عدم الاهتمام الكافي لهذا الملف منذ البداية. لكن في المقابل، يجب الإقرار بأن هاجس الحفاظ على السلم الأهلي قاد المقاومة إلى عدم إعطاء الأولوية لملف الفساد من دون إهماله. تصريحات قادة ومسؤولين في الحزب تؤكّد أن حزب الله قد أعدّ الملفّات لكن ليس بمقدوره فرض الإجراءات التي قد تثبّت تُهمة أنه مسيطر على الدولة أو أنه دولة ضمن دولة وما جرّ من تلفيقات واتهامات.

لبنان على مشارف نهضة اقتصادية لا مثيل لها إذا أتت حكومة راغبة وقادرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية ومستعدة لمواجهة الحلف الأميركي الصهيوني الخليجي. وفي المقابل قد يدخل لبنان في نفق عميق إذا لم تأت حكومة مواجهة اقتصادية ومالية.

لبنان على مشارف نهضة اقتصادية لا مثيل لها إذا أتت حكومة راغبة وقادرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية ومستعدّة لمواجهة الحلف الأميركي الصهيوني الخليجي، وفي المقابل قد يدخل لبنان في نفق عميق إذا لم تأت حكومة مواجهة اقتصادية ومالية

انجل بوليغان ـ المكسيك

*كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي